



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

«السوق واقضة»...

لماذا؟ وما الذي يمكن فعله؟

[12]



الافتتاحية

لا أمان دون

الحل السياسي الشامل!

مرّ أكثر من أسبوع على الإعلان الأمريكي التركي عن التوصل إلى اتفاق حول «منطقة أمنة» في الشمال الشرقي السوري، وأكدت الوقائع والتصريحات المختلفة ما ذهبنا إليه في افتتاحية قاسيون الماضية، حين وصفنا الاتفاق بأنه «تكاذب متبادل» بين الأمريكي والتركي، يسعى كل منهما للإيقاع بالآخر من خلاله؛ وقد ظهرت منذ الساعات الأولى بعد الإعلان علامات ذلك عبر غياب أية خطوات عملية مؤثرة، كما عبر جملة التصريحات المتبادلة التركية الأمريكية التي حمل بعضها لهجة أكثر تصعيّداً من تلك التي كانت قبل الاتفاق.

إنّ من «فضائل» هذا الاتفاق، رغم خليته، أنه جرس إنذار جديد لبعض الأطراف السورية الموزعة على متاريس مختلفة، والمستقوية بالأمريكي والغربي، علناً أو مواربة، وكذا المستقوية بالتركي، أنّ طريقها السالك نحو مزيد من الخسائر والتراجع هو استمرار معاندتها وتبرئها من حل يتم عبر التوافق السوري الحقيقي، لا عبر فرض طرف سوري إرادته على آخر، وعلى أساس القرار 2254، وبناءً على ما أنجزته منصة أستانا.

إنّ واقع الحال السوري اليومي، يؤكد أنّ منطقة الشمال الشرقي ليست آمنة ولن تصبح آمنة بعد الاتفاق الأمريكي التركي، حتى ولو تم تطبيق ذلك الاتفاق. وليس الشمال الشرقي غير آمن وحده، بل وإدلب ومحيطها أيضاً، وأكثر من ذلك، فإنّ البلد بأكمله ليست آمنة؛ فليست في سورية بقعة واحدة يمكن وصفها بأنها آمنة على مختلف الصعد، فحيث يوجد الأمان العسكري النسبي، يغيب الأمان السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتبقى الأمور مرشحة في كل لحظة لمخاطر جديدة، وانتكاسات تظهر مؤشرات الواضحة في عدد غير قليل من المحافظات السورية، وبشكل خاص مع التفاقم المستمر والمتتالي للآزمات المعيشية التي لا يظهر في الأفق أي أمل لا في حلها فحسب، بل وحتى في إيقاف تعاضدها، طالما الفساد الكبير المستشري ما يزال متحكماً، وطالما بقيت أصوات الناس وحرياتهم مقموعة بذريعة أنّ «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة».

إنّ أماناً حقيقياً في سورية، لن يتحقق بشكل فعلي، وبمعانيه المختلفة، دون خروج كافة القوات الأجنبية من الأرض السورية، وعودة اللاجئين ورفع العقوبات، وحل قضايا المعتقلين والمفقودين، وإعادة الإعمار. كل ذلك بالتوازي وبالترافق مع تنفيذ الحل السياسي الشامل المنصوص عليه في القرار 2254، وبشكل كامل، بما يضمن حق السوريين في تقرير مصيرهم بأنفسهم، ويفتح أمامهم أفق بناء نموذج جديد، سياسي واقتصادي اجتماعي يخدم المصلحة الوطنية حقاً وفعلاً عبر خدمته لمصالح الغالبية العظمى من السوريين، على العكس من الوضع القائم حالياً، حيث تغتني قلة قليلة على حساب إفقار مطلق للأغلبية الساحقة. نموذج يُعيد لسورية دورها الوظيفي المعادي للصهيونية والاستعمار الغربي بأشكاله وأطواره المختلفة، وضمن إحداثيات جديدة يرسخها توازن دولي جديد يعيد بانتهاك عصر البلطجة الغربية، بما يعنيه ذلك ضمناً من انتهاء البلطجة على المستويات الأدنى، الإقليمية والمحلية، والمرتبطة في نهاية المطاف، أيّاً كان ما تقوله عن نفسها، بالغرب ومنظومته...

شؤون عربية ودولية



إيران... خرق جديد
تحققه «دول الأطراف»

18

شؤون عربية ودولية



السباق بين إشعال
هونغ كونغ وإطفاؤها!

17

شؤون محلية



«القطط السمان بمواجهة
المقطوش ذنبها»

08

ملف «سورية 2019»

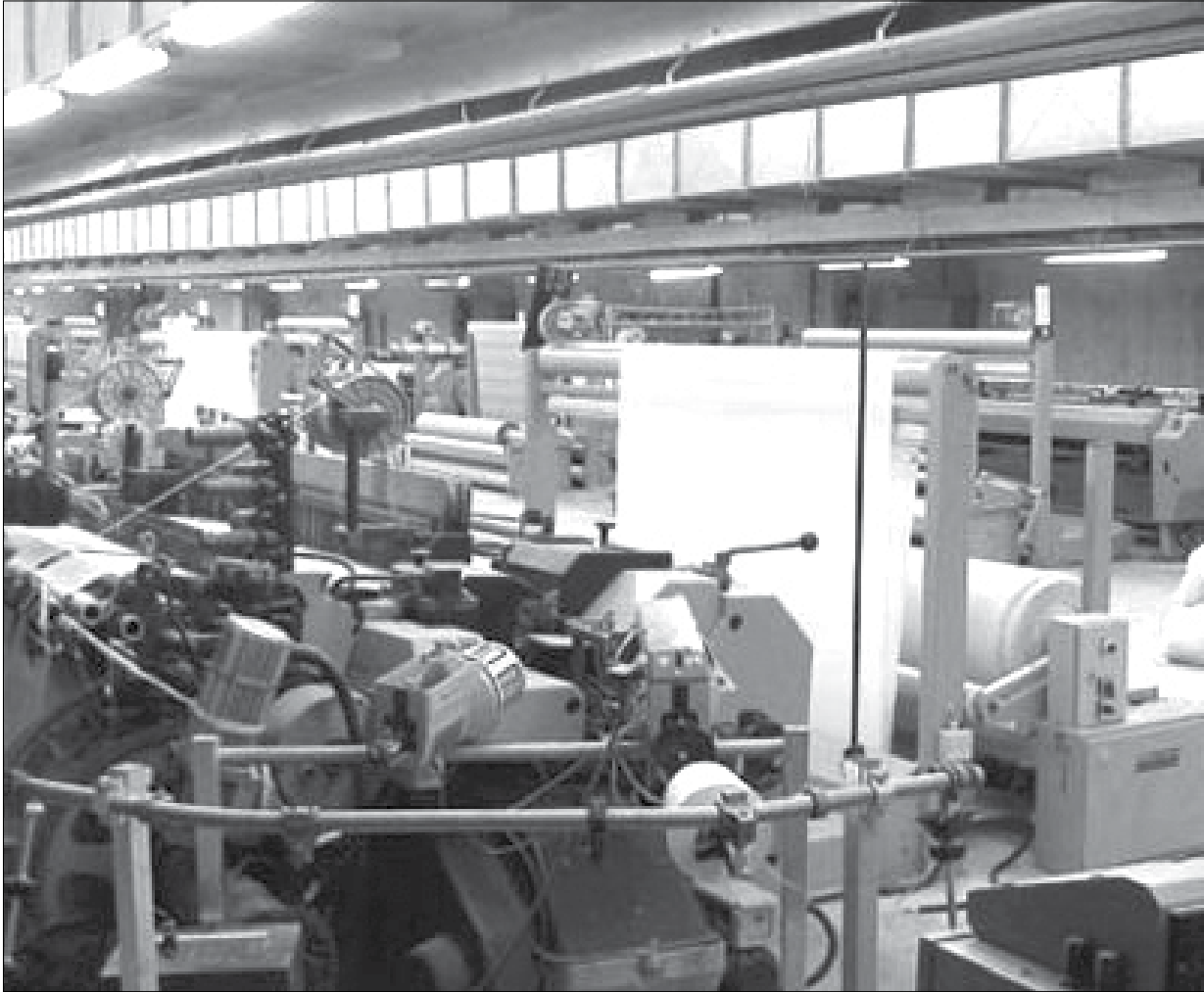


جانب آخر في مسألة
«المنطقة الآمنة»

06

وجهة نظر

قانون التنظيم النقابي 84



نتابع من خلال هذه المادة سعينا الجاد لإبراز الجوانب الأكثر أهمية في الرؤية العامة لقانون التنظيم النقابي الجديد المفترض، بما يتناسب في الظروف الناشئة في البلاد.

■ إلياس زيتون

النقابي، ومعزراً لدوره المطلوب منه.

ماذا عن اللجنة النقابية؟

لنبدأ بطرح مجموعة من الأسئلة التي ستشكل الإجابات عنها أرضية صلبة للنقاش وإطلاق العنان للأفكار والطروحات، وتحرض على الدخول بتفصيل التفصيل المؤدي لتبلور برنامج يتماهى مع الفضاء الجديد، ولنبدأ من اللجنة النقابية، وهي القاعدة التنظيمية الأولى، لكنها الأكثر أهمية لفكرة البناء من تحت إلى فوق، حيث يعتبر أعضاؤها النقابيون الأكثر احتكاكاً بالعمال والعمل، والمطلعون على كل صغيرة وكبيرة. فاللجنة النقابية هي الحلقة الأولى من سلسلة الهيكل التنظيمي، ومرآة التنظيم أمام العمال، ومرآة العمال أمام التنظيم. نبدأ من سؤال: من ينتخب هذه اللجنة؟ هل الهيئة العامة التي تُعرف بأنها مجموع العمال المنتخبين للنقابة ضمن التجمع العمالي الواحد؟ أم أن هذا الحق لجميع العاملين بغض النظر عن انتسابهم؟ ما آلية الانتخاب الأكثر نزاهة والأعلى تمثيلاً للعمال وحقوقهم؟ ومن يحق له الترشح وعلى أي أساس؟ ألا يجب أن تكون الآلية مقبولة بالكامل؟ إن

في ترشحه، ليجري تقييمه من الناخبين وفق ذلك، فلكل أمانة مواصفات ومهام خاصة، فالتنظيم يختلف عن الخدمات وعن الثقافة الإعلام.. إلخ، ليجري فرز الأصوات لاحقاً وإعلان المرشح وفق النسبية على الأمانات، فصاحب أعلى أصوات لمقعد الخدمات مثلاً سيكون المقعد والعضوية من نصيبه، وهذا الإجراء سيضمن بالحد الأدنى طرح البرنامج من قبل المرشح، ويجعله في موقع محاسبة وتقييم ناخبيه طوال مدة عضويته.

لا بد من نقاش أوسع «على قاعدة لا فيتو» لمسألة اللجنة النقابية حتى على صعيد عدد أعضائها، وتوزيع المهام بين أعضائها على الأمانات، وإن كانت آلية الانتخاب بخطوطها العامة قد اتضحت بشكل مقبول، لا بد من الانتقال في مواد صحفية لاحقة لنقاش آلية الرقابة والمحاسبة، وتجديد الثقة أو سحبها، وتحليل أهمية عقد مؤتمر سنوي للجنة النقابية ومناقشة من يمثل التجمع العمالي لمؤتمر النقابة، وآلية انتخابهم، وكل ما يتعلق باللجنة النقابية، ولا ضير من التوسع والتمهل والاستمرار بفتح الملفات التي حان وقت فتحها وللحديث صلة...

المنطق المستمد من التجربة وما لالت إليه أوضاع الحركة النقابية يجعلنا نجزم بأن المفترض أن تكون الهيئة العامة هي مجموع كل العمال المنتخبين وغير المنتخبين للانتظام النقابي، وللجميع حق الانتخاب واختيار ممثلهم في اللجنة، كون اللجنة النقابية لاحقاً ستكون معنية بكامل عمال التجمع دون استثناء في حين ينحصر حق الترشح بالمنتسبين للنقابة.

انتخاب البرامج والأمانات

أما آلية الانتخاب، فبالإضافة إلى الاقتراع السري لا بد من إضافة عدة بنود أخرى، ومنها: حق الترشح، يجب أن يكون حراً وليس ضمن شروط القائمة المغلقة، بل يحق الترشح الفردي على مقعد واحد، ويحق للمرشحين أيّاً كان عددهم التكتل الانتخابي ضمن قوائم متوافقة على برنامج عمل واحد، مع إلزام المرشحين بعرض برنامجهم الانتخابي في اللوحات الإعلامية، أيّاً كانت طريقة الترشح وشخص المرشح، بالإضافة إلى ضرورة الترشح على مقعد الأمانة التي يستهدفها المرشح، كون الاختصاص أمراً مهماً للغاية، فالعامل الراغب بترشيح نفسه يجب أن يعلن لناخبيه أية أمانة يستهدف

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



العمال لمن سينتمون؟

خلال الأزمة التي انفجرت جرت معها كوارث فظيعة إنسانية واقتصادية واجتماعية على شعبنا بأغلبه الفقيرة، حيث دفع هذا الشعب فاتورة باهظة الثمن تشريداً وتدميراً وقتلاً واختطافاً واعتقالاً، وما زال يدفع وسيبقى يدفع ما دامت تلك القوى التي استثمرت في دمه ولحمته وكرامته تمتلك الأدوات التي تعيق خلاصه، سواء كانت تلك القوى في الداخل أو الخارج كل على طريقته.

يعلم القاصي والداني كم دفعت الطبقة العاملة السورية من ثمن باهظ، حيث شرد معظم العمال من ديارهم بفعل القتال الدائر في مناطقهم، وخسروا مكان الذي كانوا يقاتلون منه معيشتهم ليهيموا في أركان الوطن لعلهم يجدون فيها سلامتهم وسلامة عائلاتهم ولقمة عيشهم، عسى أن يجدوا من يقدم لهم العون والمأوى بعد أن فقدوا الأمل بمن هو ملزم بتقديم العون والمأوى لهم في مثل هذه الأحوال الاستثنائية.

البديل كما دلت الوقائع والسلوك على الأرض كان جاهزاً ليقوم بدوره المطلوب سياسياً تحت شعار «المساعدات الإنسانية»، الشعار الذي تغزل عليه المنظمات الدولية من أجل صنع نفوذ سياسي للقوى الداعمة لمثل هكذا منظمات، فقد قدمت الكثير من المساعدات الغذائية وغيرها. وبشكل متواتر حتى أصبحوا عبر هذه المساعدات هم البديل عن جهاز الدولة المفترض أنه هو من يقوم بهذا الدور المكلف به وطنياً ودستورياً، والمشاهد للطوابير الممتدة عند مراكز التوزيع سواء جمعيات خيرية، أو كنائس، يعلم حجم التأثير والارتباط بهذه المنظمات، خاصة إذا ما تراقب هذا مع دفعات مالية تدفع للطلابين لها كجزء من أجور منازلهم التي استأجروها في رحلة العذاب والمعاناة الطويلة.

إن هذا الواقع يحمل مخاطر حقيقية من حيث التأثير والنفوذ السياسي على أوساط شعبية واسعة لا بد من مواجهة مفاعيله وتأثيره عبر إجراءات تقطع الطريق على تلك المنظمات التي يمولها الغرب، ليس لسواد عيون الناس الفقراء وليس الدافع إنسانياً كما يروج للدور الذي تقوم به المنظمات المصنفة بأنها للمجتمع المدني.

إن القوى الوطنية وجزءاً منها الحركة النقابية قادرة على تغيير الواقع الذي تعيش به الطبقة العاملة السورية وبقية الفقراء وهم الأغلبية، والمدخل الأولي في المواجهة مع هذه المنظمات هو الضغط بشتى الوسائل السلمية من أجل تحسين الوضع المعيشي والمأوى، عبر زيادة الأجور زيادة حقيقية ومن مصادر غير تضخمية، أي: من جيوب قوى الفساد ناهبي الثروة التي تنتجها الطبقة العاملة وكل العاملين بأجر.

كنا قد أوضحنا سابقاً، أن القاعدة الأساس لأيّة صياغة وصناعة للقانون الجديد، لا بد أن تكون منطلقة من الضمان الكامل والحقيقي لجميع الحقوق السياسية والنقابية للطبقة العاملة، بعيداً عن قوى الوصاية والهيمنة، وبذلك يتم تحقيق ما يلي، أولاً: تمكين العمال من صياغة برنامجهم المعبر عن مصالحهم الطبقية والحقوقية، وتطويره وتعديله كلما استدعت الضرورة ذلك، وتوفير الوسائل الضرورية لتنفيذه. ثانياً: تمكين العمال من انتخاب قياداتهم على طول خط التسلسل الهرمي من القاعدة إلى رأس الهرم، وهذا كفيل ببناء هيكل تنظيمي صلب قادر على قيادة التنظيم وإدارة شؤونه وبرنامجه، والوصول إلى كافة الأهداف قصيرة الأجل منها والإستراتيجية. ثالثاً: إمكانية فرض أشد رقابة من قبل العمال على أداء تنظيمهم النقابي وقدرتهم على المحاسبة والتغيير في حال الترهل والانتزاح، وهنا يأتي دور القانون في منته ومواده المفترض بناؤها وفق الأهداف السابقة، ليكون بذلك أحد أهم روافع الوزن النوعي للطبقة العاملة والتنظيم

الحركة العمالية التونسية بالأرقام



يعتبر الاتحاد التونسي للشغل نموذجاً للنقابات القوية القادرة على الدفاع عن مصالح أعضائها العمال.

فاسيون

على سبيل المثال: دعى الاتحاد إلى إضراب عام للعمال والموظفين الحكوميين في تشرين الثاني 2018 وشارك فيه حوالي 650 ألف موظف بعد تجميد رفع الأجور، وشاركت في الإضراب المدارس والجامعات والمستشفيات، احتجاجاً على قرار الحكومة رفض زيادة أجور الموظفين استجابة لمطالب بنك النقد الدولي.

وكانت الحكومة تسعى إلى خفض نسبة أجور عمال القطاع العام إلى 12,5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 عن حوالي 15,5% وهو أحد أعلى المعدلات في العالم حسب صندوق النقد الذي طالب بتخفيضه.

كما تخوض الطبقة العاملة التونسية إضرابات على مستوى المهنة أو مكان العمل، وحسب أحد التقارير، ارتفع عدد أيام العمل الضائعة بسبب الإضرابات في القطاع الخاص في تونس بـ 27% في النصف الأول من سنة 2019 ليبلغ 39365 يوماً مقابل 31095 يوماً في السداسية الأولى

من سنة 2018.

وكشفت المعطيات البيانية التي نشرتها وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية: أنَّ عدد الإضرابات في القطاع الخاص في تونس سجل خلال السداسية الأولى من سنة 2019 انخفاضاً طفيفاً حيث بلغ مئة وإضرابين مقابل مئة وستة إضرابات خلال النصف الأول من سنة 2018 أي: بتراجع بنسبة 4%. كما سجل عدد المؤسسات المعنية بهذه الإضرابات انخفاضاً طفيفاً بنسبة 9% ليتراجع من 90 مؤسسة سنة 2018 إلى 82 مؤسسة خلال

النصف الأول من السنة الحالية.

وأظهرت المعطيات البيانية ارتفاع عدد العمال المشاركين في الإضرابات إلى حيزان الماضي بنسبة 34% مقارنة بالفترة ذاتها من العام المنصرم، ليرتفع من 17937 عاملاً إلى 24027 عاملاً. وتعتبر الخلافات حول الأجور وتوابعها السبب الرئيس للإضرابات المسجلة في القطاع الخاص بنسبة 58% تليها المطالبة بتحسين ظروف العمل بنسبة 27% ثم المطالبة بتحسين العلاقات المهنية بـ 8% فالتضامن مع العمال بـ 7%.

الخاص بـ 17 إضراباً «17%» تليها ولاية نابل بـ 14 إضراباً، فولايتي مدين والقيروان بـ 10 إضرابات في كل ولاية، ثم بنزرت بـ 9 إضرابات. يشار إلى أن ولايتي سيدي بوزيد ومنوبة سجلتا إضراباً واحداً في القطاع الخاص خلال السداسية الأولى من هذا العام. أما الاعتصامات بالقطاع الخاص فقد بلغت 4 اعتصامات من كانون الثاني إلى حزيران 2019 مقابل 7 في الفترة نفسها من العام الماضي، وشملت 3 مؤسسات تونسية ومؤسسة أجنبية وحيدة.

وبخصوص توزيع الإضرابات حسب القطاعات، أبرزت بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية، أن قطاع الخدمات والمناولة وقطاع النسيج والملابس والجلود والأحذية احتلا المرتبة الأولى بمجموع 14 إضراباً إلى حيزان الماضي، يليهما قطاع صناعة مواد البناء بـ 11 إضراباً، فقطاع الصناعات المعدنية وقطاع الصناعات الغذائية بـ 8 إضرابات في كل قطاع. ومن جهة أخرى، احتلت ولاية صفاقس المرتبة الأولى وطنياً من حيث عدد الإضرابات في القطاع

الطبقة العاملة



عمال الصحة في كوستاريكا

أضرب عمال الصحة لليوم الخامس في كوستاريكا لرفض الخصخصة، وقالت قناة فنزويلية: إن عمال الصحة يواصلون الإضراب العام لفرض الاتفاقية التي تم التوصل إليها مع حكومة كوستاريكا وسلطات صندوق الضمان الاجتماعي الكوستاريكي CCSS، ويرفض عمال الصحة جميع أنواع الخصخصة وتقديم الخدمات لقطاع الأعمال كوسيلة مربحة للضمان الاجتماعي. ويطلب موظفو الصحة من السلطة التنفيذية وسلطات CCSS الامتنال للكلمة المنصوص عليها قبل ستة أشهر، لضمان حقوق العمال، ولتنفيذ القاعدة المالية وعدم تخفيض الميزانيات التي ستؤثر على خدمات الرعاية للمرضى والمؤمن عليهم. وقررت الحكومة إلغاء ديونها من خلال التأمين الصحي، والتي تصل إلى أكثر من 2,5 مليار دولار، وكذلك رجال الأعمال الكبار الذين يدينون بـ 460 مليون دولار. لذلك أضرب العمال.



النقل العام في الإسكندرية

أنهى العاملون ببيئة النقل العام في الإسكندرية، إضرابهم عن العمل الذي بدأ احتجاجاً على عدة قرارات خاصة بنسب التحصيل وعودة نظام الحد الأدنى للسيارة. وأعلن العمال فك إضرابهم حرصاً منهم على خدمة أهالي المدينة وزائريها خلال عيد الأضحى، وإعطاء فرصة لرئيس الهيئة والجهات المعنية ببحث مطالبهم، والدخول في مفاوضات عقب عيد الأضحى لحل الأزمة المندلعة. وكشفت النقابات عن أسباب الإضراب، وهي: عدم حصول السائق والمحصل على نسبة الزيادة الأخيرة في التذاكر والتي وصلت لـ 50% وعودة الحد الأدنى للأجور، والتي سبق أن أضرب بسببها العاملون في وقت سابق.



عمال البرتغال يستعدون

نفذت محطات في البرتغال من المحروقات بعدما سارع السائقون للتزود بالوقود في الأيام الأخيرة، استباقاً لإضراب مفتوح مرتقب خلال الأسبوع القادم لعمال نقل المحروقات. وأمكن ملاحظة لافتات كتب عليها نافذ، مرفوعة على المضخات في لشبونة ومناطق أخرى في البلاد. أشارت وسائل الإعلام إلى أن بيع المحروقات تضاعف تقريباً في الأيام الأخيرة مقارنة بالأيام العادية. وذكر دليل إلكتروني أنَّ نسبة 15% من أصل ما يقارب ثلاث آلاف محطة وقود في البلاد كانت تعاني يوم الأحد من شح كامل أو جزئي. وأبقت النقابات التي تطالب برفع الأجور، الإضراب المتوقع بدؤه منتصف ليل الأحد، بعد لقائها الأخير السبت.



إضراب عمال الموندiales

يشارك الآلاف من العمال الأجانب العاملين بمشاريع البنى التحتية لمونديال 2022 في قطر، في إضرابات واحتجاجات، وذلك بسبب ظروف العمل السيئة التي يعيشونها وتأخر الأجور والتهديد بتخفيضها. ونشرت الصحف العالمية أخبار المظاهرات العمالية خلال الأسبوع الماضي احتجاجاً على تأخر الرواتب والظروف اللاإنسانية. حيث ظهر عمال بالسترات الصفراء يتجمعون قرب أحد الشوارع القريبة من العاصمة القطرية. ويحظر القانون القطري على العمال الأجانب الانضمام إلى نقابات أو المشاركة في إضرابات، وألغى جزئياً نظام تأشيرة الخروج الذي يتطلب من العمال الحصول على إذن أرباب العمل قبل مغادرة البلاد، وتُدفع أجور زهيدة للعمال تبلغ 206 دولارات.

أين النقابات؟!

عمال القطاع الخاص غير المنظم



ماذا يعني أن تكون بلا حقوق، بلا تعويض أو تقاعد، أو تأمين صحي، إجازة غير مأجورة، ساعات عمل غير نظامية، هذا ما يمكن تعريفه بعقد الإذعان. الطرفان العامل وأصحاب العمل، في صراع أبدي بين اليد التي تعمل واليد التي تقبض، العبد والمستعبد.

■ وائل منذر

قاسيون تكمل قراءة خريطة عمال القطاع الخاص غير المنظم، وتتعرف على معاناتهم من خلال بعض اللقاءات مع العمال في مواقع العمل، عمال المواسم يأتون من محافظة درعا والباقي من مهجري المحافظات الأخرى القاطنين في مدينة السويداء، عمال المواسم وهم الأغلبية ذات الخبرة والأجر الرخيص، وإمكانية استخدامهم من جميع الأعمار، بحيث يتم تجميع العمال، وكذلك نقلهم إلى الأسواق، في الموسم لا تشاهد في المحافظة سوى الشاحنات الصغيرة و«التراكتورات» المحملة بالنساء اللواتي بالكاد تظهر عيونهن.

خديجة عاملة أربعينية: منذ كنت صغيرة وأنا أعمل في الأرض من موسم إلى آخر، أما الأجر فهو يومي مع بعض الإكراميات في آخر الموسم، وتستطيع أن تحصل على مؤونتك. أبو أمير أحد العمال يقول: أحسن أنني ولدت في الحقل، أعمل منذ عشرين سنة، من مزرعة إلى أخرى فنحن على باب الله، أجري اليوم مع الإضافي يصل إلى 1500 ليرة في اليوم. عمال المواسم ينتقلون من موسم إلى آخر، من القمح والشعير إلى البندورة، ثم إلى كل خضار الموسم... فالزيتون والتفاح، عمال الورش ورشات صغيرة تحولت مع الوقت إلى معامل يقل عدد عمالها عن 10 عمال، من معامل الخياطة التي تمارس عملاً مكملاً للمعامل الكبرى فينحصر دورها في إنجاز مرحلة معينة من التصنيع، بعضها يشكل تجمعاً

والآخر يندس بين التجمعات السكنية ريثما يستقر ويكبر.

في السويداء عشرات الورش لصناعة الألبسة الجاهزة والحقائب المدرسية وهناك ورش البشاكير والجوارب، بعضها يعمل بنول واحد أو اثنين، لهم مشاكلهم مع الخيط المحلي والمستورد، وبعضها يحتاج إلى 3 عمال لإدارة الورشة «المعمل الصغير». هناك العشرات من المعامل التي تمارس قصّ الحجر البازلي والرخام ثم تحويله إلى قطع بأشكال متعددة وصالحة للاستعمال، في تلبس الأبنية وورش رصف الطرقات، يضاف إليها معامل البلاط والبلوك والرخام وبعض المعامل لا تفتح الباب لأحد، وعلى لسان موظف في التأمينات، هناك معامل لم يدخلها مفتش واحد، ولا يجرؤ على دخولها مديره. العامل في هذه المعامل يقول: رزق أبنائي أهم، وأعمل بلا تأمين، أفضل من الشارع، ويعزّي نفسه: أنّ المعلم لن يتخلى عنه إن كم فمه. عمال القطاع السياحي، معلوم المطبخ يقدر أجركم في الشهر 100 ألف ليرة، ولكن بلا حقوق أو مظلة تأمينية، يضاف إليهم عمال «المقاهي، المطاعم، الكازينوهات البسيطة» هم خارج التأمين، ويعملون بأجر زهيد وبدوام طويل، وبلا أية حماية اجتماعية.

يزن، يعمل في مطعم مأكولات سريعة قال: راتبتي 40 ألف ليرة سورية شهرياً واعتمد على البراني في تغطية نفقات النقل ومصروفي الشخصي، غير مؤمن علي ولا أحصل على أية تعويضات، راتبتي فقط. عمال ورش البناء تحصل فيها أكبر نسبة من الوفيات والإصابات في

صفوفهم، ويضيع حقهم في التأمين من أبسط وحدة إدارية، والتي تمنح رخص البناء، ولكن أغلب البلديات تمنح هذه الرخص دون الرجوع إلى التأمينات، وكذلك التأمينات تدّعي أنها وجهة الكتب والقرارات إلى هذه الوحدات الإدارية، لكنها لا تستجيب، وهي لا تملك الحق في التحصيل، علي أحد عمال البناء سقط من على السقالة أثناء عمله في مهنة الطينة «الورقة» مما أدى إلى شلل في أطرافه السفلية، الأمر الذي أدى إلى فقدانه مورد رزق كانت تعتاش منه عائلته المؤلفة من أربعة أفراد. وأصبحت عائلته تنتظر الهبات والتبرعات التي تقدمها بعض الجمعيات الخيرية لهم.

المرأة العاملة، إنها المقهورة، المستلبة في ورش الخياطة، معامل الحلويات، الجوارب، العلكة، المنظفات.. إلخ ساعات عمل طويلة، أجور زهيدة، الفرصة بالنسبة لهن لا يعوضها شيء، غير مسجلة بالتأمينات الاجتماعية ولا تحصل على الطبابة الكاملة وإجازات الأمومة، وأيّ تغيب عن عملها يعني فصلها من العمل وفقدان مورد الرزق. إحدى العاملات في شركة للكونسروة قالت: أنا أعمل منذ عشر سنوات في تعليب العصائر، وقد أصبت بعدة جروح جراء كسر الزجاجات أثناء التعبئة، لا توجد وسائل السلامة المهنية، واكتشفنا مؤخراً أننا مطالبون بدفع اشتراكات مؤسسة التأمينات الاجتماعية لمدة سنتين، كون رب العمل لا يدفع اشتراكاتنا التي تم اقتطاعها من رواتبنا، عمال القطاع الخاص يخضعون اليوم للقانون 17/ لعام 2010، الذي يمنح أرباب العمل اليد العليا في تحديد أجور العاملين والمكافآت، بالإضافة إلى قدرة رب العمل على تسريح العمال، فalcقد

شريعة المتعاقدين، ومن يملك يحكم ويفرض شروطه. تقسيم الحركة العمالية بين عام وخاص، وإخضاع كل منها لقانون ساهم في حرمان العمال من العديد من الحقوق والمكتسبات لصالح أصحاب العمل. تُقدّر نسبة العاملين في القطاع غير المنظم بحوالي 60% من قوة العمل العاملة في سوق العمل، منها حوالي 56% يعملون في قطاع الزراعة حسب تقديرات منظمة العمل العربية، والمركز السوري لبحث السياسات لعام 2002 و2010، لكن يبقى السؤال: هل العامل السوري في القطاع الخاص غير المنظم في أمان؟ الواقع يؤكد: أن العامل في القطاع الخاص ما زال يعيش في عصر الظلام الإنساني، مغيب عن حقوقه بفعل ذات القانون الذي يُحقّق لربّ العمل ما لا يُحقّق للعامل، وهو بمثابة الأمر التأمهي في كل الأمور، والعامل يوقع صك التنازل عن حقه في العمل في عقد العمل نفسه، وفي انتظار أن تقوم النقابات في دورها المناط بها في الدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم بكافة الوسائل، بما فيها حقها الدستوري في الإضراب، هذا الحق الذي مارسه الطبقة العاملة في كل أصقاع العالم، ومنها الطبقة العاملة السورية دون إذن مسبق، لأن المصالح والحقوق العمالية تدفع العمال للتفكير الجماعي بالأشكال التي لابد من إتباعها، للدفاع عن مصالحهم ضد الاستغلال الذي يتعرضون له، خاصة في ظل تشريعات قانونية، تجزئ لأرباب العمل ممارسة الاستغلال ونهب الحقوق وتجاوزها، وكان تلك القوانين قد فصلت على مقاسهم لتأمين حرية أعلى في السيطرة والهيمنة، وفي المقابل، تحرم العمال بقوة القانون حقهم في الدفاع عن مصالحهم.

أغلب البلديات تمنح رخص بناء دون الرجوع للتأمينات حيث يضع حقّ عمال البناء غير المنظمين بغالبهم والأكثر عرضة للإصابات والوفيات

أفول إمبراطورية «1»:

«الرجل المريض» في القرن الـ 21



لسنوات عدة بعد تفكك الاتحاد السوفييتي عام 1991، بدت الولايات المتحدة الأمريكية كما لو أنها المتحكم النهائي، لا بمصير الشطر الغربي من الكرة الأرضية فحسب، بل وبمصير البشرية بأسرها. امتلاً «الفضاء الفكري» السائد في حينه— وقد كان فضاءً قاحلاً بمعنى الكلمة— بتنظيرات هزيله من شاكلة «نهاية التاريخ» لفرانسيس فوكوياما، والتي سعت إلى تثبيت انتصار الولايات المتحدة بوصفه انتصاراً لنموذج نهائي وجاهز لحكم العالم... في غمرة الانتصار ومحاولات تأييده بدأ أن حقيقة بسيطة وواضحة قد غابت تماماً: الولايات المتحدة إنما هي إمبراطورية، تتشكل، تتطور وتضعف، تضعف وتزول.

■ احمد الرز

اليوم، ونحن نقترّب من مرور عقدين على أحداث 11 أيلول 2001 في الولايات المتحدة— بكل ما شكّله هذا الحدث من مؤشر إنذار للآزمة الأمريكية، ودخول الولايات المتحدة مرحلة جديدة من تطورها كإمبراطورية— تزداد باضطراب أعداد المقتنعين بحقيقة التراجع الأمريكي، وهذا مؤشر إيجابي، رغم ما نشهده من تحول «العناد» السابق في الاعتراف بهذا التراجع إلى قصور في إدراك أسبابه الجوهرية وفهم أبعاده الكاملة، وهو القصور الذي يسيطر على الأغلبية الساحقة من الأوساط السياسية والأكاديمية والإعلامية.

في هذه السلسلة، سنلقي الضوء على جانب محدد من عملية أفول الإمبراطورية الأمريكية، وهو الجانب المتعلق بأثر التراجع الأمريكي في العلاقات الدولية، وبشكل خاص في علاقة الولايات المتحدة مع حلفائها حول العالم. في الجزء الأول هذا، سنقف عند أهم عوامل التداعي الأمريكي والظرف الدولي الجديد، وبينما سنتشكّل العلاقات الأمريكية الأوروبية موضوعاً للجزء الثاني، سنخصص الجزء الثالث لتناول التغيرات في العلاقات الأمريكية مع الحلفاء التقليديين «الخليج، تركيا، اليابان، كوريا الجنوبية، الهند». أما في الجزء الرابع، فسنبحث العلاقات مع أمريكا اللاتينية، وسنفرد لعلاقة الولايات المتحدة مع الكيان الصهيوني جزءاً خامساً.

ليس حدثاً استثنائياً...

غالباً ما يصنّف المؤرخون أسباب انهيار الإمبراطوريات على أنها جملة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والطبيعية، وبالأحرى إن تفاعل هذه العوامل وتراكم الضعف والتراجع في كلّ منها، هو ما يؤدي إلى فقدان الإمبراطورية قدرتها على الإمساك بزمام الأمور، ما يقودها إلى الانهيار الذي إما أن يكون سريعاً وعاصفاً وإما «هادئاً وبطيئاً». حدث هذا للإمبراطوريات العظيمة الأخرى في الماضي: بريطانيا وفرنسا وإسبانيا وروما وبلاد فارس وبابل... إلخ. وكما نجد في كتب التاريخ من حمل رئيس الوزراء، كليمنت أتلي، المسؤولية الكاملة عن تدهور الإمبراطورية البريطانية، ورئيس الوزراء فيليب بيتان مسؤولية انهيار الإمبراطورية الفرنسية، وكذلك الحال مع الإمبراطور فرناندو السابع في إسبانيا ورومولوس أغسطس في روما، نجد

اليوم عدداً متزايداً من الباحثين الذين لا يستطيعون أن يروا التراجع الأمريكي، إلا من زاوية ضيقة الأفق تتعلق بالسياسات التي يتخذها الرئيس الحالي دونالد ترامب، وكأن عملية التراجع هذه لم تكن حاضرة في عهد من سبقه من خصومه السياسيين على حكم الولايات المتحدة.

القتال على جبهتين

بينما ترزح الولايات المتحدة تحت وطأة التراجع الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والتضخم والعجز الحكومي الفدرالي، تنظر بعين مضطربة إلى تحديات أخرى تهددها وجوياً: النمو الاقتصادي والصناعي والعسكري المتسارع للصين «التي تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الناتج المحلي الإجمالي على أساس القوة الشرائية، لتصبح بذلك الاقتصاد الأكبر في العالم وفقاً للتقديرات الصادرة عن صندوق النقد الدولي— انظر الجدول»، ومضي روسيا قدماً في كسر التفوق العسكري الأمريكي، وعمليات التكامل والربط الاقتصادي التي تجري في العالم بعيداً عن «الكونترول» الأمريكي، بما في ذلك العمليات المنظمة والمتسارعة لاستبعاد الدولار الأمريكي بوصفه عملة التبادل العالمي.

والمفارقة هنا هي أن الولايات المتحدة عندما خاضت المواجهة الإستراتيجية في القرن العشرين، خاضتها في وجه عملاق عسكري هو الاتحاد السوفييتي، إلا أن تصدّرها كعلاقٍ اقتصادي، من بين عوامل أخرى كثيرة، سمح لها بحسم موازين القوى لمصلحتها في نهاية المطاف. أما في ظل التوازنات الدولية اليوم، تضطر واشنطن لخوض المواجهة ذاتها، لكن باختلاف جذري في المشهد، حيث لا تخوضها في وجه روسيا التي تمثل عملاقاً عسكرياً في هذا السياق فحسب، بل وفي وجه الصين— القوة الاقتصادية رقم واحد عالمياً.

بينما ترزح الولايات المتحدة تحت وطأة التراجع الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والتضخم والعجز الحكومي الفدرالي، تنظر بعين مضطربة إلى تحديات أخرى تهددها وجوياً

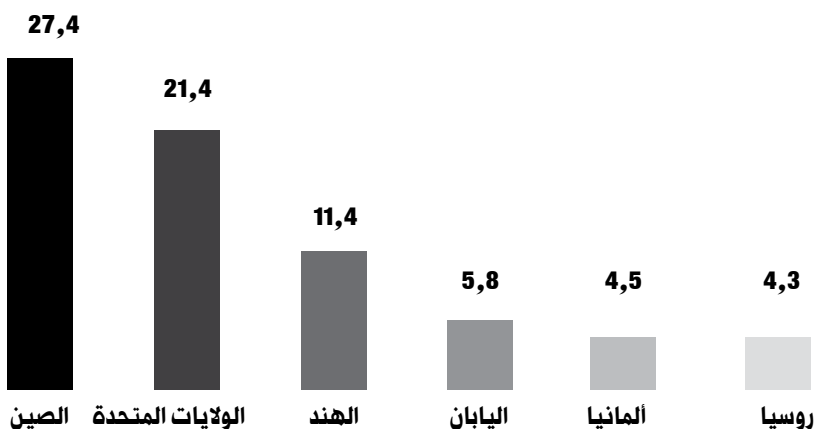
تعقّد التحالفات

أمام حالة التراجع هذه، تجد واشنطن نفسها مكبلة حتى النخاع في تحالفاتها التقليدية القائمة، فالدول التي دخلت سابقاً في تحالفات مع الولايات المتحدة وفقاً لحسابات وجدت أنها رابحة، تُعيد اليوم تقييم هذا التحالف وفقاً للحسابات ذاتها، حيث باتت خسائره أعلى من فوائده، ولا سيما في ظل صعود بدائل يمكنها أن تقدّم العديد من المشاريع ذات المنفعة العالية لهذه الدول. أكثر من ذلك، فإنّ الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة، إذ باتوا محل عمليات ابتزاز أمريكي قاتلة، إذ عليهم دفع فواتير الصراع، وفواتير الأزمة الأمريكية، وفوق ذلك كله، على هذه الدول أن تتحول إلى ساحات للفوضى الخلاقة لمشاغلة الصين وروسيا كرمي لعيون الأمريكي... كل ذلك قد دفع عدداً غير قليل من هؤلاء الحلفاء لقطع أشواط كبيرة في عملية إعادة تقييم هذا «التحالف»، وبعضها دخل فعلياً

في إجراءات عملية للابتعاد التدريجي عن واشنطن، وستظل هذه العملية متواصلة إلى أن تتكيف هذه الدول جدياً مع الواقع الدولي الجديد.

بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، بلغت الإمبراطورية العثمانية ذروة قوتها، وامتلك الجيش الأقوى في العالم، وكانت تهابها كل الدول الأوروبية. فيما بعد، انكفأت هذه الإمبراطورية وتكبّدت سلسلة من الهزائم السياسية والعسكرية، حتى أمست مع نهايات التاسع عشر وبدايات العشرين، معروفة باسم «الرجل المريض» الذي تجمعت في جسده أمراض شتى قادته نحو الهزال والتداعي. وإذا أخذنا بالاعتبار أن الأمراض في جسد الإمبراطورية الأمريكية اليوم هي أكثر تعقيداً وأضعاف ما كانت عليه أمراض الإمبراطورية العثمانية، فإنه ليس من المغالاة القول إن واشنطن تستحق عن جدارة لقب «الرجل المريض في القرن الواحد والعشرين».

أكبر اقتصادات العالم في 2019 حسب الناتج المحلي على أساس القوة الشرائية (تريليون دولار)



إدلب... نحو تنفيذ اتفاق سوتشي

لم يصمد وقف إطلاق النار الذي أعلن عنه في اليوم الأول من استانا بشكل فعلي سوى ساعات قليلة، وربما لم يكن ذلك مستغرباً.

■ ملاذ سعد

بعد إعلان وقف إطلاق النار بساعات قليلة سارع زعيم النصرة، أبو محمد الجولاني، إلى إطلاق موقف رافض لوقف إطلاق النار، وشن تنظيمه عدداً من عمليات القصف باتجاهات مختلفة، بينها باتجاه قاعدة حميميم.

ما المقصود بوقف إطلاق النار؟

جرى التلاعب بشكل متكرر بمصطلح وقف إطلاق النار في إدلب، ابتداءً من الشهر التاسع عام 2018، حين جرى إقرار اتفاق سوتشي، ووصولاً إلى يومنا الراهن بعد أقل من عام بقليل.

يمكن أن نتذكر في حينه، الاجتماع الرباعي في تركيا: «روسيا، تركيا، فرنسا، ألمانيا» والذي اشتغل على مسألتي إدلب واللجنة الدستورية، ولا يمكن بطبيعة الحال نسيان الإصرار الغربي على تحديد مفهوم إطلاق النار، بأنه تجسيد لوضع إدلب على حالها إلى ما لا نهاية.

مذكرة سوتشي، واجتماعات استانا المختلفة التي ناقشت موضوع إدلب، لم تسقط في أي بيان من بياناتها، البند المتعلق بعدم شمول أي وقف لإطلاق النار، التنظيمات المصنفة إرهابياً، وعلى رأسها النصرة وداعش. رغم ذلك، فإن الغرب يشاء في كل مرة يسمع فيها وقف إطلاق النار، أن يفهم منه وقف إطلاق النار على العموم، واتجاه النصرة على الخصوص!

استانا الأخير ونضوج الحل

الأمر الذي بات واضحاً بعد الانهيار السريع لوقف إطلاق النار الأخير، أنه كان الفرصة الأخيرة أمام النصرة، وأمام تركيا، لإنشاء المنطقة العازلة بعمق 20 كم المتفق عليها ضمن مذكرة سوتشي، والخالية من الإرهابيين ومن الأسلحة الثقيلة والمتوسطة، دون استخدام مباشر للقوة. ومع التطورات التي جرت خلال نصف العام المنصرم، الذي سيطرت خلاله النصرة على القسم الأعظم من محافظة إدلب، ومع تعنتها ورفضها الامتثال لمذكرة سوتشي، وعجز أو عدم رغبة تركيا، في القيام بالقسط المترتب عليها في تنفيذ المذكرة، باتت الأمور قيد التنفيذ العملي...

أي: أن المهمل المتتالية قد انتهت، وبات العمل الآن جارياً وبشكل واضح على تنفيذ اتفاق سوتشي حول إدلب، بالادوات المتاحة.

لماذا انتهت المهمل الزمنية؟

إن أحد جوانب فهم مسألة الطول الزمني لتنفيذ مذكرة سوتشي، يكمن بلا شك بدرجة تعقيد المنطقة بالمعنى العسكري، وبالكثافة السكانية العالية ضمنها. لكن هذا العامل ليس الوحيد؛ فإلى جانبه تكمن الحسابات المعقدة المتعلقة بالتموضع التركي المتذبذب بين واشنطن وموسكو، والذي يبقى سَمَتَه العام «الإستراتيجي» أقرب إلى الاصطفاف الشرقي، ليس قريباً من موسكو فحسب، بل ومن إيران والصين، والمشاريع الكبرى الواعدة وعلى رأسها الحزام والطريق، في مقابل خلوّ الوفاض



وبالتوازي، قد يوهم البعض بأن التقدم سيكون بطيئاً في كل الملفات، والحقيقة أن الأمر على العكس من ذلك؛ فالتباطؤ في التقدم العام، وهو الأمر الواقع، والظاهر على السطح على الأقل، هو نفسه ما يدفع إلى تعزيز الخطوات المتوازنة وتقويتها، لتبني عليها خطوات جديدة في المسارات المختلفة... ضمن هذا المنطق العام، فإن مسألة إدلب، ومع الهذيان الأمريكي التركي حول المنطقة الآمنة، باتت أكثر نضجاً نحو قطع مسافات إضافية في حلها، وفي وقت غير طويل، وهو ما سينعكس سريعاً في ملف اللجنة الدستورية.

الغربي من أية مشاريع جدية يمكن الركون إليها، اللهم إلا مشاريع التخريب والفوضى. ولكن حتى هذه الحسابات المعقدة، لها في النهاية نتائجها، ولا تستمر إلى ما لا نهاية؛ إذ إن من الواضح أن عدم تحقيق تقدم ملموس في تنفيذ الاتفاق حول إدلب، لعب دوراً معيقاً في تقدم ملف اللجنة الدستورية، بل وخفض حجم الضغوط على الأمريكي باتجاه الانسحاب العاجل من سورية.

خطوة خطوة وبالتوازي؟

إن الإحياء الذي ربما يعطيه القول: إن حل الأزمة السورية سيجري خطوة خطوة

جانب آخر في مسألة «المنطقة الآمنة»

يبدو طريفاً السجال الأمريكي التركي العلني حول «المنطقة الآمنة»؛ فبعد تصعيد وصل حدوداً تَنْذر شكلياً باصطدام مباشر بين القوتين على الأرض السورية، جرى فجأة توقيع الاتفاق. ومن ثم وبعد التوقيع، عاد السجال نفسه ليشتعل، كأن شيئاً لم يكن، بل وكأن المقصود من الاتفاق ليس إلا إضافة مادة جديدة تحافظ على سخونة السجال نفسه، لا بل وتسمح أيضاً بزيادة حرارته...



■ عماد طحان

لا يمكن فهم التوقيع إياه، إلا من وجهة نظر أوسع بكثير من الساحة السورية؛ فاستعصاء حل التناقض الأمريكي- التركي، بات أمراً واقعاً، ابتداءً بالموقف من ملف العلاقة مع روسيا ومع الصين والموقع ضمن مشروع

الحزام والطريق، ومروراً بشتى المجالات الأخرى، بما فيها الموقف من صفقة S400 ومن اتفاقات إنشاء روسيا لأربعة مفاعلات نووية في تركيا، والموقف من الملف الإيراني، ومن العقوبات عليها، وصولاً إلى المواقف المتناقضة في شتى المسائل الإقليمية القريبة والبعيدة عن الحدود التركية، «سورية،

الاتفاق فيما نعتقد، أو «التكاذب حول الاتفاق»، يعكس مسألتين أساسيتين، الأولى: هي نقل الصراع مع الأمريكي ضمن سورية إلى المنطقة التي يضع يده عليها حتى الآن دون منازع، أي: الشمال الشرقي، وينطلق منها لمد أصابعه في مختلف الجهات السورية، وخاصة إدلب عبر النصرة «التي نعتقد أيضاً، ورغم أن ثبوتة تركيا من العلاقة مع النصرة غير واردة، إلا أن الدور الأمريكي في دعمها وتسليحها وتنظيمها وحتى تشكيلها، وإن عبر وسطاء، هو الدور الأساس والمحوري، وتفضح ذلك تقارير مؤسسة راند وتوصياتها، أكثر من غيرها».

المسألة الثانية: هي أن الانحسار التدريجي للتأثير الأمريكي على الملف السوري، سيجد طريقه للتبلور عبر أشكال متعددة، وظهر الآن بشكل أولي، عبر تنازل أمريكي شكلي و«قانوني» عن قسم من النفوذ ضمن الشمال الشرقي، وجاء هذا التنازل لتركيا بالذات بشكل مقصود، وتسعى من خلاله واشنطن للاستثمار في تراجعها الإضرطاري، عبر محاولة بذل الشقاق بين الروس والأتراك، أو بالحد الأدنى افتعال مشكلة تعيق التقدم في الملفين الآخرين الموضوعين على الطاولة: إدلب واللجنة الدستورية.

الأمر الواضح في المسألة كلها، هو: أن الاتفاق «الخلبي»، خلبي بكل معانيه وجوانبه إلا جانباً واحداً محدد: النفوذ الأمريكي ضمن سورية إلى مزيد من الانحسار...

السودان، ليبيا، مصر» وغيرها... مصدر التناقض الأساس، بل والاستعصاء، هو العمل الأمريكي على دفع تركيا بشكل واضح باتجاه انهيار داخلي، بحوامل اقتصادية وأمنية واجتماعية، وحتى إيديولوجية، والهدف الأمريكي واضح لكل ذي نظر؛ إذ إن انهياراً تركيا، أو انزلاقاً باتجاه الفوضى الخلاقة، من شأنه أن يحدث زلزالاً يلحق أضراراً ضخمة لا بتركيا وحدها، بل وبالقوتين الأساسيتين الصاعدتين، روسيا والصين، وحتى أنه سيكون قادراً على خلخلة التوازن الدولي المتشكل حديثاً، وإعادة عقارب الساعة، وإن مؤقتاً، إلى الخلف؛ وذلك أقصى ما تحلم به الإمبراطورية الأمريكية هذه الأيام، شأنها شأن المتراجعين والمتهاوين، يمجدون الماضي ويتمنونونه مستقبلاً، لأن جعبتهم فرغت من المشاريع القابلة للحياة التي تطالب دائماً بما هو جديد. من جهة ثانية، فإن حجم الترابط العميق المتكون عبر العقد الأخير، بين كل من تركيا وروسيا والصين وإيران، وبشكل خاص بين تركيا وروسيا، بات من العمق والصلابة بحيث يمكن القول دون تردد: إنه تجاوز نقطة اللاعودة.

ضمن هذه الإحداثيات، يحتاج تناول «اتفاق المنطقة الآمنة» منطقاً مختلفاً ومقاربة مختلفة، عن تلك السائدة في معظم وسائل الإعلام، والتي تدفن رأسها في البحث عن اتفاقات تحت الطاولة عنوانها الشمال الشرقي مقابل إدلب؟!

السياسات الأمريكية حول العالم انطلاقاً من تقرير لـ RAND «1»



يبين الجدول المرفق، خلاصة تقرير أعدته مؤسسة RAND الأمريكية للأبحاث، تحت عنوان «إرهاق روسيا وخلق توازنها»، ونشرت موجزاً عنه في الشهر الخامس من العام الجاري.

■ قاسيون

أهمية التقرير

رغم أن المنشور هو موجز عن التقرير يقع في 12 صفحة، وليس التقرير نفسه، إلا أن أهمية هذا الموجز - رغم ما يشي به من تنميط واضح للأصل - تأتي بالضبط من أهمية المؤسسة الناشئة؛ فمؤسسة راند «غير الحكومية» ولكن الممولة من الحكومة الأمريكية في الوقت نفسه! والمنشأة عام 1948 من شركة طيران دوغلاس، ظهرت عبر مفاصل مختلفة من الأحداث العالمية بوصفها - كصانع سياسات أكثر منها مؤسسة بحثية. وربما يذكر القارئ التقارير التي أنتجت حول الأزمة السورية، وأهمها سلسلة «خطة سلام لأجل سورية» في أربعة أجزاء، والتي سبق لقاسيون أن وقفت عندها وبينت جزءاً من استهدافاتها، التي لا تزال نرى العمل جارياً عليها حتى اليوم، وعلى رأسها الحفاظ على النصر، والعمل على عزل الشمال الشرقي عن الحل السوري، بحيث يبقى نقطة عالة تعيق الحل بأسره...

«إستراتيجية فرض التكاليف»

لا يخفي التقرير هدفه المعلن ابتداءً من وقاحة عنوانه: «إرهاق روسيا وخلق توازنها»، ومروراً بشتى المجالات التي يناقشها، ويعتمد في كل تلك المجالات على البحث عن فرص «إستراتيجيات فرض التكاليف»، ليقس في كل منها مدى القدرة على تحقيق المطلوب في إرهاب روسيا، وما ينتج عن ذلك من مكاسب، وليوازن بين ذلك وبين الأخطار المتوقعة.

استخدام تعبير «إستراتيجيات فرض التكاليف»، أو Cost-Imposing Strategies، يعود إلى حقبة الحرب الباردة، وقد كان المقصود به، أنه في ظل عدم إمكانية خوض حرب مباشرة مع الاتحاد السوفييتي، فإنه ينبغي اللجوء إلى مجموعة من التدابير ترغم الاتحاد السوفييتي على دفع تكاليف باهظة في مجالات متعددة للإبقاء على التكافؤ العسكري المانع للحرب، تكاليف في المجالات العسكرية والعلمية، ولاحقاً في مجالات كثيرة متعددة بينها الإعلام والثقافة وحرب المعلومات وغيرها، تكاليف من شأنها أن تمنع تطوره وتخلق له جملة من الأزمات الداخلية التي بتركمها ستؤدي إلى انهياره. عاد المصطلح إلى التداول مع الأعوام الأولى من الألفية، في إطار نقاش أمريكي داخلي حول ما ينبغي فعله لمواجهة التثني الصيني الصاعد، وبشكل خاص ابتداءً من العام 2005. وعاد استخدامه في مواجهة روسيا ابتداءً من 2012 بشكل واضح، وإن كان لم يغب عن التداول سوى لسنوات قليلة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

مجالات فرض التكاليف

يتناول التقرير مجموعة من المجالات العامة التي يدرس ضمن كل منها خيارات فرض التكاليف، وهذه المجالات هي «الاقتصادية، الجيوسياسية، الإيديولوجية والإعلامية، العسكرية: الفضائية والجوية، البحرية، الأرضية ومتعددة الوسائط».

وبعد أن يدرس التقرير عدة خيارات في كل

واحد من هذه المجالات، ينتهي إلى خلاصته التي يمكن أن نراها مكثفة في 8 إجراءات يوصي التقرير باعتمادها بوصفها أفضل الخيارات التي يمكن لها أن تُرهق روسيا، وتخلخل توازنها مع أكبر المكاسب وأقل الأخطار على الولايات المتحدة، وهي المبينة في الجدول المرفق.

إنتاج الطاقة

الخيار الأول، المتعلق بتعزيز إنتاج الطاقة الأمريكية، يتضمن مجموعة من الاستهدافات، أهمها: تأمين الولايات المتحدة نفسها بعيداً عن آثار الاضطرابات التي ستعمل على إحداثها في سوق الطاقة العالمي، وفي طرق التجارة البحرية بشكل خاص، والتي تستهدف منها خلخلة سوق النفط العالمية، وتطبيق مزيد من الضغوط على الأوروبيين على أمل أن يتخلوا عن الغاز الروسي ويلجأوا إلى الغاز المسال الأمريكي الذي تزد تكلفته بأكثر من 30% من كلفة الغاز الروسي عليهم، كما أن هذا الخيار يُفسر تعاطي ترامب «غير المبالي» مع أزمة مضيق هرمز، وقوله بشكل صريح إن الموضوع لا يعنيه كثيراً باعتبار أن نفط أمريكا لا يمر من هناك...

تعميق العقوبات

تشمل سياسة العقوبات الأمريكية، والغربية عموماً، كل الدول المناوئة لواشنطن، وعلى رأسها روسيا والصين وإيران، وصولاً إلى كوريا الشمالية وسورية ودول عديدة أخرى. الهدف الأساسي من هذه العقوبات ليس منع تطور وصعود الصاعدين، لأن ذلك مستحيل، بل العمل على إبطائه قدر الإمكان، عبر خلق جملة من الصعوبات أمام العمليات التجارية والمالية، ما يحد من الاندفاعات التنموية للشرق، وبشكل خاص الاندفاعات باتجاه الحزام والطريق، الذي بمجرد ثبتت أركانه، فإن الوجود الغربي في كامل آسيا وشمال إفريقيا إن لم يكن في إفريقيا كلها، سيصبح من الماضي. ورغم المخاطر التي يحملها هذا الخيار على الأمريكان لأنه يفتح باباً إجبارياً أمام الدول المعاقبة لتسريع العمل على خلق البدائل المالية والتجارية، إلا أن الموازنة بين وجود العقوبات وغايتها، وحسب راند، تبين ضرورة إبقائها وتعميقها، كخيار إلزامي لإبطاء السير نحو الحزام والطريق.

في هذا السياق نفسه، يمكننا فهم أحد الجوانب الجوهرية لأزمة هونغ كونغ، وربما جانبها الأكثر جوهرية، إذ إن الدفع باتجاه العنف هناك، وبدء التلويح الغربي بالتدخل، ربما سينتهي قريباً إلى اتخاذ المسألة ذريعة لفرض عقوبات جديدة على الصين، ولجبر دول أوروبية للاشتراك في تلك العقوبات تحت مسمى حقوق الإنسان...

تعزيز الأساطيل البحرية

يعتمد منطق هذا الخيار على أن تعزيز حضور الولايات المتحدة وحلفائها البحري في مناطق النشاط الروسية أو قريباً منها، سيضطر الروس إلى تكريس مزيد من الإنفاق على قطاع الصناعات العسكرية البحرية، وهو ما من شأنه وفقاً لراند تقليل الإنفاق في مجالات عسكرية أكثر خطراً، ويبدو أن المقصود ضمناً هو تطوير الصواريخ فرط الصوتية، إلى جانب السلاح الليزري وغيره من التقنيات الأكثر تطوراً.

جانب آخر يمكن فهمه لم يقله التقرير، أو على الأقل الموجز المعلن، هو أن تعزيز حضور واشنطن وحلفائها البحري، يتطلب استثماراً إضافياً من جهة الغرب أيضاً في الصناعة الحربية البحرية، والذي سينوب بخيراته المجمع الصناعي العسكري الأمريكي، لأن هذه الصناعات مرتبطة ببعضها ضمن الغرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والاتفاقات التي وقعتها الأوروبيون وخاصة فرنسا وبريطانيا مع الولايات المتحدة، والتي ترقى إلى اتفاقات إذعان في مجالات متعددة بينها المجال العسكري. في الإطار ذاته، يمكن أن نفهم الفائدة الأمريكية المتوخاة من توتير مجمل الطرق البحرية حول العالم، سواء لجهة هرمز أو الحاف اليمني أو جبل طارق أو ناحية هونغ كونغ ومينائها، بما أن الأوروبيين يعتاشون على تجارة البحار، فإن المسألة بالنسبة لهم مسألة وجودية، «نصف التجارة الأوروبية في العقد الأول من الألفية كانت عبر البحر».

خيارات «فرض التكاليف»	مدى نجاح الخيار في إرهاب روسيا	مدى المكاسب	مدى الخسائر والأخطار
توسيع إنتاج الطاقة الأمريكي	مرتفع	مرتفع	منخفض
تعميق العقوبات المالية والتجارية المفروضة	مرتفع	مرتفع	مرتفع
تعزيز حضور وقوة البحرية الأمريكية وبحرية الحلفاء	متوسط	متوسط	منخفض
إعادة تموضع القاذفات بتقريبها من روسيا	مرتفع	متوسط	منخفض
تعزيز الاستثمار في الطائرات المسيرة دون طيار	مرتفع	متوسط	متوسط
تعزيز الاستثمار في الطائرات والصواريخ بعيدة المدى	مرتفع	مرتفع	متوسط
تعزيز الاستثمار في الصواريخ عالية السرعة غير القابلة للكشف الراداري وذات المدى الطويل.	مرتفع	متوسط	متوسط
تعزيز الاستثمار في التقنيات الجديدة للحرب الإلكترونية	متوسط	متوسط	منخفض

التكية السليمانية في دمشق..!

«القطط السمان بمواجهة المقطوش ذنبها»



تزايد الحديث وتعلت الأصوات منذ مطلع الشهر الحالي، عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، حول موضوع عمليات الترميم وإعادة التأهيل الجارية والمزمعة في التكية السليمانية في دمشق، لتظهر وكأن المشاكل المتعلقة بالتكية نشأت البارحة أو في أمس القريب، وليس عمرها عقوداً من الإهمال، على الرغم من تعدد الجهات الوصائية عليها.

■ عاصي اسماعيل

الحق يقال: إن عمليات الترميم والتأهيل ضرورية جداً، وقد تأخرت جداً جداً، كذلك الحق يقال: إن من يوجه سهامه لعمليات الترميم الجارية بذاتها ربما يكون موقفه فيه بعض اللتباس، فمن المؤكد ألا مشكلة مع عمليات الترميم الضرورية بحال محافظتها على الهوية التاريخية والمعمارية والأثرية والتراثية للمكان، ولعل المشكلة متجذرة بما سيكون عليه مالها فيما بعد الانتهاء من عمليات الترميم، من حيث بوابات الاستثمار التي قد تنشر فيها ليسيل لعب أصحاب الأرباح عليها، لكن ذلك لا يمكن بحال أن يكون معيقاً أمام استكمال ما هو ضروري من هذه العمليات.

تعدد جهات الوصاية والإشراف

التكية السليمانية فقدت وظيفتها بحسب تسميتها وما أحدثت من أجله تاريخياً، من حيث كونها تعريفاً «مكان معد لإيواء فقراء المسافرين» وتأمين الطعام لهم، والتعليم للفقراء، طبعاً مع مرافق هذه الخدمات «المسجد- المدرسة- السوق...» وذلك منذ زمن طويل، وأصبحت معلماً أثرياً وتاريخياً أدخلت عليه بعض الوظائف الأخرى لاحقاً «متحف حربي- سوق مهن يدوية...»، بما لا يتعارض مع هويتها المعمارية والأثرية ويحافظ عليها. ومع تعدد الجهات الوصائية الرسمية على المكان «الأوقاف- السياحة- الثقافة- محافظة دمشق- مديرية الآثار والمتاحف- مديرية المدينة القديمة» ربما تعددت بالتالي الرؤى والإستراتيجيات المرسومة للمكان، وذلك تبعاً لوظيفة ودور كل من هذه الجهات وأهدافها، ولعل ذلك كان أحد أهم الأسباب التي أعاققت عمليات الترميم الضرورية للمكان طيلة عقود، وما جرى بنتيجته من تردّد وسوء انعكس سلباً حتى على وظيفتها السياحية المستجدة ذات الطابع التراثي والتاريخي والثقافي. وباعتبارها معلماً وتراثاً مادياً ببعده الأثري والتاريخي أصبحت «التكية السليمانية» أيضاً تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو»، والتي تزايد دورها بعد اتفاقية «حماية التراث الثقافي غير المادي»، باعتبارها تحمل وتمثل هذا البعد الثقافي التراثي غير المادي، والذي تم تتويجه من خلال المهن اليدوية، ذات الطابع التراثي والتقليدي والثقافي، التي تم توطينها وحمايتها من خلال سوق المهن اليدوية فيها مطلع سبعينات القرن الماضي، طبعاً مع عدم إغفال دور «اتحاد الحرفيين» ووظيفته من حيث دفاعه عن مصالح أصحاب الحرف والمهن التراثية داخل هذا السوق، وكذلك دور «الأمانة السورية للتنمية» باعتبارها الجهة المعتمدة من منظمة «اليونسكو» كمخضمة غير حكومية لها مهمة استشارية بحسب الاتفاقية سابقة الذكر.

اللّبس والتداعيات المشروعة

النتيجة الطبيعية بعد كل ذلك أن تكون عمليات الترميم الجارية والمزمعة في التكية مع احتمالاتها المفتوحة وظيفياً، بحسب توجهات ورؤى الجهات الوصائية والإشرافية، فيها الكثير من اللّبس والتداعيات، خاصة مع الحديث عن احتمال إخلاء الحرفيين في سوق المهن اليدوية بذريعة عمليات الترميم. ولعل الحديث عن اللّبس والتداعيات فيه بعض المشروعية، فعلى الرغم من الرد الرسمي من قبل وزارة الأوقاف، أو من قبل مديرية الآثار، حول مجريات عمليات الترميم الجارية، إلا أن هذه الردود لم ترق لدرجة وضع الحدود النهائية أمام بعض المخاوف المشروعة من تدخل ودخول الاستثمارات ذات الطابع الربحي على المكان، كحال ما آل إليه واقع بيوت دمشق القديمة، خاصة في ظل السياسات الداعمة والمشجعة للاستثمارات على طول الخط، وعلى حساب أياً كان، فالاستثمار الربحي الربحي السريع السائد والمدموم فساداً وتكسباً لا يعنيه أمر الثقافة والتراث، ولا أياً من هذه العناوين أو غيرها بحال تعارضت مع غايته الربحية قولاً واحداً. فالمديرية العامة للآثار والمتاحف أوردت عبر موقعها الرسمي ما يلي: «تداول وسائل التواصل الاجتماعي منذ عدة أيام مشروع إحياء التكية السليمانية وتعرض بالكثير من السلبية والإساءة للجهات التي تعمل في المشروع وتؤلب الرأي العام لوقفه، ونظراً لعدم صحة الاتهامات الموجهة وعدم استنادها إلى أدلة واقعية ارتأت المديرية العامة للآثار والمتاحف أن توضح للرأي العام، ولكل من يملك الحرص الحقيقي على تراث بلاده أن المشروع يهدف إلى إعادة الحياة لهذا الصرح المهم دون المساس بأية وظيفة من وظائفه، وأن أعمال الترميم والتدخل ستتم وفق أرفع المعايير المعتمدة دولياً، وإشراف مباشر من المديرية العامة للآثار والمتاحف.. مع التنويه أن المشروع كان قد عرض على خبراء اليونسكو ونال موافقتهم مع بعض التعديلات الطفيفة التي تم الأخذ بها..».

الاستثمار الربحي السريع السائد والمدموم فساداً وتكسباً لا يعنيه أمر الثقافة والتراث ولا أياً من هذه العناوين أو غيرها

أما وزارة الأوقاف فقد وضحت عبر صفحتها الرسمية ما يلي: «... إن ما يتم في التكية السليمانية هي دراسات لأعمال ترميم وتأهيل الموقع، بهدف الحفاظ على التراث المادي واللامادي في التكية، وتتم هذه الدراسات لدى أشهر بيوتات الهندسة الأثرية والمعمارية العالمية، ولا صحة لما يشاع حول استثمار الموقع في نشاطات استثمارية رخيصة. وإن وزارة الأوقاف حريصة على التراث الإسلامي ومؤمنة عليه».

الواضح، أن ردّ الآثار والمتاحف معني بمهامها، وهي على ذلك تتحدث عن عمليات الترميم والتأهيل الضرورية التي لا غبار عليها وفقاً لمضمون الرد، والتي تؤكد على ضرورتها. بالمقابل، فإن رد الأوقاف كان موارباً، حيث أكد على عمليات الترميم، واقتصر على نفي «النشاطات الاستثمارية الرخيصة» فقط، ولا ندري من الناحية العملية ما هي النشاطات الاستثمارية «غير الرخيصة» التي قد تكون محظية بعد الانتهاء من عمليات الترميم المزمعة؟ خاصة وأن الأوقاف تعتبر هي «المالكة» والمعنية بشؤون استثمار عقاراتها».

بجميع الأحوال ربما يصح القول: إن التكية لم يعد ينطبق عليها المثل القائل: «مثل قطط ذنبها»، يللي مقطوعة أذننها ويللي مقطوش ذنبها»، كناية عن استقطابها لهذه القطط المشردة، على هامش وظيفتها التاريخية ودورها بالنسبة لفقراء المسافرين، فقط التكية المتوقعة للقيام بالنشاطات الاستثمارية «غير الرخيصة» هي من القطط السمان «كبار التجار والفاستدين» المحظيين بالاستثمار وقوانينه وداعميه، ولا مكان فيها على ما يبدو لبقية القطط، المحكوم عليهم بالهزيمة في هذه المواجهة غير العادلة.

وعسى تكون مخطئين؟!

بمسؤولية الأمانة السورية للتنمية أيضاً

صادقت سورية على اتفاقية حماية التراث

الثقافي غير المادي في عام 2005، والتي أقرت في عام 2003 تحت عنوان: «اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي»، خلال المؤتمر العام لمنظمة «اليونسكو»، والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 2006.

وقد نص بند «التعاريف» في المادة 2 من أحكام الاتفاقية، على ما يلي: «يقصد بعبارة «التراث الثقافي غير المادي» الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات- وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية- التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحياناً الأفراد، جزءاً من تراثهم الثقافي.. يتجلى «التراث الثقافي غير المادي» بصفة خاصة في المجالات التالية: «التقاليد وأشكال التعبير الشفهي.. - المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية...».. ويقصد بعبارة «الصون» التدابير الرامية إلى ضمان استدامة التراث الثقافي غير المادي، بما في ذلك تحديد هذا التراث وتوثيقه وإجراء البحوث بشأنه والمحافظة عليه وحمايته وتعزيزه وإبرازه ونقله، لا سيما عن طريق التعليم النظامي وغير النظامي..».

وقد نصت المادة 9 من الاتفاقية، حول اعتماد المنظمات الاستشارية، على ما يلي: «تقترح اللجنة على الجمعية العامة اعتماد منظمات غير حكومية ثبتت كفاءتها في ميدان التراث الثقافي غير المادي. وتكلف هذه المنظمات بمهام استشارية لدى اللجنة». وقد تم اعتماد «الأمانة السورية للتنمية» كممنظمة غير حكومية في سورية أنيطت بها هذه المهمة محلياً وعبر «اليونسكو».

يعتبر مضمون هذه الاتفاقية أحد المسوغات القانونية والحقوقية بالنسبة لأصحاب المهن التراثية من الحرفيين الذي يشغلون سوق المهن اليدوية في التكية السليمانية منذ عقود، فهؤلاء من تراودهم الشكوك باستمرارهم في هذه السوق بعد الانتهاء من عمليات الترميم، ليحل مكانهم أصحاب الاستثمارات الكبيرة «غير الرخيصة».

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع من واقع العيد وتهكماً على الازدحام في الشوارع خلاله، يقول البوست على شكل حديث مقتضب بين اثنتين:

● «أوووم نازل ع السوق... ليش معك مصاري.. لا مشان نعمل عجة متلنا متل غيرنا!!»

حول موافقة الحكومة على منح المؤسسة السورية للحبوب قرضاً مالياً قدره 11/ مليار ليرة فقط لزوم توريد 100/ ألف طن قمح طري خبزي، بهدف ترميم المخزون الإستراتيجي من مادة القمح، وبغية تأمين الحاجة اليومية للمواطنين من مادة الخبز، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «توريد القمح من الخارج.. يبدو أن قمح الفلاح غير صالح».

● «الإعلام ضل شهرين يحكي عن الموسم وتم رصد 400 مليار لشراء موسم القمح يعني كانوا عم يضحكوا عالشعب مثلاً».

وحول موافقة الحكومة على طلب وزارة الزراعة بالسماح لمؤسسة إكثار البذار باستيراد قسم من احتياجات الفلاحين من بذار البطاطا.. علق بعض المواطنين بالتالي:

● «بكرى بيحبو بطاطا مصرية خربانة.. كان الأولى دعم الفلاحين ومزارعي البطاطا بهيك مبالغ.. كان عنا إنتاج بيكفي نصف الشرق الأوسط.. بس الحقيقة للأسف أن المستوردين يحصلون على قيمة ربحية تفوق سعر المادة بأضعاف وليس فقط في مجال البطاطا والمحاصيل الزراعية».

● «شو هالحكي على أساس وزارة الزراعة سوف تؤمن عروة محلية الإنتاج وبسعر توفير على الفلاحين».

● «لماذا عند جني الموسم البطاطا تصبح بأرخص الأسعار وعند شراء البذار تباع بأعلى الأسعار سؤال يطرح نفسه!!».

وحول قيام محافظة ريف دمشق ومديرية زراعة الريف بزراعة 1000 نبذة تزيينية في ساحة فندق بلودان الكبير وداخله، وبزراعة 1500 غرسة حراجية متنوعة، بمساحة دنومين ونصف الدنوم، عند مدخل مدينة الزبداني، علق بعض المواطنين بالتالي:

● «الواضح أن مديرية الزراعة ما عندها علم بالمواعيد الصحيحة للزراعة.. يا خيو طلوعا بعد شهر بتشوفوا الأشجار التي زرعت كيف صارت».

● «المفترض تكون الخطوة بكل أنحاء دمشق».

وحول الخبر الذي يقول: بأن الحكومة تحتاج إلى مليار دولار من أجل تحسين شركات الإسمنت، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «مين خبركن؟؟ فرعون .. صديق الإسمنت!!».

● «تاخذ من حيطان المال».

حول قيام فرع مكافحة المخدرات في دمشق بإلقاء القبض على امرأة في حلة الزاهرة تروج مادة الهيروئين المخدر، علق البعض بالتالي:

● «ياريت كمان لاتنسوا التجار الكبار»

● «الله لا يوفقها لازم تعرفوا مين وراها».

ونختم ببوست تهكمي على نفس خبر زراعة الغراس في الزبداني أعلاه، يقول البوست:

● «بالزبداني ألف غرسة.. وإثيوبيا غرسوا أكثر من 300 مليون غرسة... زابطة معكم؟؟».

وناقل الكفر ليس بكافر.

جفاف بحيرة المزيريب إنذار يتطلب الجديدة



ضرب الجفاف مجدداً بحيرة المزيريب هذا العام، وجرى تداول صور هذه البحيرة وقد فرغت من مائها تماماً، فالموضوع لم يعد يقتصر بالحديث عن انخفاض منسوب المياه فيها، بل وصل لحد الجفاف التام، حيث ظهر قاعها المتشقق كإعلان وشهادة وفاة لهذه البحيرة، تندر بكارثة اقتصادية وبيئية.

■ مراسل قاسيون

البحيرة التي كانت تعتبر معلماً من معالم درعا، ومركز استقطاب سياحي شعبي لجميع السوريين، والأهم: المصدر المائي لمحافظة درعا والسويداء، باعتبارها من أكبر المسطحات المائية الطبيعية في المنطقة الجنوبية، غابت مياهها وانحسرت برغم موسم الأمطار الواعدة خلال فصل الشتاء الماضي.

ظاهرة ملفنة ومتكررة

الملفت بموضوع جفاف البحيرة هذا العام هو تسارعه، فمنذ شهرين فقط كانت شبه ممتلئة بالمياه، وجرى تداول صور مبشرة لهذه البحيرة من خلال تقرير مصور لوكالة سانا بتاريخ 2019/7/12 لتؤكد ذلك، ثم ما لبثت أن جفت بسرعة كبيرة استعدت الكثير من التساؤلات، فقد عكست صورها الجديدة الحال المأساوية التي حلت بها، وما سيجمله ذلك من آثار وتداعيات سلبية على الطبيعة والبيئة والزراعة والسكان في المنطقة.

بحسب الأهالي فإن انخفاض منسوب مياه البحيرة خلال فصل الصيف يعتبر أمراً طبيعياً، وذلك ارتباطاً بمصادر تغذيتها، وخاصة مياه الأمطار، لكن واقع هذا البحيرة تغير منذ عدة أعوام فقط، حيث

أصبح جفافها التام حتى القاع أمراً دورياً لا يبشر بالخير.

بعض الأهالي أكدوا أن الاستخدام والاستمرار الجائر لمياه البحيرة والمياه الجوفية عموماً في حوضها من أهم أسباب انخفاض منسوبها وصولاً لجفافها الذي أصبح موسمياً، سواء كان هذا الاستمرار من أجل مياه الشرب أو من أجل سقاية المزروعات، وهو ما سبق أن جرى الحديث عنه مراراً وتكراراً خلال السنوات الطويلة الماضية، وخلال سنوات الحرب والأزمة، التي تزايدت خلالها الفوضى بالترافق مع حال الاستهتار واللامبالاة، حيث تزايد عدد الآبار المخالفة في المنطقة، كما تزايد التعدي الجائر على المياه الجوفية فيها بشكل عام.

تأكيد رسمي ورأي علمي

على المستوى الرسمي والعلمي المختص، فقد وضع مدير الموارد المائية في درعا عبر إحدى الصحف الرسمية مؤخراً، بأن: «الانخفاض في غزارة نبع المزيريب قد بدأ منذ العام 1992 وأصبح أكثر وضوحاً بدءاً من عام 1997 وحتى تاريخه، كما أن جفاف البحيرة وتوقف النبع عن التدفق قد حصل منذ عدة سنوات، ومثله نبع زيزون، حيث أصبحت تلك الينابيع موسمية تجف صيفاً وتتبع شتاءً، وبالتحديد

تتوقف في أشهر التحريك من كل عام من جراء تزايد الاستهلاك والاستمرار من المياه الجوفية في هذه الأشهر، وخاصة من الآبار سواء الزراعية منها أو المخصصة للشرب».

وبين مدير الموارد المائية: «أن المتتبع لواقع المياه في المحافظة يلمس هذا التراجع، والذي رافقه أيضاً ومنذ عدة عقود جفاف تام لينابيع عديدة منتشرة على كامل مساحة المحافظة «الغزولي - بندك - الطاحونة - العجمي - الأشعري - السري - عين البصل - الميسري - الشيخ سعد - المحيرس - دير لبو - الصفصافة - عشتر»، ويعود سبب ذلك بشكل رئيس إلى انخفاض في الهطولات المطرية والثلجية السنوية، حيث تمر المنطقة بدورة مناخية جافة منذ سنوات عديدة، ما أثر في مخزون المياه الجوفية، وتسبب بانخفاض منسوبها، ناهيك بالتطور الكبير الذي حدث على صعيد القطاع الزراعي والصناعي في المحافظة، وزيادة المساحات المروية جراء تزايد عدد الآبار النظامية والمخالفة ما بين تسعينات القرن الماضي والوقت الحالي، لذلك كله فإن ما يحدث اليوم في نبع المزيريب وجفاف البحيرة كان متوقعاً منذ سنوات سابقة بناء على الدراسات والقياسات المستمرة».

المطلوب عاجلاً

إن موضوع المياه يعتبر من الأولويات في المنطقة، ليس على مستوى توفير مياه الشرب فقط، بل على مستوى تأمين مياه الري فيها، باعتبارها منطقة زراعية.

فالزراعة في المنطقة الجنوبية بالإضافة إلى كونها مصدر رزق للفلاحين فهي بالمقاييس الاقتصادية مرتبطة بالأمن الغذائي أيضاً، لذلك ربما لا بد من بعض الإجراءات الضرورية والسريعة في هذا المجال، درءاً لمخاطر قد تصبح أسوأ مع مرور الوقت، سواء بالنسبة لأهالي المنطقة من الفلاحين، أو بالنسبة للواقع الاقتصادي العام، بالإضافة طبعاً إلى الواقع البيئي، ناهيك عن الاستقطاب السياحي، وجميعها عوامل تستدعي المسؤولية، ولعل ذلك يتطلب بداية:

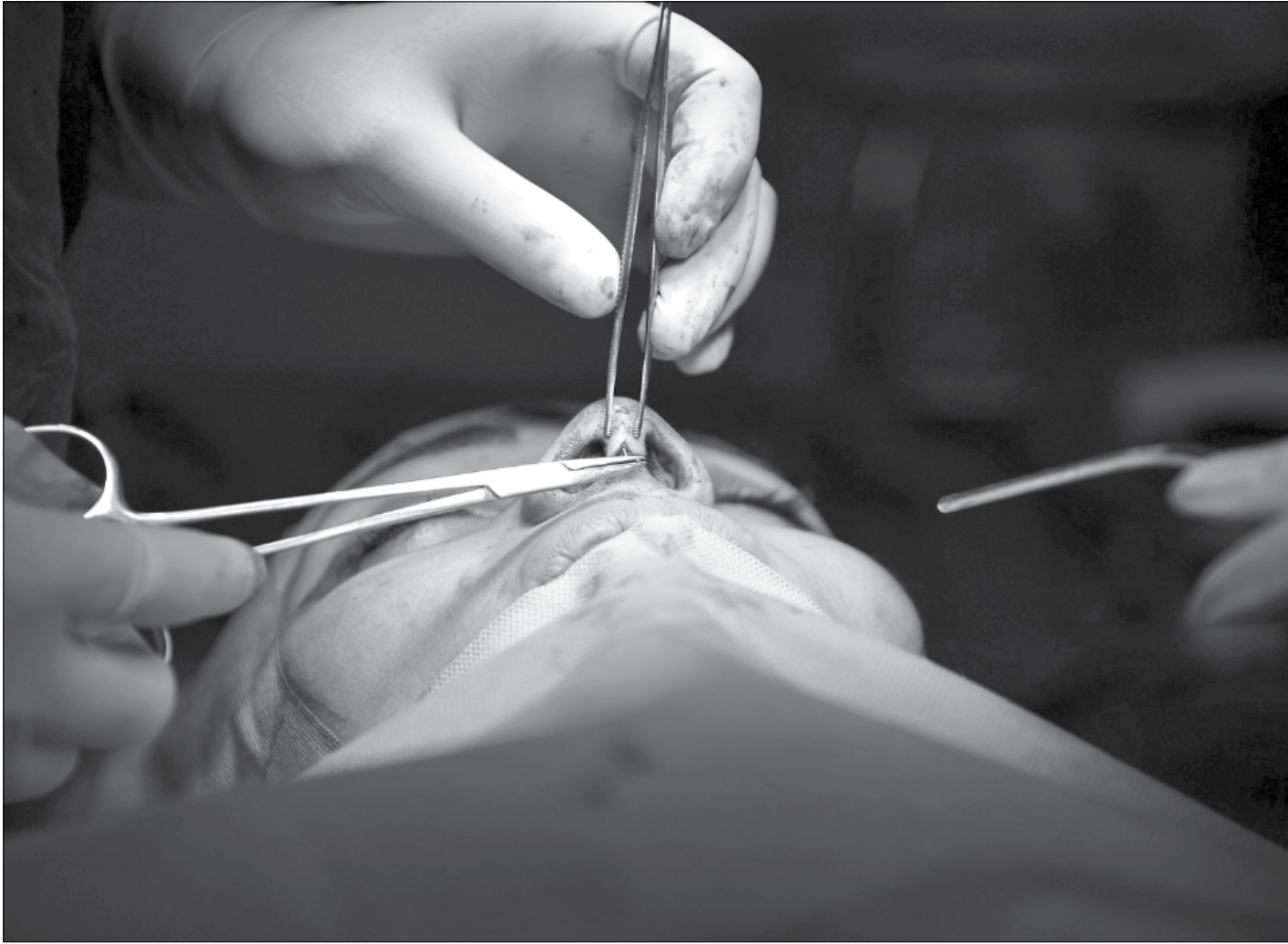
إزالة كافة المخالفات المائية القائمة في المنطقة.

تقنين استخدامات المياه وحسن استثمارها.

منع التعدي على المصادر المائية في حوض البحيرة.

إعادة الاهتمام بمشاريع الري في المنطقة، بكل جدية وسرعة، باعتبارها منطقة زراعية.

ال «نيولوك» صرعة وفرصة



لم يعد البحث عن الجمال والتجميل مقتصرًا على النجوم من النساء فقط، بل تعدى ذلك وصوبًا للنجوم من الذكور، كذلك لم يعد حكرًا على المليونيين ماديًا بل أصبح متاحًا لمتوسطي الدخل أيضًا، ولعل الأهم من كل ذلك: أن القائمين على ذلك لم يعودوا فقط من المتخصصين، بل لكل من يتبع دورة محدودة، وربما كانت عبارة عن خبرة في محل للحلاقة.

■ سوسن عجيب

إنها صرعة العصر الـ«نيولوك» مع دعاياتها الترويجية والتسويقية، التي تقوم بها مراكز التجميل والمشافي والعيادات وحتى الحلاقين، والتي تبدأ من عمليات التجميل والنحت للوجه والجسم والأنف، مروراً بالنفخ و«الكولاجين» و«البوتكس» و«الفيلر»، وليس انتهاءً بالتقويم وابتسامات هوليوود، طبعاً مع عدم إغفال مساحيق التجميل والشعر المستعار «الوصلات»، و«المنيكور والبديكور» وغيرها من مجملات ومحسنات للمظهر، كجزء من ثقافة استهلاكية عامة جرى ويجري تعميمها منذ عقود، تكريساً لأنماط الحياة التي تفرضها الليبرالية المشوهة والمعوّلة.

جمال وبريستيج

الملفت في عمليات التجميل والبحث عن الجمال، أنها سلسلة متكاملة ومعقدة، فالباحثون عن الجمال يبدؤون ربما بالأنف لتصغيره، ثم يعرجون على الأسنان من أجل ابتسامة هوليوود، ليتبع ذلك ملء الوجه لتغطية التجاعيد المزجة، وصولاً إلى عميات تكبير الصدر وشق الدهون، والنحت وإزالة الجلد الزائد والترهلات، وكل من هذه العمليات لها خصوصيتها ومختصوها، بالإضافة إلى فترات الاستشفاء المطلوبة بعدها، مع العلم أن كلاً منها لها تداعياتها الخاصة التي لا تخلو من المخاطر والأعراض الجانبية، ومع ذلك تبدو صيحات التجميل وصرعائه أقوى من كل ذلك، برغم التكاليف المرتفعة المرافقة لهذه العمليات مع فترات الاستشفاء منها.

والأهم من ذلك، أن بعض العمليات بحاجة إلى استتبعات وملاحقة دائمة، مثل: تغطية التجاعيد التي تعتبر عمليات جدواها الزمنية قصيرة، فبين الحين والآخر لا بد من إعادة العملية كون المواد المستخدمة فيها يستهلكها الجسم وتزول تدريجياً، وكذلك ابتسامة هوليوود، وحتى عمليات شفط الدهون التي ما تلبث أن تتراكم مجدداً، ما يعني أن البعض من الباحثين عن الجمال يصبح لديهم هوس فيه، من عملية لعملية، في حلقة وسلسلة غير منتهية من التناقص الذاتي ومع الغير، و«كلو فدا الجمال والبريستيج».

سياحة علاجية وتجميلية

لسنوات عديدة ماضية أصبحت سورية، ودمشق خاصة، مركز استقطاب لعمليات التجميل ولكل ما يرافقه من كمالات رعاية واستشفاء، بل أصبحت مركز استقطاب علاجي عام نظراً إلى توافر الخبرات المطلوبة طبيًا وفنياً مع الأماكن المختصة لذلك، من مشاف ومراكز تجميل متخصصة، وصولاً إلى اعتبار سورية مركزاً للسياحة العلاجية والتجميلية، ولعل ذلك كان بسبب رئيس يتمثل، بالإضافة إلى الخبرات الطبية والمكان، بفارق التكلفة مع غيرها من مراكز سياحة علاجية وتجميلية في المنطقة «لبنان - مصر»، حيث أصبحت هذه السياحة

مقصداً للغالبية الراغبين بإجراء هذه العمليات من الدول المحيطة القريبة والبعيدة «دول الخليج - العراق - السعودية - الأردن - الكويت.. بل وحتى من مصر ولبنان وبعض الدول الأوروبية». هذا الاستقطاب استدعى توفر المزيد من الدعاية والتسويق والترويج لهذه السياحة التجميلية والعلاجية، خاصة بعد استقرار وتوطن هذه العلاجات في سورية وتوفير المراكز المتخصصة بها والأطباء من ذوي السمعة الجيدة التي تعمل فيها، وصولاً إلى اعتبارها فرصة استثمارية مربحة من قبل القائمين عليها، الأمر الذي فرض عملياً توسيع الكادرات العاملة فيها بالإضافة إلى الأطباء المتخصصين «التخدير - الترميز..» والنتيجة، أن هذا الاستقطاب السياحي العلاجي والتجميلي استقر في سورية، وصولاً لاستقطاب الأطباء المتخصصين بهذا المجال من السوريين خارج البلاد أيضاً ليعود بعضهم ويستثمر بهذا الميدان المربح.

منافسة مضرّة

مثل أي نشاط استثماري مستقطب ويحقق الأرباح، تزايد التنافس على هذا المستوى وصولاً إلى دخول غير المتخصصين فيه، الأمر الذي كان له نتائجه السلبية، ليس على المتنافسين فقط، بل على مستوى الباحثين والراغبين بالعلاج والتجميل، سواء كانوا مرضى، أو ممن استقطبتهم دعايات «النيولوك» و«ابتسامات هوليوود»، حيث دفع بعض هؤلاء ضريبة البحث عن الجمال من جيوبهم وعلى حساب صحتهم وجمالهم المنشود، مع تسجيل ضحايا أيضاً. فإذا كانت بعض عمليات التجميل تحتاج للأطباء المتخصصين، كونها ذات طابع جراحي تتطلب الخبرة والمهارة والمكان المخصص، فإن بعضها الآخر لا يحتاج

لكل ذلك، فبعض هذه العمليات «البسيطة» أصبحت تجري في محال الحلاقة «النسائية أو الرجالية» على أيدي ما يسمى «خبراء تجميل»، مثل: عمليات حقن «الكولاجين» و«البوتكس» و«الفيلر»، وجلسات إزالة الشعر بالليزر وغيرها، خاصة وأن بعض المواد المستخدمة بهذا المجال متاحة في الأسواق، بشكل رسمي أو تهريب.

والنتيجة، أن المنافسة والربح والبحث عن المزيد منه فسخ المجال في ظل الفوضى لأن يدخل كل من هبّ ودبّ على هذا المجال التخصصي، مما زاد من أعداد ضحاياه المخدوعين والموهومين بالدعايات والتسويق.

والجلي في الأمر، أن من تستقطبهم دعايات الترويج والتسويق لمراكز التجميل غير المتخصصة ولمحال الحلاقة، بل وأحياناً من قبل بعض الأطباء غير المتخصصين بهذه العمليات، هم من متوسطي الدخل، بل ومن الفقيرين في بعض الأحيان أيضاً، وذلك بسبب فارق السعر الكبير بين هذه الأماكن والمعاشي والعيادات التخصصية.

رأي اختصاصي ومسؤوليات

رئيس الرابطة السورية للجراحة التجميلية في سورية وعبر صحيفة تشرين مطلع شهر شباط هذا العام، قال: «إن عدد الأطباء الاختصاصيين في الجراحة التجميلية والمسجلين في الرابطة السورية للجراحة التجميلية والترميمية والحروق هو 130 طبيباً وهم فقط المؤهلون لممارسة المهنة حسب الأصول».

الحديث أعلاه ربما يوضح البون الشاسع بين ما نراه ونسمعه من دعايات ترويج وتسويق لعمليات التجميل ومراكزها وأماكنها التي أصبحت منتشرة ومتكاثرة، وبين أعداد المؤهلين للقيام بهذه المهمة من الأطباء

الاختصاصيين، وربما بعد ذلك لا يجب أن نستغرب عند سماعنا للحوادث الطبية الناجمة عن مثل هذه العمليات وتداعياتها السلبية الكثيرة التي وصلت لحد الكوارث أحياناً.

وبعيداً عن الخوض بموضوع الجمال والتجميل والمظهر والبريستيج كثقافة و«صرعة» استهلاكية مستجدة وافدة على مجتمعاتنا بعناوينها ومظاهرها الجديدة المدفوعة بالبهرجة وبالذعاية والإعلان والإعلام، فهذا موضوع بحث آخر ربما، فإنه ومن أجل الحفاظ على السمعة التي حظيت بها سورية كمركز استقطاب للسياحة العلاجية والتجميلية، ومن أجل الحفاظ على صحة وسلامة الباحثين عن العلاج، ومنع ما وصل إليه الأمر من منافسة وتغريب وضحايا، ربما لا بد من التأكيد على بعض المسؤوليات بهذا الصدد:

حصر القيام بهذه المهنة وممارستها بالأطباء المختصين بها فقط. متابعة ومراقبة المراكز المفتتحة لهذه الغاية، وخاصة ناحية توفر ما يؤهلها للقيام بهذه المهام الطبية والعلاجية، وناحية التخصص، وناحية الشروط الصحية الأخرى.

التأكيد على المشافي الخاصة بمنع قيامها بهذه العمليات إلا من قبل المتخصصين بهذا المجال، ومحاسبتها في حال مخالفة ذلك.

إغلاق ومحاسبة المراكز المفتتحة المخالفة، بما في ذلك بعض محال الحلاقة التي تقوم ببعض من هذه العمليات.

مراقبة ومتابعة الصيدليات التي تتعامل مع مستحضرات التجميل من بوابة الأرباح المحققة منها فقط، ومحاسبة المخالفين الذين يبيعون بعض المستحضرات غير المرخصة أو المهربة.

ولعل المعنى بهذا الشأن كل من: «وزارة الصحة - نقابة الأطباء - نقابة الصيادلة».

ال «نيولوك» مع دعاياتها الترويجية التي تقوم بها مراكز التجميل والمشافي جزء من ثقافة استهلاكية يجري تعميمها تكريساً لأنماط الحياة التي تفرضها الليبرالية المشوهة والمعوّلة

في ريف دير الزور الشرقي.. بقرص فوقاني محرومة من الكهرباء؟



ما تزال غالبية أحياء مدينة دير الزور محرومة من الكهرباء، وكذلك غالبية قرى وبلدات ومدن ريفي المحافظة الشرقي والغربي جنوبي نهر الفرات، وغياب الكهرباء من الأسباب الأساسية لعدم عودة الأهالي إلى منازلهم، وإلى حقولهم ومزارعهم وعملهم، مما يؤخر عودة الحياة والإنتاج الزراعي الذي هو المصدر الأساس للوجود منذ آلاف السنين.

■ مراسل قاسيون

مرّ عامان منذ تحرير هذه المناطق، ورغم الوعود المستمرة والزيارات المتكررة للجان الحكومية والوزارية، ورغم وعود المسؤولين في المحافظة إلا أن الأمور متوقفة، وقلة منها تسير سير السلفاء، ناهيك عن المعوقات المتعمدة من موافقات أمنية، وترسيم، تتنافى مع الوعود والأحداث الإعلامية عن إعادة تأهيل المناطق المحررة بالخدمات الضرورية من كهرباء وماء وطرق وصحة وتعليم، باستثناء بعض المبادرات التي يقوم بها الأهالي، من حفر آبار وتأهيل مدارس.

وبلدة بقرص بشقيها فوقاني والتحتاني مثال على ذلك، فقد اشتكى الأهالي لجريدة قاسيون خلال جولة ميدانية، من حرمانهم المتمد من الكهرباء، حيث وصلت الكهرباء إلى القرى التي قبلهم، والقرى التي بعدهم على طول خط دير الزور الميادين والبالغ حوالي 45 كم.

حديث وشكوى

يقول أبو سالم، أحد أبناء البلدة لقاسيون: نحن أهالي قرية بقرص فوقاني، كنا من أوائل العائدين إلى القرية رغم الظروف الصعبة جداً، وبداناً بتأهيل محطة المياه على نفقتنا الخاصة، وكذلك قمنا بتأهيل بعض المدارس، وحالياً يوجد في القرية حوالي 1500 تلميذ وتلميذة، وتوَجَّ أربعة من طلاب القرية بالنجاح العالي في الثانوية، وحققوا نتائج متفوقة تؤهلهم لدراسة الطب، وكان

المجمع التربوي موجوداً في بقرص قبل نقله إلى مدينة الميادين مركز المنطقة. كما بدأنا عملنا الزراعي، وفي هذا العام وردنا إلى مركز الحبوب 1000 طن من القمح، من أصل 1700 طن استلمها المركز، ورغم كل ذلك محرومون من الكهرباء، ونحتاج إلى 8 محولات كهربائية فقط، لأن خط التوتر العالي يمر من القرية باتجاه الميادين وموصل بالشبكة الكهربائية العامة، وقرية الزباري التي بعدنا فيها كهرباء، لأنها مدعومة من أحد أعضاء مجلس الشعب من أبنائها وحصل على موافقة من وزير الكهرباء، وهذا يسرنا ويفرحنا، لكن أيضاً من حقنا أن نحصل على الكهرباء، لأننا أبناء وطن واحد ومحافظة واحدة.

وأضاف أبو سالم: شكلنا وفداً من الأهالي للمطالبة بالكهرباء، وقابلنا محافظ دير الزور، ومدير كهرباء دير الزور مجتمعين،

اشتكى الأهالي من حرمانهم المتعمد من الكهرباء حيث وصلت الكهرباء إلى القرى التي قبلهم والقرى التي بعدهم على طول خط دير الزور الميادين

وسألناهما: لماذا تم تجاوز بقرص فوقاني من الكهرباء؟ وكان التبرير أن قرية الزباري حصلت على موافقة خاصة من وزير الكهرباء عن طريق أحد أعضاء مجلس الشعب.

رسالة باسم الأهالي

ويختم أبو سالم حديثه باسم الأهالي بما يلي: نتوجه إلى وزير الكهرباء، وندعوه ليقم يوماً واحداً في بقرص فوقاني ويرى الواقع بعينه، ويستمع إلى المواطنين ويرى معاناتهم، في هذه الظروف الصعبة، فهل يستطيع أن يتحمل البقاء فيها؟ ألم تكفنا سنوات الحرب والتهجير والتشريد؟ ألم تكفي سنتان لإنجاز الحد الأدنى من حقوقنا في الخدمات وإنصافنا؟ لماذا ما زال الترسيم على الحواجز لمنتجاتنا الزراعية التي هي غذاء أبناء المنطقة وتحقق

جزءاً من أمن الوطن الغذائي؟ قاسيون، إذ تنشر مضمون شكوى ورسالة أهالي بقرص، فهي تساند مطالبهم المشروعة، لتضع مضمون هذه الشكوى بعهدة وزير الكهرباء واللجنة الوزارية المكلفة بالإشراف على إعادة التأهيل والإعمار في دير الزور، والجهات المسؤولة في الحكومة وأعضاء مجلس الشعب، كون الأهالي في المنطقة أبناء وطن واحد. علماً أن المطالب أعلاه هي الحد الأدنى من الحقوق، ويجب ألا يكون هناك خيار وفقوس في معاملة أبناء الوطن والمنطقة، وخاصة أنهم قاموا بمبادرات عديدة وعلى نفقتهم، وأنهم يعملون في الإنتاج الزراعي الذي يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي للمنطقة والوطن. فهل ستم الاستجابة لمطالبهم، أم عليهم أن ينتظروا سنين أخرى؟

اللاجئون السوريون في دھوك العراقية.. غيظ من فيض المعاناة



الأخيرة إلى «ضاحية سورية» بعد قدوم 1300 عائلة من سورية. وتعرف شعبياً باسم «مخيم بالإيجار» لأن سكان الضاحية هم من اللاجئين السوريين والنازحين العراقيين الهاربين من الحرب. لا يعتبر سكان هذه الضاحية لاجئين، ولا يحصلون على المساعدات، إلا البعض القليل ممن يحصلون عليها بوساطة المحسوبيات السياسية. وقال سكان الضاحية لمراسل قاسيون: إن الخدمات سيئة، فالضاحية بعيدة عن المدينة، أما مياه الشرب فلا يحصل السكان على مياه الشرب إلا لمدة ساعة واحدة فقط كل يومين، وساعة التزود بالمياه غير معروفة فهي تابعة لمزاج الإدارات.

احتجاجات الماء في دوميذ

تعاين مخيمات محافظة دھوك من انقطاع متواصلة في مياه الشرب، وتسبب انقطاع مياه الشرب عن مخيم دوميذ لليوم

بينما انتشرت مؤسسات أوروبية وأمريكية مشبوهة، تُعطي القروض لإنشاء المشاريع الصغيرة، وتبتز اللاجئين السوريين عبر خط القروض المشبوهة الجديد. كما تنشط منظمات مختلفة بين اللاجئين بهدف التبشير السياسي والتجارة بفضية اللاجئين لقبض الأموال التي لا يصل منها إلى اللاجئين سوى القليل. يذكر أن أكثر من 7680 أسرة سورية لاجئة، ما يعني أكثر من 35 ألف شخص يقيمون في 6242 من الخيم وبيوت الصفيح والبيوت المبنية على جبل، موزعة في أنحاء مختلفة جنوبي محافظة دھوك العراقية منذ سنة 2013.

ضاحية وارسيتي

«وارسيتي» ضاحية سكنية بالقرب من مدينة دھوك المتاخمة للحدود السورية في إقليم كردستان العراق، وغالبية سكانها من المستأجرين. تحولت الضاحية في السنوات

■ مراسل قاسيون

مخيم دوميذ

بشكل عام، يعاني السوريون في مخيمات الإقليم ومدنه حالات مختلفة من التمييز والاضغوطات، من الأجور المتدنية والاستغلال في العمل وإصدار الوثائق والدراسة والتوظيف وصولاً إلى الخدمات الرئيسية. ففي مخيم دوميذ في محافظة دھوك العراقية، يعاني اللاجئون السوريون فيها وضعاً صعباً نتيجة تدهور الخدمات من جهة، بينما يصيب الخراب هذا المخيم الضخم كل شتاء بسبب الأمطار الغزيرة، علماً أن هذا المخيم يعيش فيه حوالي 35 ألف لاجئ سوري.

وبسبب تخفيض دعم اللاجئين السوريين، والانقطاع الكبير للمساعدات مؤخرًا، والتي كانت مسيئة في الأصل. أجبرت النساء في المخيم على البحث على أعمال هامشية لتأمين لقمة العيش.

يعيش مئات الآلاف من اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق بسبب الأزمة والحرب. سكن بعضهم في مدن الشمال العراقي المختلفة، بينما توزع قسم كبير على 8 مخيمات بنيت على عجل لإسكان اللاجئين. وصارت تعرف باسم «مدن المييمات».

الموصل ودهوك عند مخيم دوميذ احتجاجاً على انقطاع الماء لسته أيام متتالية بتاريخ 13 آب الجاري. هذا غيظ من فيض المعاناة التي يعيشها اللاجئون السوريون في بعض مدن الشمال العراقي المختلفة، والتي من الممكن تميمها.

السادس على التوالي بحدوث احتجاجات تطالب بالمياه. حيث تظاهر عشرات السوريين، على الطريق الرئيس بين الموصل ودهوك احتجاجاً على انقطاع المياه. ونقلت وسائل الإعلام: إن العشرات من اللاجئين السوريين تظاهروا، وقاموا بقطع الشارع الرئيس بين

«السوق واقفة»... المفردة التي تسمّعها كثيراً، والتي يرددها قطاع الأعمال والشغيلة والعاطلون عن العمل والجميع في سورية. من لديه عقار لبيعه لا يجد من يشتريه، ومن يستورد يقلص الكميات، لأن التصريف غير مضمون، ومن لديه مصنع أو ورشة يقلص إنتاجه فلا أحد يموله، والأسعار لا تستقر ولا يضمن أن يستعيد كلفه، ومن يترك عمله اليوم قد لا يجد عملاً غداً وهلمّ جراً...!

في مواجهة الركود «1»

«السوق واقفة»... لماذا؟ وما الذي يمكن فعله؟



■ هشام محمود

حالة عميقة من الركود تبلورت بوضوح مطلع العام الحالي، وتعود نقطة تصاعدها إلى العقوبات التي تعمقت في نهايات العام الماضي، ولكن العقوبات تعمل في بنية اقتصادية وسياسية مضطربة، تعيق مواجهة فعالة للظرف، وينبغي فهمها لرسم سياسات الخروج منها... فلماذا تتوقف السوق! واين الأموال، لماذا لا تتحرك استثمارياً لتحرك عجلة النمو الاقتصادي؟

في عام 2017 ومع استقرار أسعار الصرف، ومؤشرات إيجابية أخرى تتعلق بالظرف السياسي، تم استثمار 520 مليار ليرة في السوق السورية ونسبة 6% من الناتج فقط. أما في الصناعة فلم تكن النسبة أعلى بكثير حيث استثمر 8% من ناتج الصناعة في توسيعها، ولكنها كانت القطاع الوحيد الذي ضاعف استثماره بالقيم الحقيقية 2,2 مرة خلال هذا العام، ما أعطى مؤشراً على أن هذا القطاع يبحث عن فرصة استقرار ليتوسع سريعاً «المجموعة الإحصائية 2018». ولكن ما كان في عام 2017 لم يستمر بالمستوى ذاته لاحقاً، ومنذ مطلع العام الحالي توقف تقريباً توسع العملية الاستثمارية في الصناعة وفي غيرها.

الربح غير مضمون استهلاك ضعيف

إن للاستثمار أو تشغيل الأموال قوانين تحكمه، فعندما لا يجد حائز الأموال أن الربح مضمون التحقق، فإنهم لن يغامروا بالاستثمار لا بالمستوى السابق، ولا بتوسيع الاستثمار. وبالتالي، فإن النمو لن يتحقق لأنه يرتبط بالعمق في توسيع الاستثمار من عام إلى عام آخر، بل تجري عملية تقلص، وما كنا ننتجه في عام سابق أصبحنا ننتج أقل منه في العام الحالي... ومن هنا نأتي للسؤال الأهم لماذا تحقيق الربح غير مضمون؟

والجواب بسيط، الربح يتحقق بالاستهلاك وقدرات الاستهلاك السورية، أو القدرة الشرائية والطلب المحلي وهي في حدودها الدنيا. ولا شيء أبغ في التعبير عن هذا من الفارق الكبير بين متطلبات المعيشة والأجر الوسطي «332 ألف مقابل 35 ألف ليرة شهرياً»، وهذا يشمل شريحة بالحدود الدنيا تمتد إلى 80% من السوريين المتواجدين داخل البلاد.

ربح غير مضمون تصدير متراجع

بصريح العبارة يقول قطاع الأعمال السوري: إنه لا يعول كثيراً وتاريخياً على استهلاك السوريين، الذي كان منخفضاً ومتراجعاً منذ عقود مضت، بل إن قطاع الأعمال، وتحديدًا الصناعي يرتبط بالتصدير لأسواق الإقليم. ولكن حتى الحركة التصديرية تراجعت في 2018 عن 2017، وبقيت متمركزة في قليل من فواض الزراعة الخام بنسبة 56%، بينما لم تتعد الصادرات الصناعية للألبسة مبلغ 30 مليون دولار، وللمنتجات الكيماوية 16 مليون دولار كذلك الأمر... وهي مبالغ تتحقق في

السوق من جولة مضاربة على ارتفاع سعر الدولار، ولا تمثل إلا نسبة 2% من ودائع المصارف الخاصة في 2018. وقد لا يرتبط تراجع التصدير بالمنع الناجم عن العقوبات، والذي لا يشمل مباشرة القطاع الخاص، بقدر ما يرتبط بظروف الإنتاج المحلية، وأثر العقوبات والسياسات عليها.

إنتاج هش وغير مستقر

المشكلة العميقة هي في استقرار ظروف العملية الإنتاجية داخل سورية، فهي في وضع هش، ويرتبط بعدم استقرار تأمين المستلزمات من حيث التسعير والكلفة، وحتى من حيث الكميات، في ظروف شح في التمويل المصرفي. وعندما تقوم البنية التصديرية والإنتاجية عموماً على مستوى تقني وظروف عمل معقدة وصعبة، فإنها تصبح هشة أمام أية تغيرات... فالتصدير السوري قائم على مكسب انخفاض قيمة العملة وعلى هوامش ضيقة في المنافسة في الأسواق الإقليمية. ولذلك التغيرات الكثيرة والمتواترة في أسعار الطاقة، وفي تكاليف المستلزمات الإنتاجية المستوردة، وفي كلف العمولات والربح و«السلبطة»، وفي كلف الشحن والتأمين والتحويل، جميعها عوامل تجعل قدرة المنتجين على تسويق إنتاجهم بفعالية في الأسواق المجاورة غير مضمونة الربح، وهي لا تستطيع أن تعول على السوق المحلية ذات القدرة الشرائية الضحلة «يقدر مختصون بأن حركة الأموال في السوق السورية تنتهي بـ 20 الشهر، أي: أن الأسواق تتوقف ثلث السنة تقريباً، وتركد العملية الاستهلاكية المحلية».

زيادة الطلب استهلاكي إنتاجي ضرورة

يقف في وجه العملية الاستثمارية وحركة الأموال في السوق السورية، جملة مشكلات تتعلق بالبنية الاقتصادية، ولكن بالعمق فإن تحريك عملية الاستثمار الإنتاجي وخلق حافز فعلي له يرتبط بمسالتين:

أولاً: توسيع قدرات الاستهلاك النهائي والقدرة الشرائية في السوق السورية، ولكن بشكل محدد يسمح بتحول القدرة الشرائية إلى تحريك الطلب، وعدم تحولها إلى دخول لأصحاب الربح من المتحكمين بكلف الحاجات الأساسية، «وهو ما نسعد إليه لاحقاً».

ثانياً: توسيع قدرة الاستهلاك الإنتاجي عبر تأمين استقرار في تدفق وكلف مستلزمات العمليات الإنتاجية. ولهذا جملة إجراءات تمتد إلى جميع مجالات السياسة الاقتصادية لتشكّل دوراً مرناً وفعالاً لجهاز الدولة «سنوسع بها لاحقاً».

الربح مشكلة «اقتصادية سياسية»

إن سياسات توسيع الطلب المحلي الاستهلاكي والإنتاجي، هي مفتاح في مواجهة أزمة الركود الحالية، ولكنها ليست مسألة سهلة... وهي تتناقض بالعمق مع المصلحة الضيقة لأصحاب الربح الكبير، وهؤلاء لهم وزن أساس في السوق السورية وأصحاب نفوذ. فعلياً المستثمرون في المضاربة: مالكو الكتلة الأكبر من الثروات من قطع أجنبي وسوري وعقارات وأراض، والساعون إلى عملية مركزة واسعة، ومراكمة أكبر قدر من الثروة بأقل الأسعار، المتحكمون بأسواق

تحريك الاستثمار المحلي يتطلب عنصرين توسيع قدرات الاستهلاك النهائي والاستهلاك الإنتاجي وهي مسألة سياسية اقتصادية يجب أن تواجه أصحاب الربح ونفوذهم

استهلاك سلع أساسية مضمونة كالغذاء والطاقة، مجمل هؤلاء يبنون أرباحهم على استمرار تراجع الآخرين وعلى ديمومة العقوبات والأزمة، وفي الوقت المستقطع يجدون منفعة كبرى من ظروف الفوضى في الاستثمار في قطاعات سوداء تدرّ ربحاً كبيراً، كما في توسع بل استقرار إنتاج الحبوب المخدرة في سورية. إن وجود هؤلاء يؤدي إلى انتقال المزيد من الثروة المطلوبة للاستثمار إليهم، ولا تنتقل هذه الثروة لهم إلا بمزيد من التدهور الاقتصادي الإنتاجي، بل والاجتماعي السياسي. إن هؤلاء لا يبنون على تغير الظرف، إلا باتجاه صفقات دولية ليرضى عنهم الغرب تحديداً، ويفتح باب محاصصتهم في عملية إعادة الإعمار التي يتخيلونها مجال نهب استثنائي واعد، كما في التجربة اللبنانية والعراقية. إن مواجهة قوى الربح تتطلب ضغط قوى الإنتاج الرغبة في السير للأمام، ويتجلى هذا الضغط اليوم في محاولة السياسات الحكومية الدائمة الإحياء بالحركة، دون وجود حركة فعلية بفعل عطالة قوى الربح الكبرى ذات النفوذ. استمرار هذا الوضع لا يعني فقط ركوداً اقتصادياً، بل يمتد ليتحول إلى تعمق ظروف الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي: تراجع الإنتاج، وهروب الأموال مجدداً إلى حيث تستطيع العمل والاستثمار، والأهم توسع البطالة والفقر الجديدة، والأهم توسع البطالة والفقر والفوضى وصولاً إلى تأمين ظروف تشكّل الإرهاب مجدداً. لذلك فإن مواجهة الركود وفتح باب النمو هي مواجهة كل ما سبق...

2.5 مليون ليرة

السعر الوسطي لطن من حمولة السيارات المستوردة من كوريا يقارب مليوني ليرة، وهو يعادل وزن وسطي لسيارة آسيوية يضاف إليها رسم 40% لتكون كلفة سيارة جديدة ومجمعة مليونين ونصف المليون ليرة، وهو أقل من سعر سيارة مستعملة من النوع ذاته لموديل أقدم!

65 مليون دولار

تم استيراد سيارات سياحية جاهزة إلى سورية بقيمة 65 مليون دولار في 2018، بتراجع بنسبة 40% تقريباً عن 2017، ونصف السيارات المستوردة من الإمارات بوسطي 6 مليون ليرة للسيارة وجمارك صفر!

سوق السيارات السورية...

أسعار استثنائية

أسعار السيارات في سورية استثنائية، وسوقها واسعة من حيث العرض، ومتقلصة من حيث الطلب... ولكن مع ثبات الأسعار وعدم نزولها عن حدود مليون ونصف ليرة لسيارة من موديل الثمانينات! بينما السيارات الجديدة فأسعارها أيضاً قياسية... مع جملة رسوم مرتفعة.



بسعر صرف دولار السوق نهاية العام الماضي، متضمنة الرسوم والتسجيل. أما سعرها في لبنان نهاية العام الماضي فقد بلغ: 22 ألف دولار أيضاً متضمنة الضريبة، بينما الرسم في لبنان على السيارات الجديدة أقل منه في سورية. وأخيراً، وبالمقارنة مع السعر في الإمارات المسجل في موقع علي بابا للسيارة ذاتها ضمن نفس المواصفات، فإنه يبلغ \$17200 فوب أي: من أرض الميناء دون نقل. والسعر السوري أعلى من اللبناني 86%، وأعلى من سعر الفوب الإماراتي بنسبة 140%.

مقارنة سعر كيا سبورتاج 2018

مقابل هذه الكلف الأساسية لأسعار السيارات ورسومها، فإن أسعار السيارات الآسيوية في الشركات الممثلة السورية، لا تقل عن 7 ملايين ليرة وتصل إلى 23 مليون وأكثر من ذلك في بعض الأنواع. وبالمقارنة مع أسعار الأسواق الإقليمية، يمكن أن نأخذ مثلاً من سيارة كيا سبورتاج 2018 وبسعة 2 ليتر كاملة المواصفات، التي يبلغ سعرها في الشركة السورية المصنعة في عام 2018: 22,9 مليون ليرة وحوالي: 42 ألف دولار

سعر سيارة كيا سبورتاج جديدة في سورية أعلى من سعرها في لبنان بنسبة 82% وأعلى من سعرها قبل الشحت في الإمارات بنسبة 140%

فبينما كانت كوريا الجنوبية هي الوجهة الأولى، أصبحت الوجهة الثانية بعد الإمارات التي تصدرت في عام 2018 وجهات التوريد إلى سورية في العديد من البضائع النهائية: «موبايلات-سيارات- دخان... إلخ».

تم استيراد سيارات بما يقارب 35 مليون دولار من الإمارات، وبوزن 3104 أطنان، وهو يقابل وسطياً 3000 سيارة، إذا ما اعتبرنا أن الوزن الوسطي للسيارات الآسيوية يقارب طناً واحداً. أما السعر الوسطي للوحدة فيقارب 11,5 ألف دولار، أي: ما يعادل بسعر السوق نهاية 2018: 6 مليون ليرة وسطياً للسيارة. مع العلم أن هذه السيارات التي تأتي من الإمارات الرسم الجمركي عليها أيضاً صفر، وفق اتفاقية التجارة الحرة العربية التي لا تزال مطبقة.

أما السيارات المستوردة من كوريا، وبقيمة إجمالية 15 مليون دولار تقريباً في 2018، وبوزن يقارب 4546 طناً، فإن السعر الوسطي للوحدة طن/سيارة، لا يتعدى 3300 دولار، وأقل من مليوني ليرة. وهذه عليها رسوم تتراوح بين 30-40% حسب سعة محرك السيارة ومواصفاتها. بتكلفة مع ترسيم تصل إلى 4600 دولار تقريباً، وحوالي: 2,5 مليون ليرة تقريباً.

فاسيون

تبلغ رسوم السيارات المستعملة في لبنان نسبة أصبحت تصل إلى 80% من سعر السيارة، فسيارة بقيمة \$5000 عليها رسوم وضرائب تقارب \$4200 «وفق إدارة الجمارك اللبنانية». ولكن مع هذا فإن أسعار السيارات المستعملة في لبنان لا زالت أقل من أسعار السيارات المستعملة في سورية، والتي لا تدخل البلاد، بل موجودة فيها مسبقاً، ولا تزال موديلات السنوات العشر الماضية أقل وسطياً من الموديلات ذاتها في سورية.

استيراد السيارات من الإمارات أيضاً

سوق السيارات الجديدة، والمجموعة في سورية تراجعت في عام 2018، مع أسعار البيع المرتفعة وضعف القدرة الشرائية.

بيانات الاستيراد بين عامي 2017-2018، من مركز التجارة العالمي ICT تشير إلى تراجع في أرقام استيراد السيارات السياحية «التي قد تستجر كقطع للتركيب»، بنسبة قاربت 40%. فبينما كان حجم الاستيراد يقارب 100 مليون دولار في 2017، فإنه قد تراجع إلى 65 مليون دولار في 2018. كما تغيرت وجهة المستوردات.

يبقى التساؤل الضروري، حول جدوى عمليات استيراد السيارات الجاهزة للتجميع، وما يسمى صناعة تجميع السيارات، التي لا سوق جدي لها داخل سورية مع الرسوم المرتفعة، والتي لا تستطيع بحجمها الحالي أن تخفض من أسعار السيارات المستعملة التي أصبحت سوق ريع ومتاجرة كبير. الكثير من التفاصيل يمكن أن تخفض من كلف السيارات المصنعة في سورية، فإذا ما كان الاستيراد من الإمارات بجمارك صفر قد ارتفع في عام 2018، فلماذا لم تخفض أسعار السيارات الجديدة؟ وإذا ما كانت أسعار السيارات المستوردة من كوريا بهذا المستوى المنخفض الوسطي فلماذا أيضاً لا تخفض الأسعار الوسطية عن 7-9 مليون ليرة للسيارة الجديدة من أخف الأنواع ونسبة 100% ارتفاع؟ إن توجيه الموارد الاستثمارية إلى مواضع أنفع صناعياً، وفيها قيمة مضافة حقيقية هي ضرورة في الطرف السوري، وخاصة أن سوق السيارات الجديدة لن تجد لها سوقاً واسعة لتخفض من أسعار السيارات المستعملة، وتجعل شراء سيارة مسألة متاحة لمن تبقت لديه القدرة على ذلك!

الصناعة الألمانية تنكمش، ونمو الصناعة الصينية في أدنى مستوياته منذ عشرين عاماً... التراجع وليس النمو هو سمة اقتصاديات محورية في أوروبا، وتراجع النمو هو السمة العامة، ولكن النصف الأول من شهر آب حمل مؤشرات إضافية من أسواق المال والعملات والنفط، وجميع ما سبق يقول بأن الركود الاقتصادي بدأ بالظهور وسيتفاقم.

مؤشرات لركود عالمي قادم

تراجع الصناعة - الأسواق - العملات



توقع الركود، هو مؤشر انخفاض عوائد الأسهم. وتحديداً ظاهرة «انعكاس منحنى العائد yield curve inversion»، وهو الذي يعبر عن انخفاض توقعات المستثمرين للآمد الطويل، فالمستثمرون عبر العالم يتوقعون أن تكون العوائد بعد عشر سنوات أقل مما هي عليه خلال عامين قادمين. وهو مؤشر عادة ما يسبق الركود الاقتصادي. حيث يشير المحللون إلى أنه منذ عام 1955 فإن كل ركود صغير أو كبير قد سبقه انعكاس منحنى العائد، بمعدل 9 مرات من كل 10 مرات.

بالمقابل، فإن العملات العالمية بدأت تنخفض، والبداية من اليونان الصيني الذي انخفض عن مستوى 7 يوان مقابل كل دولار، ولكن هذا لم يتسبب باضطرابات كبرى في أسواق المال الصينية، لأن المستثمرين يعبثونه إلى إجراءات حكومية صينية كرد على الحرب التجارية الأمريكية، حيث تخفيض اليونان يعزز من الصادرات الصينية العالمية.

ولكن الحال ليس نفسه في الأسواق الأخرى، حيث انخفضت الليرة التركية، والبيزو الأرجنتيني مجدداً، وهي من أكثر عملات الدول الصاعدة هشاشة خلال الأعوام القليلة الماضية.

وأخيراً أسواق النفط، التي انخفضت إلى سعر \$54 لنفط غرب تكساس وسعر \$58 لخام برنت بتراجع بنسبة 1.2% و2% على التوالي، ثم عادت للارتفاع.

والسويد، وتراجع في باقي الدول الأساسية.

أما في الولايات المتحدة فإن عدد ساعات العمل في قطاع التصنيع سجل في هذا العام أقل مستوى له منذ عام 2011، وهو الذي يعكس تراجعاً في التوسع في القطاع الصناعي، كما تراجع معدل النمو الاقتصادي الإجمالي في الربع الثاني إلى 2.1% بينما كان في الربع الأول 3.7%.

كما أن معدل الاستثمار من الناتج الإجمالي شهد أقل معدلات له منذ أواخر التسعينيات، وتأتي هذه المؤشرات الإجمالية بعد تخفيض أسعار الفائدة، وتوقع حزمة تمويل جديدة من البنك الفيدرالي.

في الاقتصاديات الصاعدة كذلك الأمر، والمؤشر الأبرز يأتي من الصناعة التركية التي تراجعت بمعدل كبير -3.9% في شهر حزيران 2019 عن شهر حزيران 2018. والتراجع في الناتج الصناعي التركي مستمر شهرياً منذ تسعة أشهر تقريباً، بعد أن كان ينمو بمعدل قياسي في منتصف عام 2017 إذ وصل إلى نمو سنوي 15%.

المستثمرون يتوقعون الركود

على إثر هذه البيانات، واضطرابات الحرب التجارية العالمية، تراجعت المؤشرات المالية في الأسواق العالمية بشكل حاد، وتحديداً في أسواق أسهم الشركات عبر العالم.

ولكن المؤشر المالي الأهم الذي يعكس

تراجع نمو
الصناعة الصينية
إلى أقل معدل
لها منذ 2002
بينما لم ينم
الناتج الألماني
في الربع الثاني
من 2019

الارتباط بين الاقتصاديين كبير، فالصناعات الألمانية وتحديداً صناعة السيارات والسلع الرأسمالية «آلات ومعدات وغيرها»، هي من أنجح الصناعات الغربية المتمركزة في الصين، كما أن الصادرات الأوروبية إلى الصين قد تقلص نموها بمعدلات كبيرة، فبينما كانت تنمو بمعدل 14% في 2017، فإن هذا النمو تراجع إلى 1.5% فقط في الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي. ويقدر البعض بأن منتجي السيارات الألمانية: فولكسفاغن، أيمر، وبي أم دبليو، يحصلون على ما يقارب ثلث دخلهم تقريباً من الصين، حيث مبيعات السيارات أخذت بالتراجع بعد سنوات من النمو الاستهلاكي السريع. وللتراجع الصيني أثر كبير على ألمانيا التي تعتمد على التصدير، وتعتبر الصين هي سوقها الأكثر نمواً، وهي الوجهة الثالثة للصادرات الألمانية بعد الولايات المتحدة وفرنسا.

نمو إجمالي ضعيف
في الولايات المتحدة وأوروبا
بشكل عام، فإن معدلات النمو الاقتصادي العالمي في الدول الأعلى دخلاً تشهد تراجعاً عن معدلاتها المنخفضة أساساً. فالناتج الإجمالي في منطقة اليورو لم ينم إلا بمعدل لا يتجاوز 0.2% في الربع الثاني من 2019، و0.4% في الربع الأول. وقد انكمش الناتج في ألمانيا وبريطانيا

شهد الاقتصاد العالمي خلال أسبوع مضى جملة من الاضطرابات والمؤشرات التي تدفع المحللين عالمياً للقول: إن الدخول في الركود الاقتصادي قد بدأ. بيانات النمو وبيانات التصنيع وأسعار النفط ومؤشرات الأسواق المالية والعملات ومؤشرات التوقعات المستقبلية الصادرة خلال النصف الأول من الشهر الحالي جميعها «لا تبشر خيراً». والبداية من مؤشرات النمو الاقتصادي والصناعي تحديداً.

■ ليلى نصر

الناتج الألماني
لم ينم والصيني متراجع
تقلص الناتج الإجمالي الألماني بمستوى «-0.1%» في الربع الثاني من عام 2019 «أشهر 4-5-6»، بالقياس إلى الفترة ذاتها من العام الماضي. ويعيد المحللون هذا إلى تراجع الصادرات الألمانية التي تقود اقتصاد البلاد، وحالة عدم اليقين الناجمة عن الحرب التجارية الأمريكية الصينية، وعدم انضاح مثير بريكتس وأثره. ولا ينفصل الوضع الألماني عن وضع النمو في المركز الصناعي الأهم عالمياً الصين، حيث إن الناتج الصناعي الصيني سجل نمواً سنوياً بمعدل 4.8% في شهر تموز 2019، ولكن هذا المعدل هو الأخفض منذ عام 2002، وقرابة عشرين عاماً. حيث يتوقع المحللون بأن الاقتصاد الصيني بعد هذه المؤشرات لن يستطيع أن يحقق هدف النمو الموضوع لعام 2019 والبالغ 6-6.5% إلا بعمليات تحفيز حكومية مباشرة.

الشخصية المأزومة والرأسمالية



بشعبية وبلغة الشارع في خطابها، أمثال: دونالد ترامب، الذي أيضاً أبرز الفراغ والتسطيح العالي في تعامله مع القضايا، وبالتالي لجأ إلى التطرف والعنصرية واستعمل النفس القومي. بالعودة إلى انعكاس الحرب اللبنانية وطبيعة التركيبة السياسية اللبنانية على اللبنانيين، فإن الرموز مقبولة عند مؤيديها حتى لو تعاطت هذه الشخصيات من خلال الشخصية النخبوية أو الشعبية، لكون الشخصية السياسية والضياع في تحديد هوية وموقع لبنان بالنسبة للخريطة السياسية العالمية ساعد في تقبل هذه الشخصيات، التي لا يوجد بديل عنها. فكما يقول مصطفى حجازي وهو استاذ علم اجتماع لبناني: إن القبول بما هو موجود يشكل راحة لكونه معروفاً، أما التغيير فهو مصدر قلق بالنسبة للشعوب المسيطر عليها، والتي تعودت على نمط الهرمية الاجتماعية للقوي على الضعيف. ولكن مع تراجع الرأسمالية لا يمكن لهذا التسطيح أن يستمر بالحكم، فهو من جهة متخبط وغير قادر على الحسم، ومن جهة أخرى يؤدي إلى تفكك وانهايار للمجتمع وللطبقة ككل، كما حصل في القوى السياسية اللبنانية، التي لم تستطع إلا الاعتراف بالفساد لكون الانهيار أسرع وأكبر من قدرتها على تجاهله. ولهذا يجب أن نعيد قراءة موقفنا تجاه هذه الشخصيات، التي حتى لو أظهرت قوة ما، ولكنها تظهر ضعفها في الوقت نفسه. ولكي نخرج من دوامة التراجع والانهيار الشامل لا بد لنا من التسلح بالنقيض الجذري.

العالم من المعرفة وحصرها بفئة معينة، مثلاً: حصر العلم والسيطرة عليه، ما عكس جهلاً علمياً في المجتمعات كافة، نراه في التخبط اليوم في الانعكاسات النفسية أو الجسدية للأمراض أو للاضطرابات. أما بعد تراجع الرأسمالية الذي نعيشه اليوم والتسطيح والعنصرية والمنافسة التي بثتها وترتبت عليها أجيال بأكملها، وأصبح الفراغ والتسطيح هو ما يحكم الشخصية في النمط الرأسمالي، الذي تمثله أو تحاول عكسه شخصية دونالد ترامب. والذي حصل على شعبية عالية إما في الولايات المتحدة أو خارجها، أو حتى عبر بعض خصومه الذين يتهمونه بالجهل أو التخلف في قراراته ومواقفه. بينما هو يجسد تراجع الرأسمالية وتخطتها وفقدان المثقفين العضويين في المجتمع، الذين تحول بعضهم إلى نخب تتعاطى مع المجتمع من خارجه، وتحاول تناول قضاياها من داخل التركيبة الرأسمالية. وانقسمت الشخصية الممثلة أو المؤثرة للنظام الرأسمالي إما إلى تلك التي تتعاطى مع «النخب» الليبرالية وتتحدث باسم العلم حتى لو كان حديثاً يشبه الهراء في الكثير من الأحيان، مثلاً: جوردان بيترسون وهو عالم نفس كندي أو جيجيك والون ماسك مالك شركات Space X التي تدعو إلى احتلال الفضاء، والتي تخاطب الفئة الغنية والنخبوية في المجتمع الليبرالي. تماماً مثلما تخاطب النسوية الجديدة أو علم النفس الإيجابي أو منظمات حقوق الحيوان، محولة الأزمة إلى أزمة فقر أو تخلف بالتحديد. أو تلك التي تتحدث

التراجع الذي تعيشه رأسمالية اليوم تجعل الفراغ والتسطيح نمطاً للشخصية السائدة وهو ما تمثله وتعكسه شخصية دونالد ترامب

بشخصية الرؤساء الأمريكيين مثلاً. ولهذا عدة عوامل، أولاً: إن النظام الرأسمالي مبني على المال والاستغلال وعلاقات السوق لذا لا بد من المنافسة والقتال على المواقع والمال، ما أنتج شخصية متلاعبة وغير صادقة. ثانياً: إن التخصص الضيق الذي كرسه الرأسمالية في مجالات العلم أدى إلى تراجع في المعرفة العامة، وبالتالي الشخصية التي تمتلك معرفة عامة وموسعة لم تعد تجد لها مكاناً. وثالثاً: إن المنافسة أدت إلى بروز التطرف تجاه الآخر الذي يشكل باستمرار عنصراً خطراً. وهذا دفعها إلى إغراق العالم بنماذج الخير والشر حفاظاً أو تكريساً لنفسها كمخلص للبشرية، ما نراه في الأفلام الهوليوودية. بالإضافة إلى الحروب التي لجأت إليها الرأسمالية إما لكي تحافظ أو تثبت سيطرتها، أو لكي تضرب كل قوة تدعو إلى الانفكاك عنها، ما رفع من نسبة التفرقة بين الشعوب، وما أعطى أفضلية لشعب على الآخر أو لأحقية الأفضلية في كافة المجالات. وهذا النمط من الثراء والفوقية ثبت في عقول وحياة الناس ضرورة الملكية والثراء، لكي يعكس وضعاً اجتماعياً وأفضلية ما على غيره، فأصبح عدو الإنسان هو الإنسان نفسه، لكون الرأسمالية أرست منطق قدرة الإنسان الفردية على حساب تغيير وضعه إلى الأفضل. وبالتالي، إشاعة وهم تحكمه الفردي بترائه وبرفع مكانته الاجتماعية، وإشاعة وهم آخر، هو غياب دور النظام الرأسمالي في هذا التحكم، وللسيطرة على هذا المنطق كان لا بد للرأسمالية من تفرغ

أنتجت فترة الحرب اللبنانية على الصعيد الاجتماعي والوعي الذهني والنفسي حالات أثرت على تركيبة وطبيعة المجتمع إلى اليوم. بخاصة أنها لم تحل نهائياً، بل خلصت إلى تحولات مؤقتة ما دفع إلى استمرارها بطرق أخرى مما نراه من عدم استقرار أمني وسياسي في لبنان. وكوّنت هذه الحرب معتقدات أو أفكاراً في أذهان اللبنانيين ورثوها للأجيال اللاحقة، طبعاً مع خصوصية استمرار الحرب الأهلية بأشكال مختلفة واستمرار انعكاساتها مما ساعد على هذا التورث المعتقد.

■ هروى صعب

وشكلت هذه المعتقدات شخصيات أصبحت رموز «مثالية» يُقتدى بها، ورفُعت فوق مرتبة النقد أو المحاسبة. فخصوصية وتعقيد تركيبة النظام اللبناني كبلد ساعد في تشكيل أمتن لهذه الشخصيات كما ساعد على استمرارها. ترافق هذا مع صعود الرأسمالية ومع ظهور نمط للشخصية الليبرالية. أما في العالم فكان التأثير العكسي عند توسع الرأسمالية وسيطرتها على العالم قد تقلص تأثير أو بروز شخصيات تمتلك ميزة ما، لأن أغلب الشخصيات التي حظت بشعبية عالمية عالية كانت إما يسارية أو من قوى التحرر الوطني، والتي تراجعت أيضاً مع تقدم الرأسمالية ولم تنتج الجديد لأسباب موضوعية وذاتية. وكون الرأسمالية حملت قيم ونمط عالم جديد أنتجت شخصياتها التي تتطابق مع هذا العالم وضرورة المنافسة والاستغلال، والتي يمكن اختصارها

اليمن بين الوحدة والانفصال!



الموقفين السعودي والإماراتي ليسا في صالح اليمن بآية حال من الأحوال، فالتدخل السافر في شؤون طمعه ببعض المكتسبات من نفط وغيره ما هو إلا تنفيذ للسياسة الأمريكية في المنطقة والتي تهدف إلى ضرب الجميع بالجميع، وقد تكبّت السعودية خسائر هائلة تُقدّر بمئات مليارات الدولارات نتيجة ما سمي بـ «عاصفة الحزم»، وقد طالت هذه الخسائر دولة الإمارات أيضاً، وهذا ما يضع أمام دول الخليج مهمة صعبة في اتخاذ قرار بخصوص الأزمة في اليمن لتجنب المزيد من الخسائر، ولعلّ هذا ما يدفعهما إلى اللجوء لسياسة الحوار والتهذبة. محاولات التهذبة مدفوعة أيضاً بهاجس واضح، هو أنّ «التحالف العربي» الذي كان في ضفة واحدة «ضد الإيراني» في اليمن، ومع الحركة التي قام بها المجلس الجنوبي، حاد عن «متاريسه»، ودخل معارك جانبية، من شأنها أن تقوّي الخصم أياً كانت نتائجها، وأياً كان الرابح والخاسر فيها...

هل سيحدث الانفصال؟

تبدو الإجابة عن هذا السؤال غامضة وغير واضحة بعد، ولكن يمكننا القول بأنه وعلى الرغم من وجود إمكانية لحدوث الانفصال، إلا أنّ هذه إمكانية تخضع لتوازنات إقليمية وعالمية، ولا تكفيها الإرادة المحلية «في حال توفرها» لتحقيقها، وفي ظلّ العلاقات الدولية الجديدة التي تتسم بمنطق الحوارات والتحالفات الإقليمية في الشرق بمقابل التفكك والعزلة في الغرب، يبدو سيناريو الانفصال صعب التحقيق، إضافة إلى أنّه ليس حلاً للأزمة، بل على العكس سيزيد الطين بلة وسيكفّل اليمن وأهلها مزيداً من الحروب هم بغنى عنها وعن تبعاتها الكارثية.

الكبير بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن أنّ معاداة إيران باتت علامة مميزة للسياسة الخارجية السعودية في مختلف الملفات الإقليمية، إلى الحد الذي يصعب فيه التراجع عنه دفعة واحدة. أمّا فيما يخص اليمن، فالهدف السعودي المعلن هو إعادة قوات الرئيس هادي إلى صنعاء والقضاء على الحوثيين، وأن كانت تعلم أنّ الوصول إليه مستحيل، ما يشي بأنها تحاول التمسك بأكثر قدر من «المكاسب على الأرض» استعداداً للتسوية القادمة.

الإمارات من جهتها، وإضافة إلى أنّ استمرار معارك اليمن ضمن حدود مضبوطة، وخاصة بعد انسحابها منها، لا تشكل خطراً مباشراً عليها؛ إذ لا حدود مشتركة بينهما، فإنها في ما يبدو تضع نصب أعينها جنوب اليمن بما يحتويه من مرفأ، أهمها ميناء «بلحاف» الذي يعدّ أكبر مرفأ لتصدير النفط في اليمن، وبسيطرتها عليه عبر المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم منها، فإنها ستتمتع بدور محوري ومتحكم بكامل العمليات التجارية عبر الخليج. ضمن هذا التصور، يبدو أنّ الإمارات تشجع انفصال اليمن الجنوبي على يد مقربين منها، على أمل أن يكون انفصلاً مستقراً، تخرج فيه الإمارات بحصتها من «رأس الكوم» اليمني، وتستمر الحرب بعد ذلك في «اليمن الشمالي» إلى ما شاء الله...

تنسيق رغم الخلاف

هذا الخلاف في الإستراتيجيات والأهداف بين السعودية والإمارات لم يمنعهما من التنسيق مع بعضهما من جهة، ومع حلفائهما في اليمن من جهة ثانية، من أجل الوصول إلى تسوية مبدئية لأزمة اليمن. ولكن ما تنبغي الإشارة له هنا هو أنّ كلا

الإمارات تشجع انفصال جنوب اليمن حيث ميناء بلحاف الهام أكبر مرفأ لتصدير النفط في اليمن واتقاد معركة الانفصال يوحد حل الأزمة اليمنية

النفس بتحقيقه عبر القوة العسكرية. ولكن وككلّ ساحات التصعيد والتوتر في المنطقة، هناك دائماً قوى إقليمية وتوازنات دولية تفرض نفسها وتؤثر في مجرى التطور اللاحق، وهذا ما جرى بالفعل، حيث دخلت قوى التحالف العربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية على الخط، وأصدرت بياناً أعلنت فيه «انسحاب وحدات المجلس الانتقالي الجنوبي وقوات الحزام الأمني في عدن التابعة للمجلس الانتقالي، والعودة إلى مواقعها السابقة». ودعت قيادة قوات التحالف إلى «استمرار التهذبة وضبط النفس ووقف الخطاب الإعلامي المتشنج». وكلّ ذلك أتى بعد دعوة التحالف إلى حوار يجمع السعودية والإمارات والمجلس الانتقالي الجنوبي وحكومة عبد ربه هادي، في جدة وذلك لبحث سبل التهذبة والتخفيف من التوتر.

خلاف سعودي إماراتي

على الرغم من نفي الطرفين وجود خلاف بينهما، وهذا ما عبّر عنه أمير منطقة مكة، خالد الفيصل، عند سؤاله من أحد الإعلاميين حول حقيقة وجود خلاف بين السعودية والإمارات على خلفية ما يحدث في اليمن، حيث ردّ: «الإماراتي سعودي والسعودي إماراتي»، إلا أنّ هنالك العديد من المعطيات التي تشي بوجود صراع خفي بين الحليفين؛ فمن جهة، بات التقارب الإماراتي الإيراني أكثر علنية ووضوحاً، ومن جهة ثانية أعلنت الإمارات منذ حوالي الشهر الانسحاب العسكري من التحالف العربي. وهذا ما يوضّح وجود اختلاف في الإستراتيجية بين السعودية والإمارات. السعودية، وإن كانت قد أعلنت بشكل خجول نيّتها التنسيق مع إيران بخصوص أزمة المضيق، إلا أنّ قراراً كهذا يصعب اتخاذه في ظلّ الترابط

رشا النجار

ضمن هذه اللوحة الدولية - الإقليمية، وبعد استيلاء «المجلس الانتقالي الجنوبي» المدعوم إماراتياً، على العاصمة المؤقتة عدن، بانتزاعها عسكرياً من يد أنصار الرئيس عبد ربه منصور هادي المدعوم سعودياً، ارتفع منسوب الحديث عن وجود خلاف بين الحليفين السعودي والإماراتي حول مصالح كل منهما في اليمن، إضافة إلى وضع ملف انفصال اليمن الجنوبي على الطاولة من جديد. فما هو مستقبل اليمن في ظلّ هذه التطورات؟

نوايا انفصالية

شهدت العاصمة اليمنية المؤقتة، عدن، منذ حوالي الأسبوعين، تحركاً عسكرياً قاده المجلس الانتقالي الجنوبي، قامت قواته على إثره بالسيطرة على المدينة بعد اشتباكات عسكرية مع قوات الرئاسة اليمنية في المدينة، وأصدر المجلس بياناً أعلن فيه «تولييه رسمياً إدارة شؤون محافظات الجنوب»، مشدداً على أنّ «هدف شعب الجنوب هو استعادة دولة الجنوب الفدرالية المستقلة» (في إشارة إلى اليمن الجنوبي، أو جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية 1967-1990)، كما تضمّن البيان «مطالبات للسلطات المحلية في عدن بتحمل مسؤولياتها في تلبية احتياجات المواطنين من كهرباء وماء وغيرها، وعدم التهاون إزاء أي عبث أو فساد، وتعزيز الاصطفاف الوطني لحماية الجنوب». النّفس الانفصالي الواضح الذي يتحدّث به البيان ليس جديداً، فالحديث عن احتمالية انفصال اليمن الجنوبي عن جمهورية اليمن كان قد بدأ منذ إعلان الوحدة رسمياً في سنة 1990، وما زال هذا الحلم هاجساً عند بعض القوى السياسية الجنوبية والتي تمثّل

عادت الساحة اليمنية لنحتل مكاناً بارزاً ضمن المشهد الإعلامي، بعد جملة من التطورات العسكرية والسياسية، توافقت مع مؤشرات على بداية تغير في طبيعة العلاقات بين دول الخليج فيما بينها، وبينها - منفردة ومجمعة - وبين إيران. وجاء ذلك على خلفية انكشاف حجم الهزيمة الغربية في ما بات يعرف بـ «حرب الناقلات»، بعد إطلاق سلطات جبل طارق للناقلة الإيرانية غريس 1 يوم 15 من الجاري، باتفاق ضمني مع بريطانيا، ورغم معارضة الولايات المتحدة.

السباق بين إشعال هونغ كونغ وإطفائها!



بسرعة، إذا خرجت الأزمة في هونغ كونغ عن السيطرة». وأضاف: «إذا تدهور الوضع وتحول إلى اضطرابات لا تقدر حكومة المنطقة الإدارية الخاصة السيطرة عليها، فإن الحكومة المركزية لن تقف مكتوفة الأيدي. لدينا حلول كافية وقدرة كافية لقمع الاضطرابات بسرعة».

ما وراء الحدث!

لم يعد مستغرباً، ولا جديداً، العمل الغربي على إشعال أكبر قدر ممكن من الاضطرابات في محيط الصين وروسيا، من ذلك إعادة صب الزيت على نار كشمير الجاري حالياً. ولكن حجم الأزمة الغربية، وضيق الوقت والحال، «وبشكل خاص مع التوقعات الأمريكية بأزمة كساد عظيم قادمة خلال الفترة القريبة القادمة، كما نقلت واشنطن بوست عن مجموعة من المحللين الاقتصاديين على مدى الأسبوعين الماضيين»، حجم الأزمة ومواقفيتها، باتت تتطلب ضربات في قلب الصين وروسيا، ولذا علينا أن نتوقع إشكالات إضافية ليس في هونغ كونغ وحدها، بل وفي مكاو «ذات الوضع الخاص أيضاً» وفي التيببت. كذلك الأمر بالنسبة لروسيا التي من المتوقع أيضاً أن تشهد محاولات لإحداث اضطرابات في مواقع مختلفة منها، ربما تبدأ من منطقة القفقاس هذه المرة، لأن محاولات إشعالها من القسم الأوروبي من روسيا، قد باءت بفشل ذريع...

هل ستشتعل نيران جديدة؟

تعتمد الإجابة عن هذا السؤال على مدى حكمة الصينيين والروس في التعامل مع الحرائق المتوقعة، والتي لا تتعلق فقط بإيجاد سبل مناسبة للتعاطي مع المطالب المختلفة، بل وتتطلب تعاملاً عالي الكفاءة على المستويات المختلفة، الشعبية والإعلامية والقانونية...

والعدالة». وفي مؤتمر صحفي في اليوم التالي، قالت المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية هوا تشون ينغ «إن الحكومة المركزية تدعم شرطة هونغ كونغ بقوة في محاسبة مرتكبي أعمال العنف غير القانونية». خلال الأسبوع الماضي، ارتفع مستوى التصريحات الغربية، حيث اشترك كل من وزير الخارجية البريطاني الذي «حذر من المس بالحرية المنصوص عليها في اتفاقية إعادة هونغ كونغ إلى الوطن الأم»، ومستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون الذي حذر من «تكرار تيان مين 1989»، لتتبع ذلك تغريدة من ترامب يوم 13 من الجاري قال فيها: «أعلمتنا مخابراتنا بأن الحكومة الصينية تحرك قوات باتجاه الحدود مع هونغ كونغ. الجميع ينبغي أن يكون هادئاً وساملاً».

مما يلفت الانتباه أيضاً ضمن الاحتجاجات، رفع أقسام من المحتجين للعلم الخاص بهونغ كونغ حين كانت واقعة تحت الاحتلال البريطاني، والذي يتضمن في زاويته العليا - كما تتضمن أعلام دول متعددة ضمن الكومون ويلث - العلم البريطاني. بل إن أحد الفيديوهات التي انتشرت بكثرة، أظهرت شباناً من المحتجين يرفعون الأعلام الأمريكية وينشدون النشيد الوطني الأمريكي!

الرد الصيني

من بين الردود الصينية المختلفة على التدخلات الغربية، كان لافتاً تصريح السفير الصيني في بريطانيا ليو شيو مينغ، والذي استنكر في مؤتمر صحفي عقده، يوم الخميس الماضي، تصريحات بعض الساسة البريطانيين الذين اعتبروا المستعمرة السابقة، التي أعيدت إلى الصين العام 1997 «جزءاً من الإمبراطورية البريطانية». وقال مينغ: إن الصين لن «تقف مكتوفة الأيدي ولديها الإمكانيات لإعادة الهدوء

إحدى نقاط المشاغبة الغربية للصين، فبالإضافة بجانب تربعها على أحد أهم الموانئ الصينية، وحرمانها للصين من عائدات ذلك الميناء، وفقاً للمعاهدة مع البريطانيين، فإنها تحولت خلال التسعينات والألفية الجديدة إلى مركز حيوي للعمليات الغربية المالية في الشرق الأقصى، وأكثر من ذلك، إلى مركز لنشاط جمعيات المجتمع المدني المدعومة غربياً، وبشكل خاص من مؤسسة NED الأمريكية «الداعمة للديمقراطية»، والتي ينص نظامها الداخلي على «أهمية التدخل السريع في ظروف تغيير الأنظمة»، إلى جانب كونها تعمل في 90 بلداً حول العالم، وتمول ضمنها ما يصل إلى 1600 «منظمة غير حكومية».

علامات فارقة

بدأت التعليقات الغربية ترتفع مع استمرار الاحتجاجات التي لم تتوقف بعد تعليق حكومة المدينة طرح التعديل القانوني الذي اقترحه، والذي ظهر في البداية بوصفه شرارة الأحداث، حيث استمر المحتجون ورفضوا مطالبهم إلى إقالة حاكم المدينة والمطالبة بمحاسبة مرتكبي العنف ضد المتظاهرين. وتعرّزت التصريحات الغربية مع ظهور وازدياد أعمال العنف، والتي اعترف قسم من المحتجين، ومن على شاشات التلفزة، بإسهامهم المباشر فيها تحت ذريعة أن «حمل بعض الأسلحة الخفيفة كان ضرورياً لحماية أنفسنا من عنف الشرطة»، الجملة التي يبدو للمرء أنه سمعها سابقاً، ولكن ربما لا يتذكر أين ومتى!

مع انطلاق الأسبوع الثامن من الاحتجاجات، قال رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي إليوت إنغل: «إن استخدام شرطة هونغ كونغ للعنف في التعامل مع المظاهرات المحلية قد شوه سمعة هونغ كونغ الدولية في الإدارة

دخلت احتجاجات هونغ كونغ أسبوعها العاشر على التوالي، وبات الضوء مسلطاً عليها بكثافة خلال الأيام الأخيرة، بعد ارتفاع منسوب أحداث العنف، وبعد جملة من التصريحات والتدخلات الغربية، والردود الصينية عليها.

■ سعد صائب

اشتعلت الاحتجاجات على خلفية مشروع قانون تقدمت به حاكمية هونغ كونغ، يسمح بتسليم مطلوبين للعدالة للحكومة المركزية في الصين، الأمر الذي اعتبره المتظاهرون مساساً باستقلالية القضاء في هونغ كونغ ذات الحكم الذاتي منذ عام 1997.

لمحة تاريخية

تقع مدينة هونغ كونغ على ساحل الصين الجنوبي، محصورة بين بحر الصين الجنوبي ودلتا نهر اللؤلؤة، وتبلغ مساحتها 1100 كم مربع، ويقطنها حوالي سبعة ملايين نسمة، وهي جزء تاريخي من الإمبراطورية الصينية، جرى احتلالها للمرة الأولى من بريطانيا خلال حرب الأفيون الأولى عام 1841، حين رفضت الصين استيراد تبغ الأفيون منها. استمر احتلال بريطانيا لهونغ كونغ 152 عاماً، تخللتها أربع سنوات «1941-1945» من الاحتلال الياباني خلال الحرب العالمية الثانية. عام 1997، جرى إنهاء الاحتلال البريطاني عبر اتفاق مع الحكومة الصينية تضمن استعادة هونغ كونغ على أن تتمتع بحكم ذاتي، وكان شعار الاتفاق «بلد واحد نظامان مختلفان».

بؤرة تؤثر مستمرة

رغم إنهاء الاحتلال البريطاني، إلا أن هونغ كونغ استمرت في كونها



يتركز في

هونغ

كونغ نشاط

جمعيات

المجتمع

المدني ومنها

مؤسسة NED

الأمريكية التي

تركز على

أهمية التدخل

السريع في

ظروف تغيير

الأنظمة»

إيران... خرق جديد



■ علاء ابو فراج

مسموح ضمن علاقات التبعية

كانت الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة فكرة «إيران النووية»، وجرى ذلك ضمن برنامج «الذرة من أجل السلام»، حيث وقع شاه إيران محمد رضا بهلوي مع الرئيس الأمريكي في حينه دوايت أيزنهاور اتفاقاً لإطلاق البرنامج عام 1957، تلت ذلك مجموعة خطوات، منها: تأسيس مركز طهران للبحوث النووية 1967، وتوقيع إيران على اتفاقية NPT «معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية». وفي عام 1973 تأسست منظمة الطاقة الذرية الإيرانية (AEOI)، ووقعت عقود الاستثمار والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أساسي، بالإضافة إلى تعاون مع فرنسا وألمانيا.

وصلت طموحات الشاه إلى بناء 23 مفاعلاً نووياً في إيران لأغراض إنتاج الطاقة، وحتى الحديث عن تغيير الطبيعة السلمية إذا ما أصبحت دول الجوار تملك سلاحاً نووياً، ولم يشكل هذا الطرح مشكلة في ذلك الوقت، فهو من جهة يُدر أرباحاً كبيرة على الولايات المتحدة، ومن جهة أخرى - والأهم - إيران بلد تابع يلعب دوراً محدوداً على المستوى العالمي. بهذا يمكننا فهم الخلاف الأمريكي مع الشاه حول «دورة كاملة للوقود النووي» داخل إيران، والتي تعني استقلال البرنامج النووي الإيراني استقلالاً تاماً، وهذا يعارض التوجه الأمريكي الذي بدا واضحاً في الاتفاق الموقع عام 1978 والذي نصّ على حق الولايات المتحدة بإعادة وتخزين الوقود النووي المستهلك، وبالتالي ضمان استقلالية محدودة لهذا البرنامج التابع. هذا بالإضافة إلى أن إيران لم تنتج اليورانيوم المخصب لتشغيل المفاعلات، بل استوردته من الولايات المتحدة، ومعروف أن بلداً يمتلك مفاعلاً نووياً ولا يملك تقنيات التخصيب، هو كمن يملك سلاحاً بلا ذخيرة.

«1979 عام التحولات»

مر برنامج إيران النووي بالعديد من التقلبات في الفترة التي تلت الثورة الإيرانية، حيث ألغيت العقود أو جُمِدت، وأوقفت الولايات المتحدة تزويد إيران باليورانيوم المخصب، وأدت الضربات الجوية في حرب الخليج مع العراق إلى إلحاق أضرار مهمة ببرنامج إيران النووي. كانت النتيجة بالمحصلة، هي تعطيل هذا البرنامج، وبقاؤه في مرحلة كمون لعدة سنوات.

حاولت إيران إيجاد مخرج عن طريق الحصول على التكنولوجيا اللازمة للتخصيب، واستكمال بناء محطات توليد الطاقة، فتعاونت مع الأرجنتين والصين وباكستان وروسيا، التي وقعت اتفاقاً مع إيران لاستكمال محطة بوشهر.

عودة العمل بالبرنامج النووي الإيراني كانت لها ارتدادات داخل الإدارة الأمريكية من جهة،

وداخل الكيان الصهيوني الذي أبدى تخوفه من هذا البرنامج الذي قد يُمكن إيران من امتلاك سلاح نووي من جهة أخرى، وقامت الولايات المتحدة عام 1996 بفرض عقوبات على إيران بعد أن كانت وضعتها على قائمة الإرهاب قبل عقد من ذلك التاريخ.

مطلع الألفية

مع بدايات الألفية الجديدة اتهم الرئيس الأمريكي جورج بوش إيران بكونها جزءاً من «محور الشر» إلى جانب العراق وكوريا الشمالية، واعتبر في تصريحات أطلقها في أواخر كانون الأول عام 2002 أن هذه الدول تسعى إلى «تفويض السلم العالمي» و«الحصول على أسلحة الدمار الشامل»، واعتبر أن «ثمن التفاوض وعدم الاكتراث سيكون كارثياً».

حاولت إيران إعطاء التطمينات حول برنامجها النووي بعد شكوك أبعثتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية «IAEA»، فسمحت لها بتفتيش منشآتها. وبدأت مرحلة من المدّ والجزر، رفضت فيها إيران التنازل عن برنامجها، وأكدت على سلميته وضرورة امتلاكها لموارد طاقة بديلة، ولم تستطع الوكالة تأكيد أو نفي سلمية البرنامج النووي الذي كان يشهد تطورات دائماً، إلى أن أعلنت إيران في نيسان 2006 «نجاحها في التخصيب بنسبة 3.5% الصالحة لأغراض سلمية، والبعيدة عن الأغراض العسكرية التي تتطلب نسبة تخصيب تزيد على 90%»، وهنا أنهت الـ «IAEA» السجل ورفعت الملف إلى مجلس الأمن.

القرار 1696 وما بعد

بعد وصول الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن في 2006 صدر القرار 1696 وهو أول قرار دولي حول الموضوع، طالب إيران بالوقف الفوري لأنشطتها النووية، وتنازلت القرارات - ووصلت إلى 6 قرارات من 2006 إلى 2010 - التي فرضت عقوبات شديدة على إيران لم تشمل برنامجها النووي فحسب، بل أيضاً إمدادات الأسلحة والتعاون الاقتصادي والتقني والتجارة والوصول إلى أسواق النفط العالمية، وجرى تجميد جزء من أصول إيران في الخارج، وفُرضت قيود شديدة على البنوك الإيرانية.

بطبيعة الحال لم تتحصر العقوبات بمجلس الأمن وحده، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت فرضت عقوبات على إيران قبل مجلس الأمن واستمرت بعده، وعلى الرغم من أن تقرير «الاستخبارات الوطني» الصادر عام 2007 والذي عبّر عن رأي 16 وكالة استخبارات أمريكية - حسب جريدة الأخبار اللبنانية - رجح توقف الأنشطة العسكرية النووية الإيرانية منذ 2003، إلا أن العقوبات استمرت واشتدت، وشملت قطاعات الطاقة والمصارف بشكل أساسي. ولم تقتصر العقوبات على الشركات الإيرانية فقط، بل

أيضاً الشركات الأجنبية التي تتعامل مع إيران، وتضاف إلى هذه العقوبات مجموعة أخرى فرضها الاتحاد الأوروبي تندرج في السياق نفسه.

كان لهذه العقوبات آثار كبرى على إيران، فانخفض الناتج المحلي بنسبة 20%، وانخفضت العائدات النفطية حسب بعض التقديرات من 100 مليار دولار سنوياً إلى 35 ملياراً، ويقدر بأن الاقتصاد الإيراني لم يعمل سوى بحدود 70% من طاقته، هذا بالإضافة إلى الآثار الأخرى التي تُعدّ هجرة العقول من أبرزها، بالإضافة إلى اغتيالات متعددة لعلماء بارزين ضمن البرنامج النووي الإيراني.

انعكاسات «التوازن الجديد»

قرارت مجلس الأمن لم تخلق الباب على الحل السلمي للملف النووي الإيراني، فأيران تسعى وبشكل واضح ومعلن إلى إبقاء برنامجها النووي وتصر على استقلاليته وسلميته، وترفض التراجع، وفي 2009 اعتبره الرئيس محمود أحمدي نجاد «حقاً للأمة الإيرانية غير قابل للنقاش»، وكذلك الأمر بالنسبة للقانون الدولي الذي يضمن لإيران ولغيرها من الدول هذا الحق شرط التزامها بعدم تصنيع السلاح النووي. إلا أن توازن القوى الدولي القديم جعل من المفاوضات تدور في دائرة مغلقة، لأن الولايات المتحدة كانت تضع شرطاً و«إن لم تلتزم دائماً»، وهو التفكيك الكامل لهذا المشروع، وكانت تضغط دائماً باتجاه أكثر المواقف تطرفاً حول هذا الملف.

لكن تغيير الميزان الدولي بدأ يتبلور بشكل واضح، وأخذ وزن الصين وروسيا يظهر بشكل أكبر، وبدأت خطوات جديدة باتجاه المفاوضات مع انتخاب حسن روحاني رئيساً وتعيينه وزير الخارجية محمد جواد ظريف «كبير مفاوضي الملف النووي».

«(1+5) + إيران»

انطلقت مفاوضات جمعت إيران ومجموعة

1+5 «التي تضم الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن: روسيا والصين وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى ألمانيا». ووصلت هذه المفاوضات الطويلة والشاقة إلى اتفاق مؤقت في 24 تشرين الثاني من العام 2013، تضمن الاتفاق على خطة عمل مشتركة، حيث تتعهد إيران بعدم تخصيب اليورانيوم بنسبة تزيد عن 5% وتخفّض وتيرة تطوير برنامجها النووي، بالإضافة إلى السماح بدخول المفتشين الدوليين إلى منشآتها، وتقوم 1+5 بالرفع التدريجي للعقوبات عن إيران والإفراج عن 700 مليون دولار شهرياً من الأموال الإيرانية المجمدة في المصارف الغربية. وصفت وكالة فارس الإيرانية الاتفاق في حينه بأنه «تاريخي، ويعترف بحق تخصيب اليورانيوم في إيران ويحافظ على البنية التحتية للبرنامج النووي الإيراني بشكل كامل».

سادت أجواء إيجابية بعد توقيع الاتفاق المبدئي باستثناء الكيان الصهيوني الذي هاجم الاتفاق بعد ساعات من توقيع، وأصدر مكتب رئيس وزرائه تصريحاً جاء فيه: أن هذا الاتفاق «تفاق سيئ يقدم لإيران ما كانت تريده وهو: رفع جزء من العقوبات والإبقاء على جزء أساس من برنامجها النووي».

اتفاق لوزان

امتدت المفاوضات بالمجلس على 18 شهراً، وجرّت اجتماعات في جنيف ولوزان وفيينا ونيويورك، وانتهت هذه المفاوضات إلى الإعلان عن الاتفاق في 2 نيسان 2015، والذي ضمن لإيران حقها في التخصيب للأغراض السلمية، وحافظ على منشآتها النووية التي تخضع لرقابة دولية دورية، مقابل رفع كافة العقوبات عن إيران وتقديم مشروع قرار جديد لمجلس الأمن. وهكذا صدر القرار 2231 في 20 تموز من العام 2015 الذي يعتد اتفاق لوزان كمرجعية له، وينهي

الصورة عالمياً

تحققه «دول الأطراف»



- بعد الإفراج عن ناقلة النفط الإيرانية من قبل سلطات جبل طارق، أصدرت محكمة أمريكية مذكرة احتجاز للناقلة غريس 1، وشحنة النفط الموجودة على متنها بذريعة انتهاك نظام العقوبات الأمريكية على سورية.



- أطلقت شرطة زيمبابوي الغاز المسيل للدموع وانهالت على أكثر من 100 من أنصار المعارضة بالضرب باستخدام الهراوات، يوم الجمعة، وذلك بعد تحديدهم الحظر على الاحتجاجات وسط العاصمة هاراري.



- التقى الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، يوم الجمعة، بمستشارين أمنيين ومسؤولين كبار لمناقشة الترتيبات الخاصة بالانسحاب التدريجي من أفغانستان.



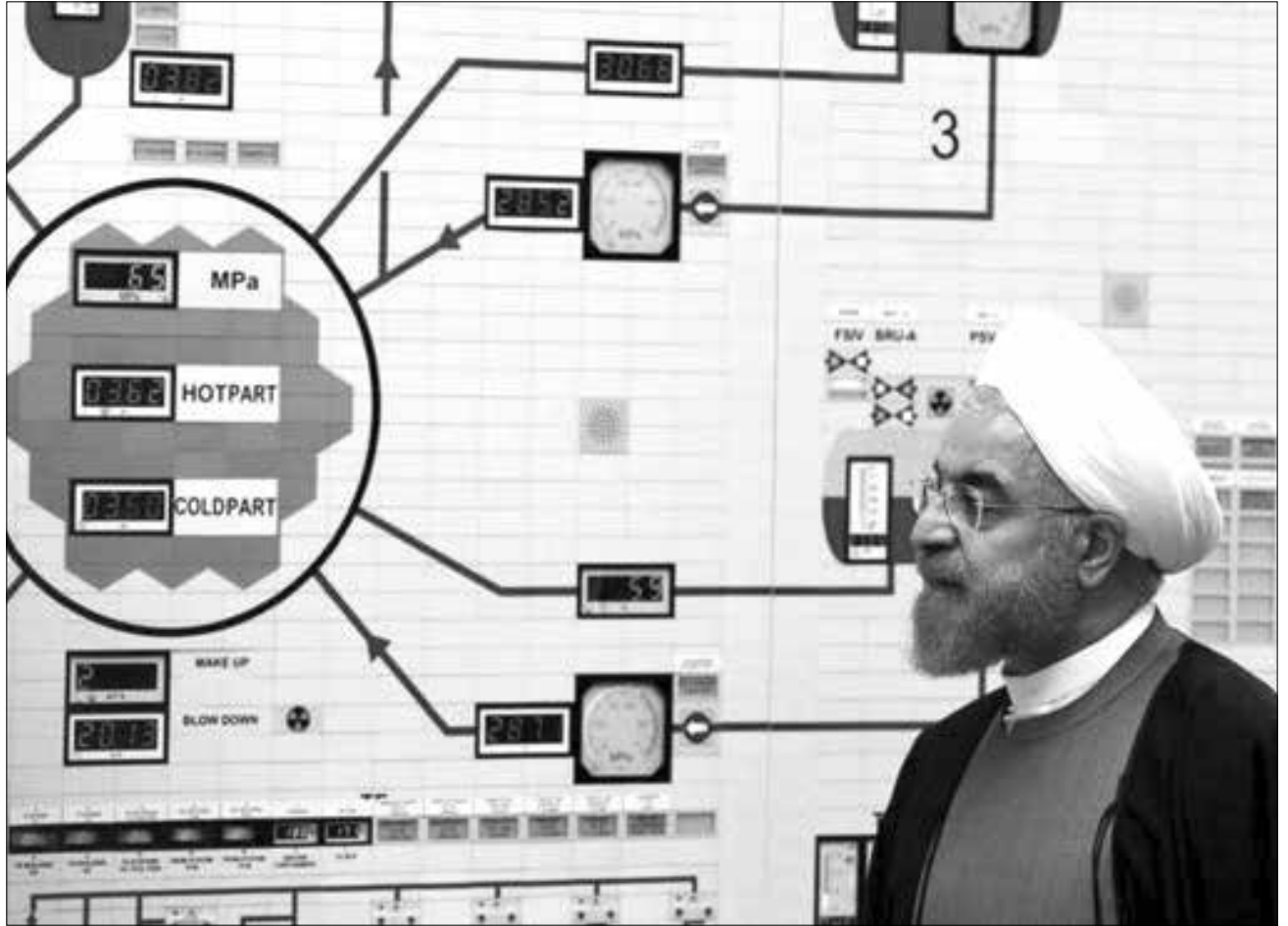
- ذكر موقع Politico الأمريكي، أن البيت الأبيض يعتزم تقليص حجم المساعدات الخارجية الأمريكية بما يزيد عن 4 مليارات دولار، ويشير الموقع إلى أن الأموال موضع البحث، ستبقى مجمدة طوال فترة مناقشة القرار في الكونغرس.



- نقلت وكالة «معا» عن مصادر محلية، أن الجيش الإسرائيلي «الأسرائيلي» قصف موقعين ومناطق زراعية في شمال قطاع غزة يوم السبت. وحسب المصادر، فإن مروحية إسرائيلية أطلقت صاروخاً على موقع شمال بلدة بيت لاهيا ودمرتة بالكامل.



- اقتحم العشرات من الطلاب الجزائريين، اليوم السبت، مقر اجتماع عقده الهيئة الوطنية للمساواة والحوار، المكلفة بإخراج من الأزمة التي تعيشها وندد المقتحمون بوجود نقابة طلابية «مساندة للسلطة» في الاجتماع، متهمين إياها بأنها لا تمثل مطالبهم الحقيقية.



في صفحتها هذه مع النفط والغاز، إلا أن لها ميزة نوعية عنهما، وهي لا مركزيتها؛ بمعنى أن من يتمكن من الاستقلال ببطاقته عن الاعتماد الكامل أو الأساس على النفط، يستطيع أن ينادى ببلاده عن الطبيعة الممركزة حالياً لتجارة الطاقة، والمرتبطة مباشرة بعاملين يلعبان في صالح الغرب حتى اللحظة: الدولار كعملة لتسعير النفط، والطرق البحرية كمر أساس لتجارة النفط.

هذا في تقديرنا هو مفصل الصراع داخل الإدارة الأمريكية، بالمعنى القريب، فإن الانسحاب من الاتفاق وإبقاء الوضع في إيران وحولها متوتراً، يؤمن قدرًا من الإعاقة لمشروع الحزام والطريق، ولاستكمال استقلال الشرق عن المنظومة الغربية، بالمعنى الإستراتيجي، فإن هذا الاتفاق يشكل اعترافاً رسمياً بالتراجع الأمريكي، ويفتح الباب على حل كل الملفات العالقة في العالم بالطريقة نفسها، أو بطرق تشبهها، ولكن ضمن المنطق العام نفسه. لذلك كانت المناورة الأمريكية المحكومة بالفشل، والتي لم تعرقل بل سرعت التحولات الدولية الكبرى، فاليوم تظهر المصالح الأمريكية في تناقض مع المصالح الدولية بما فيها الاتحاد الأوروبي، الذي يرى في علاقاته مع إيران مصلحة حقيقية. وهذا يعني انتقال «حلفاء» الولايات المتحدة الأمريكية والأوروبيين التدريجي إلى مواجهة ستدفع الاتحاد الأوروبي إلى صياغة البدائل، فهم اليوم يجلسون مع «أعدائهم» على الطاولة نفسها، يستمعون إلى المخارج التي يقدمها «الشرق» والصاعد، والتي تشكل مخرجاً للأوروبيين أيضاً، وتضع حداً لأدوات الهيمنة الأمريكية كالدولار والمنظومة المصرفية العالمية - الأمريكية التي باتت تقيّد تحركات معظم الدول اليوم.

بايران للتهديد بالانسحاب من الاتفاق الذي نفذت التزاماتها ضمنه. وبدأت بعد هذا الولايات المتحدة بتشديد الضغوط على «شركائها» الأوروبيين، وهذا ما وضعهم في مأزق لا يمكنهم الخروج منه ببساطة؛ فالولايات المتحدة تهدد الشركات التي تتعامل مع إيران والتي تخرق العقوبات الأمريكية بالعقوبات، هذا يعني أن تعرض أبرز الشركات الأوروبية نفسها لخطر العقوبات، وهي التي يتركز جزء أساس من سوقها داخل الولايات المتحدة نفسها، وهذا ما دفع بعضها إلى التراجع عن استثمارته في إيران. لكن الوزن الصيني والروسي الاقتصادي والسياسي كان قادراً إلى الآن على سد جزء من الثغرات التي نتجت عن التردد الأوروبي.

دفع الأمور إلى نهايتها

لا بد لنا في الختام من تسليط الضوء على جوهر الموضوع والذي استمر عقوداً طويلة، ولا يزال يشكل أحد أكثر الملفات الدولية سخونة. في البداية، الخلاف الدولي مع إيران ناتج في جوهره عن إرادة وقدرة إيران بالمعنى الجيوسياسي على لعب دور دولي «ليس مسموحاً بالنسبة للدول الطرفية». فإيران استطاعت وضع ملامح جديدة للمعنى الدولي قائمة بشكل أساسي على كسر التبادل اللامتكافئ بين دول المركز الرأسمالي ودول الأطراف؛ فإيران حصلت في «لوزان» على أول اعتراف دولي بحق دول الأطراف بالمضي باتجاه استقلالها الحقيقي وتأمين موارد الطاقة التي تخولها القيام بنهضة اقتصادية كبرى، وتمكنها من حجز «إطالة دولية». في السياق نفسه، فإن الطاقة النووية، ورغم كونها طاقة تقليدية ضمن التصنيف العلمي، أي: أنها غير متجددة، وتشترك

العمل بالقرارات السابقة المتعلقة بالملف النووي الإيراني. وكانت الآراء الدولية شديدة الإيجابية حول الاتفاق؛ فاعتبره باراك أوباما «انتصاراً للدبلوماسية» وأكد أنه يضمن عدم امتلاك إيران للسلح النووي.

ما إن جرى التوقيع على الاتفاق حتى بدأت الصفقات مع إيران، فتوقعت الشركات البريطانية أن تصل استثماراتها إلى 600 مليار دولار خلال عشر سنوات، وجرى توقيع عقود بمجالات النقل مع إيطاليا بقيمة 5 مليارات يورو، وعقود لاستثمار النفط مع توتال الفرنسية بقيمة 4.8 مليارات دولار، هذا بالإضافة إلى عقود مع إيرباص وبوينغ؛ إذ كان المسؤولون الإيرانيون قد أعلنوا عن ضرورة استبدال 400 طائرة تجارية خلال 10 سنوات. هذا بالإضافة إلى زيادة ضخ النفط في السوق العالمية وانعكاسات ذلك على الدخل الوطني الإيراني.

الانسحاب الأمريكي

لم يعبر الاتفاق النووي الإيراني عن توجه جميع القوى ضمن الإدارة الأمريكية، واستمر الصراع حتى وصل إلى انسحاب الولايات المتحدة منه، ووقع دونالد ترامب في 8 أيار 2018 قراراً لتنفيذ هذا الانسحاب. لكن هذا التوجه الأمريكي قابله رفض دولي، وأعلنت بريطانيا وألمانيا وفرنسا وروسيا والصين التزامها بهذا الاتفاق، وقدمت تعهداتها لإيران بالإيفاء بالالتزامات الموقع عليها في الاتفاق. واعتبرت الأطراف أن هذا الاتفاق اتفاق دولي وملزم لكل الدول، وأن خروج واشنطن هو خرق لقرار مجلس الأمن الأخير 2231. إلا أن الولايات المتحدة أصرت على انسحابها، وفرضت عقوبات على إيران من جديد، الأمر الذي دفع

استطاعت إيران وضع ملامح جديدة بالمعنى الدولي قائمة بشكل أساسي على كسر التبادل اللامتكافئ بين دول المركز الرأسمالي ودول الأطراف

لماذا يمنعنا الأثرياء



إستراتيجية جديدة للطاقة الإمبريالية، حيث تضع تفوق الولايات المتحدة في السيطرة على الطاقة العالمية والتزامها بأقصى استخراج للوقود الأحفوري، في مركز أهداف الأمن القومي اليوم. فمع «ثورة التكسير»، ارتفع إنتاج النفط والغاز الأمريكيين بشكل هائل، مما تسبب بقيام إدارة أوباما بإلغاء التشريعات التي تحد من تصدير النفط الخام. بين عامي 2015 و2018، ازدادت صادرات النفط الأمريكي الخام أربعة أضعاف، وتضاعفت صادرات الغاز الطبيعي المسال خمساً وثلاثين مرة. صرّت الولايات المتحدة في عام 2018 مليوني برميل من النفط الخام يومياً، مما يجعلها واحدة من أكبر مصدري النفط في العالم. في ذات الوقت، سمح لها تقليصها الاعتماد على واردات النفط بفرض عقوبات اقتصادية صارمة على مصري النفط الكبار الذين يعارضونها، مثل: فنزويلا وإيران وروسيا.

رغم الحديث والحجج على البيئة على طول الإجراءات للحفاظ على البيئة على طول العالم ومن ضمنه الولايات المتحدة، فقد توسعت خطوط الغاز والنفط عالمياً ثلاثة أضعاف منذ 1996، حيث أكثر من نصف مشاريع التوسع بالأنابيب الجارية موجودة في أمريكا الشمالية، لتصل نقاط الاستخراج بالمصافي وبمقاطات التصدير. تشكل خطط التوسع بالأنابيب النفط والغاز في أمريكا الشمالية اليوم 232 مليار دولار «حوالي 600 مليار عالمياً»، مع إجمالي توسع بنية تحتية للغاز والنفط تتخطى ترليون دولار في أمريكا الشمالية و2,9 ترليون عالمياً. إن فقاة الأنابيب الأمريكية قد توجهت نحو الصادرات، لأن التوسع في استخراج النفط والغاز هو أكثر بكثير مما يمكن للسوق الداخلية أن تستهلكه. تبعاً لسيناريوهات السياسات الحالية «أو الأعمال المعتادة»، يتوقع بحلول عام 2040 أن يزداد الطلب

حصون الوقود الأحفوري

في وقت مبكر من عام 2003، أعلن تقرير مكلف من البنتاغون يختص بتغير المناخ المفاجئ، بأنه كان من الضروري القيام «بإنشاء مقاييس مطواعة» للبلدان التي سيضرها التغير المناخي بشكل أشد من أجل تمكين الولايات المتحدة من التصرف بفاعلية لحماية مصالحها الجيوستراتيجية. لقد تمت الإشارة إلى أنه، وضمن هذه الظروف، فإن البلدان التي لديها وفرة في الموارد الطبيعية وعدد سكان قليل نسبياً، مثل: الولايات المتحدة وأستراليا، سيتم غالباً دفعهما لبناء جدران و«حصون دفاعية» على طول أراضيها من أجل إبقاء موجات الهجرات الشديدة خارجاً، وذلك بالتأكد باسم الدفاع عن السيادة الوطنية.

وبما أن قدرة العالم الاحتمالية تتضاءل تحت وطأة الظروف المناخية القاسية، فقد أشار مؤلفو التقرير إلى أن الحروب ستصبح أكثر انتشاراً وستنتج أخطاراً متزايدة من المواجهات النووية.

تستمر الأدب الأمنية والعسكرية في الولايات المتحدة بتعزيز هذه الحصيلة الإستراتيجية العامة، لتؤكد حقيقة التغير المناخي أثناء تركيزها على وسائل الهيمنة الأمريكية العالمية في سياق الوضع الكوكبي الطارئ الحالي. ويحتوي هذا الكلام بشكل ضمني على أن الولايات المتحدة لن تتأثر بالشدة التي ستعانيها بقية العالم بالاحتباس الحراري. ترى واشنطن بأنه يمكنها التركيز على استخدام قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية العالمية ضمن هذه الظروف من الخراب والفوضى المتنامية عالمياً من أجل التقدم بأجندتها للهيمنة واسعة النطاق.

ضمن هذا السياق، فإن الاقتصاد والجيش والدولة الإمبريالية الأمريكية لا تزال مرتبطة بشكل وثيق بشركات الوقود الأحفوري الأمريكية الكبرى. قاد هذا إلى تطوير

الكثير من الحديث عن الحفاظ على البيئة وبالمقابل توسعت خطوط الغاز والنفط عالمياً ثلاثة أضعاف منذ 1996

في 21 أيار 2019، صوتت «مجموعة عمل الأنثروبوسين- عصر التأثير البشري على الأرض» الدولية لصالح الإقرار بوجود عصر الأنثروبوسين كفترة جيولوجية، وذلك بدءاً من عام 1950. عرّفت المجموعة هذه الحقبة «الكرونوإستراتيغرافية» الجديدة بأنها: «المرحلة من عمر الأرض التي كان للبشر فيها تأثير حاسم على حالة نظام الأرض وديناميته ومستقبله». تم الإقرار بأن التغير الذي أحدثه عصر التأثير البشري بدءاً من منتصف القرن العشرين، هو العامل الأساس في تسريع التطورات الحاصلة على نظام الأرض.

■ فوستر وهولمان وكلاكرك تعرّيب: عروة درويش

يبدو واضحاً استمرار الأثرياء باتجاههم المدمر للأرض، عبر التركيز على الصراع على موردين: النفط والمياه.

إمبريالية الطاقة

في 2018 أعلن جون ليمان، سكرتير البحرية في عهد إدارة ريغان، متحدثاً عن الحربين الرئيسيتين اللتين خاضتهما الولايات المتحدة في الشرق الأوسط في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين: «لا تريد بالتأكيد السقوط في فخ ما يقوله اليسار بأننا ذهبنا إلى العراق من أجل نفطهم، لكن وبالاغتماد على الكيفية التي تصوغها فيها، فإن تكاليف هاتين الحربين يمكن أن تعزى إلى اعتمادنا الإستراتيجي على نفط الخليج». بكلمات أخرى فالمسألة، وفقاً لليمان، ليست مجرد مكافأة فورية هي الحصول على إنتاج نفط إضافي- وجهة نظر ساذجة تعزى إلى اليسار- بل الدفاع عن كامل النظام الإمبريالي الاقتصادي المعتمد على الوقود الأحفوري. اليوم، وبعد ثورة «التكسير»، تنتهج الولايات المتحدة بشكل رسمي إستراتيجية هيمنة كلية على الطاقة، فيما يمكن أن ينظر إليه كمنافسة عالمية من أجل الوقود الأحفوري، وذلك رغم خلفية الاضطراب البيئي للكوكب. إن دور التغير المناخي في تحويل شروط

الهيمنة الإمبريالية للولايات المتحدة ينغذ إلى النقاشات الأمنية والعسكرية للولايات المتحدة. وفي حين أن الاحتباس الحراري نفسه ليس مذكوراً في وثيقة الأمن القومي للولايات المتحدة 2017، فغيا به تحديداً، مرفقاً بالإصرار على الدفاع عن «السيادة» الأمريكية فيما يخص الوقود الأحفوري وانتقاد النهج «المضاد للنمو» في مجال طاقة الوقود الأحفوري، يشير إلى أهمية هذا النهج في أزمة عصر الأنثروبوسين.

إن النهج العام السائد في الجيش الأمريكي، وفي المجموعة الإستراتيجية هي رؤية التغير المناخي بوصفه «تهديداً مضاعفاً» مرتبط بحقائق، مثل: اللااستقرار السياسي والتأثير السلبي على وجود الغذاء وأسعاره والمياه ونقص الطاقة وانتشار الأوبئة وحالات طوارئ الطقس الشديدة والهجرات الجماعية، ومقاطعة النقل البحري والانهيار الاقتصادي في الدول سريعة التأثر، وخطر متزايد على سلاسل التوريد الاقتصادية العالمية- وتحديداً في المواد الإستراتيجية. تنظر النخب في الولايات المتحدة إلى العالم من وجهة نظر الجالس في قلعة حصينة، إلى حيث القواعد العسكرية التي يبلغ عددها ستمئة على طول العالم، وإلى الدول التابعة لها أو المدعويين حلفاءها مثل: الأوروبيين واليابانيين، وإلى الشرق الأوسط الكبير الذي تجد نفسها في وضع حرب فيه منذ ما يقرب من ثلاثة عقود.

من مداواة الكوكب؟ «2»

الجيوستراتيجي الجديد. بكلمات أخرى، إنها قضية حاسمة بالنسبة للأمن العالمي، يؤثر عليها التغير المناخي المتسارع والمناطق الموبوءة حول العالم.

أزمة المياه كفرصة

إنّ التشديد على أنّ «المياه هي فرصة» له ظهور طاق في «إستراتيجية المياه العالمية» الذي أطلقته إدارة ترامب عام 2017، والذي أعلن بأنّ: «المياه نقطة انطلاق لتعزيز القيم الديمقراطية الأساسية». وهو ما يعني في حقيقته أنّ الانخراط في قضايا المياه الدولية هو فرصة لجني الأرباح للقطاع الخاص، وهو مسار يمكن من خلاله «تشجيع المؤسسات والمنظمات الدولية لتعزيز السياسات والمناهج الأفضل لضمان مصالح الولايات المتحدة». ينظر إلى أزمات المياه كفرص هامة لتعزيز مصالح الولايات المتحدة من خلال توجيه الدعم والمساعدات الخارجية.

لكن ورغم هذه الإستراتيجية، فقد أشار مركز ويلسون للأبحاث وغيره، إلى أنّ ما تفعله الحكومة الأمريكية ليس كافياً. فهم يقترحون «كي يتم تمكين مثل هذا الاتجاه الإستراتيجي في دبلوماسية المياه، فعلى الرئيس أن يبنئ مركزاً عاماً-خاصاً لمنع النزاع على المياه. سيشكل مثل هذا المركز نهجاً حكومياً موحداً، بينما يمنح للقطاع الخاص ميزة لاقتناص الفرص الاقتصادية التي سيتم خلقها». وقد حذروا: «إن ترك الأمر على هذا النحو، فآثار تغير المناخ على أمن المياه في آسيا ستفوق جيران الصين إلى التحالف أكثر مع الدولة التي تتحكم بالصنوبر. قد يقوض مثل هذا التحالف حضور الولايات المتحدة في المنطقة ويقودها تجاه بنية قيادة متعددة الأقطاب تفضل الصين. يتجاهل صانعو السياسات الأمنية والدفاعية تأثيرات أمن المياه في آسيا ومدى خطورتها عليهم».

الثورة ضد الانقراض

إنّ الإخفاق في وضع الإمبريالية والأنثروبوسين في مركز التحليل هو نقطة الضعف الكبرى لدى الحركة البيئية الغربية. لا سبيل لإنكار أنّ آثار تغير المناخ وتجاوز حدود الكوكب تقع قاسية أكثر ما يمكن على الجنوب العالمي، حيث يعاني الملايين بالفعل من تغير المناخ. يتم عادة وصل هذا الأمر باللامساواة العالمية وبالتاريخ الطويل للكونيالية والإمبريالية. ومما لا يمكن إنكاره أيضاً أنّ الآثار الضارة للاحتباس الحراري تتفاقم بسبب عدم المساواة العالمية. أخيراً، يفهم من الكلام في بعض أوساط اليسار أنّ التغير المناخي هو قضية كوكبية وتتطلب نهضة عالمية لتخطي البنية الرأسمالية التي تدفعه. لكن هناك القليل جداً من الوعي في الوقت الحالي بأنّ الإمبريالية، وهي التي تمثل الفجوة العالمية المتأصلة في النظام الرأسمالي العالمي، هي قوة نشطة منظمة ضد الثورة البيئية ومداواة الكوكب. فإذا ما نظرنا إلى تدعيم هذا النظام للوقود الأحفوري وقيامه بأقصى تشويه للبيئة والإنسان فيها، يمكننا أن نرى بأنّ إمبريالية القرن الحادي والعشرين هي طور الانقراض. لن يكون هناك وجود لثورة بيئية في وجه هذه الأزمة الوجودية، إلا بثورة مضادة للإمبريالية بوصفها الطور الحالي للرأسمالية، التي تستقي قوتها من المأسي البشرية. وعليه، يجب أن تكون الحركة البيئية حركة للتوحيد ضد القمعين. على الفقراء أن يروثوا الأرض، أو أنّه لن تبقى أرض ليرثها أي أحد.



أمريكا اللاتينية ومعظم إفريقيا. جاء في تقرير حديث عن باين وكومباني: «يستمر سوق السلع الترفيعة بالصعود... إنّ الجوع الحاد أعلى اليوم بزيادة 6% عن 2014 في كل مكان باستثناء أمريكا الشمالية وأوروبا». كما أنّ ظروف الجفاف في أمريكا الوسطى مسؤولة بشكل جزئي عن المهاجرين الذين يتجهون شمالاً إلى الولايات المتحدة.

في دراسة نشرت عام 2016 تمت الإشارة إلى أنّ حوالي 66% من سكان العالم «أي 4 مليارات شخص» يعيشون في ظروف ندرة مياه شديدة... على الأقل لمدة شهر في السنة... وعدد الأشخاص الذين يواجهون ندرة شديدة في المياه على الأقل لأربعة إلى 6 أشهر في العام هم ما بين 1.8 و2.9 مليار شخص... ويواجه نصف مليار إنسان ندرة شديدة في المياه على طول العام. ومما يزيد من ويلات الفئات الأكثر ضعفاً هم المترجمون من البؤس المفروض على الملايين، أولئك الذين يسعون لتراكم لا نهائي. وبسبب إدراك هؤلاء الجشعين للأزمة المائية «تقوم الشركات والمستثمرون في الدول الغنية بشراء الأراضي الزراعية الأجنبية وامتيازات المياه العذبة التي تأتي معها». فكما صاغت الجغرافية ويندي وولفورد الأمر: «لا يستحوذ المستثمرون على أرض في أي مكان دون قدرة الوصول إلى مياهها». ففي العقود الأخيرة، 66% من مشتريات الأراضي تمت في الدول التي تعاني من مستويات مرتفعة من الجوع. وكما قال عالم البيئة باولو داودريكو المشارك في توثيق هذا الاتجاه: «في الكثير من هذه البلدان، كانت كميات المياه التي تم الاستيلاء عليها لتكون أكثر من كافية للقضاء على سوء التغذية». أعلن تقرير نشره مركز الأمن والمناخ بأنّ الصراع للسيطرة على المياه العذبة المحدودة على الكوكب والقيام «بعسكرة المياه» هو «مركز الانفجار» في مشهد الأنثروبوسين

هناك القليل جداً
من الوعي بأن
الإمبريالية قوة
نشطة منظمة
ضد الثورة البيئية
ومداواة الكوكب

وهو السبب الذي جعل من مثل هذه الصادرات عموداً رئيسياً في سياسة إدارة ترامب للأمن القومي». إنّ «عسكرة سياسة الطاقة» هذه لا تحدث بسبب الجهل بالتغير المناخي أو بتطور عصر الأنثروبوسين، بل بالاستناد إلى أنّ الوقود الأحفوري هو وسيلة لزيادة القوة الإمبريالية، وأنه يجب التغلب على جميع الاعتبارات الأخرى بل وغلقها حتى لا تحدث ثورة في الطاقة البديلة تهدد الوضع القائم.

في 28 أيار 2019، أطلقت وزارة الطاقة الأمريكية شعاعاً للدلالة على جزيئات ثاني أكسيد الكربون: «جزيئات حرية الولايات المتحدة».

الإمبريالية المائية

إنّ واحداً من الآثار الجوهرية والطارئة لتغير المناخ على الناس حول العالم، هو: تسارع دورة المياه العالمية التي تسببها غازات الدفيئة الكثيفة في الغلاف الجوي. فكما صاغ العالم ريتشارد كير الأمر: «منذ 1950 والأماكن الرطبة تزداد رطوبة بينما تزداد الأماكن الجافة جفافاً». تؤدي العواصف العنيفة والهطولات الكثيفة على شكل فيضانات إلى زيادة المخاطر على الزراعة في المناطق الرطبة. التهديد المتزايد للجفاف الشديد على المدى الطويل في العديد من مناطق العالم الأخرى، تبعاً لأنّ غالبية الأراضي الزراعية في العالم تعاني من مستويات مرتفعة من تدهور التربة وفقدانها، ومن رحيل البشر بسبب الكوارث البيئية الأنثروبوسينية، هو دلالة على تجدد توسع التصحر بوتيرة غير مسبوقة.

ضمن السياق الاقتصادي الإمبريالي الحالي، فإنّ تأثير تسارع وتعطيل دورة المياه العالمية على وفرة المياه اليومية وإنتاج الغذاء، شديد بما يكفي للمساهمة في ارتفاع مستويات الجوع من جديد، وخاصة في

على الغاز الطبيعي بالمقارنة مع 2017 بنسبة 55%، بينما يتوقع أن يزداد الطلب على النفط بنسبة 26%. على المستوى العالمي، البنوك ومستثمرو الأسهم وحاملو السندات بصدد وضع أكثر من 600 مليار دولار في رهان على نظام توسيع خطوط الأنابيب «والذي يضم أكثر من 300 خط أنابيب قيد الإنشاء عالمياً» مع عمر افتراضي يبلغ 40 عاماً أو أكثر.

كما يقول تيد نيس المسؤول عن تقرير مراقبة المناخ العالمي: «إنّ توسّع الأنابيب هذا هو دليل كاف على عدم جدیتنا فيما يخص تصحيح تغير المناخ». ففي الولايات المتحدة وحدها ستضيف أنابيب الغاز التي تم الفراغ منها، أو التي ما تزال قيد الإنشاء، أكثر من نصف مليار طن مكعب من ثاني أكسيد الكربون كل عام بحلول 2040، أعلى من مستويات 2017. أعلنت شركة إكسون موبيل، الأكبر في شركات النفط الأمريكية متعددة الجنسيات، بأنها تخطط لضخ 25% غاز ونفط أكثر في 2025 بالمقارنة مع عملياتها العالمية في 2017.

وكما أعلن ترامب في عام 2017: «سنهزم. سنصدر الطاقة الأمريكية لجميع أنحاء العالم، وعلى مدار الكوكب» وخاصة لآسيا. لقد أنقذت صناعة الوقود الأحفوري الهيمنة الأمريكية. كما أنّ خطط الولايات المتحدة لا تقتصر على النفط والغاز، بل تمتد إلى إنتاج الفحم. فكما أعلن ترامب، فإنّ الولايات المتحدة تعمل على تمويل مناجم فحم في أوكرانيا وفي أمكنة أخرى.

كما ذكر مايكل كلير: «من وجهة نظر البيت الأبيض، الولايات المتحدة منخرطة في صراع خطير على الطاقة العالمية مع أمم منافسة. وكما تدعي، فإنّ الوفرة في الوقود الأحفوري لديها تمنحها ميزة حيوية. فكلما أنتجت أمريكا وصدّرت وقوداً أكثر، عظمت مكانتها أكثر في النظام العالمي التنافسي،

اللغة الوطنية بين الهيمنة والتغيير



التوحيد اللغوي هدف يفرض من فوق، من المركز على الأطراف، ويتحقق كنتاج لتوافق حول طبيعة اللغة الوطنية، وطريقة الوصول إلى نشرها وضمان دوامها وتطورها، حتى تكون هيمنتها محل اقتناع وإجماع شامل. وهذا يعني أنه لا ينبغي وضع اللغة الوطنية في تناقض قسري مع اللهجات واللغات المحلية، بل في علاقة تلاقح جدلية وتكامل وظيفي.

فغرامشي المعجب بمانزوني، لا يمنعه إعجابه من نقد تصوره للتوحيد اللغوي نقداً حازماً، ملفتاً النظر إلى محاولة مانزوني بعد سبع سنوات فقط من توحيد إيطاليا سياسياً، إلى الطابع الاصطناعي للتوحيد اللغوي الذي انتهى بفرض اللهجة التوسكانية «والفلورنتية تحديداً» من فوق، كما لا يمنعه حرصه على الوحدة اللغوية من مراعاة خصوصية اللهجات وضرورة اعتمادها في السنوات الأولى للتعليم، و يبرز ذلك جلياً في مراسلاته إلى عائلته في سردينيا، وإلى زوجة أخيه التي ينصحها بتعليم حفيده بالسردينية في تكامل مع اللغة الإيطالية المشتركة.

اللغة الوطنية والمثقف العضوي الهيمنة، هي المفهوم الذي تناوله غرامشي في المسائل اللغوية، وحلل الطريقة التي تمارس بها المجموعات السائدة سلطتها عبر تنظيم قبول تلك السلطة عن طوعية وطيبة خاطر من مجموع المحكومين، وفي المقابل لعبت قضية توحيد اللغة كوسيلة تغيير ورمز للهوية المشتركة، وكوسيلة ارتقاء الطبقات السفلى إلى الثقافة، واكتسابها القدرة على إبراز مثقفيتها العضويين، دوراً هاماً في صياغة مفهوم الهيمنة ذاته.

ومن هنا تلعب اللغة الوطنية دورها في ظهور المثقفين العضويين من العمال بوصفهم أعضاء قياديين في المثقف الجماعي «حزب الطبقة العاملة» لإنجاز التغيير.

إلى مثقفين بوصفهم أعضاء قياديين في هذا المثقف الجماعي. وهنا يرى غرامشي في اللغة ليس فقط تعبيراً عن الصراعات من أجل الهيمنة السياسية والثقافية، بل أيضاً رهاناً لتلك الصراعات، لأن المهمة المطروحة هي مكافحة كل ما ينزع إلى الإبقاء على الجماهير بعيداً عن الثقافة، في المدرسة، وفي المجتمع وبالعامل على تحقيق تمكن العمال في كامل البلاد من اللغة الوطنية.

يقول غرامشي: الذين لا يتكلمون إلا لهجتهم العامة أو يفهمون اللغة الوطنية فهماً تقريبياً يتشاركون في رؤية للعالم، هي بوجه أو باخر محدودة ومحلية متكلسة أو تجاوزها الزمن، في مقابل التيارات الفكرية الكبرى السائدة في التاريخ العالمي، وإذا لم يكن دائماً بالإمكان تعلم عدد من اللغات المختلفة، فإنه ينبغي على الأقل تعلم اللغة الوطنية تعلماً جيداً.

أما من وجهة نظر الزاوية الوطنية، فإن المكانة المركزية للمسألة اللغوية أمر بهي في بلد وحدته الوطنية بصدد التكون أو بصدد التعزيز، وهي وحدة يوليها غرامشي اهتماماً كبيراً في كتاباته التي تعكس عمق استيعابه للتراث الثقافي الإيطالي، الذي جعله ينتبه انتباهاً خاصاً إلى دور المثقفين في توسيع الثقافة الوطنية خلال القرن 19 وصولاً إلى الإقرار التريجي لهيمنة اللهجة التوسكانية التي أصبحت لغة وطنية.

التوحيد اللغوي

يعارض غرامشي المنهج التربوي المسطر من قبل وزير التعليم في الحكومة الفاشية، ذلك المنهج المبني على مفهوم شعبي يعتمد التلقائية المثالية، ويؤكد من جهة ثانية على منهجية تعتمد تدريس النحو في إطار التخطيط لسياسة ثقافية وطنية تحقق هدف التوحيد اللغوي، وليس فرض اللغة المهيمنة قسرياً.

إذا فقدت الطبقات السائدة الهيمنة الثقافية والفكرية والأخلاقية، فإنها تفقد وظيفتها القيادية وتعرضها بوظيفة تسلطية فتدخل بذلك طور التدهور أو الانهيار.

كتب أول مخطوطاته السرية من زنازين السجون الإيطالية، وعمل الثاني من مكتبته في الاتحاد السوفييتي، وكان ما كتبه غرامشي حول اللغة في كراسات السجن 1926-1937، وما نشره ستالين حول علم اللغة في جريدة البرافدا 1950...

لؤي محمد

مفهوم اللغة الوطنية

خاض ستالين في التطور التاريخي من لغات العشائر حتى لغات القبائل، ومن لغات القبائل حتى لغات القوميات، ومن لغات القوميات حتى اللغات الوطنية، ففي كل مكان، وفي جميع مراحل التطور، كانت اللغة، من حيث هي وسيلة لاتصال الناس فيما بينهم في المجتمع، مشتركةً وواحدةً للمجتمع، تخدم أعضاء المجتمع على السواء، بصورة مستقلة عن أوضاعهم الاجتماعية. ومع ظهور الرأسمالية، وتصفية التجزئة الإقطاعية، ومع تكون سوق وطنية، تحولت الشعوب إلى أمم، وتحولت لغات الشعوب إلى لغات وطنية.

اللغة والتغيير

تلقى غرامشي علومه اللغوية في كلية تورينو، حيث كان مهتماً بعلوم اللغة وطمح إلى التخصص فيها. كما كتب باستمرار إلى درجة وجود ملاحظات لغوية في العديد من نصوصه.

ومن تلك النصوص دراستان كتبهما في سجن توري 1930، الأولى: حول «تنظيم المدرسة والثقافة»، والثانية: تحمل عنواناً «من أجل البحث عن مبدأ تربوي»، كما تحتل المسألة اللغوية كامل الكراس رقم 29 الذي كتبه في سجن فورنيا 1935 بعنوان «اللغة الوطنية والنحو».

يلج غرامشي، أن اللغة تتغير في نفس الوقت الذي تتغير فيه الحضارة كلها بفعل دخول طبقات جديدة إلى الثقافة والهيمنة

التي تمارسها لغة وطنية معينة على لغات أخرى، وغير ذلك من الأسباب. ويؤكد أيضاً على «تاريخية الظاهرة اللغوية»، ويوضح في الوقت نفسه أنه ليس بإمكان أي وضع تاريخي جديد حتى إذا سلمنا بأنه ناتج عن أكثر التحولات جذرية أن يغير اللغة تغييراً كاملاً على الأقل فيما هو ظاهر وشكلي من جوانبها.

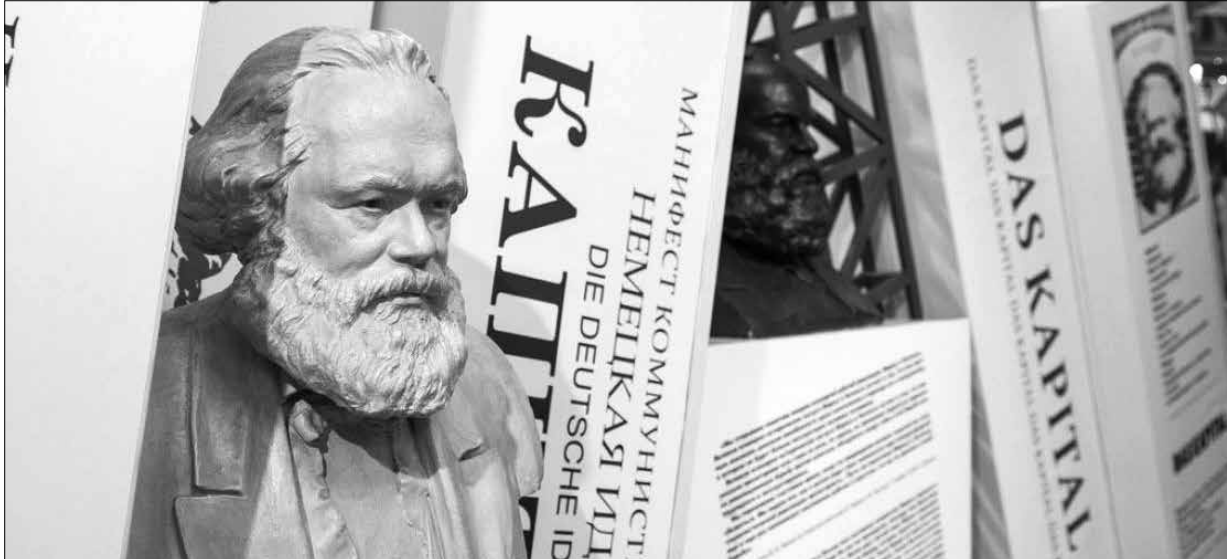
اللغة ومفهوم الهيمنة

القضايا اللغوية جزء لا يتجزأ من منظومة نظرية «الماركسية»، وهي منظومة متكاملة في مفاهيمها وأدواتها التي تستعملها مثل مفهوم الهيمنة. ويؤكد غرامشي، أن الطبقات السائدة إذا فقدت الهيمنة الثقافية والفكرية والأخلاقية، فإنها تفقد وظيفتها القيادية، وتعرضها بوظيفة تسلطية، فتدخل بذلك طور التدهور أو الانهيار.

جاء في الكراس 29: كلما طفت المسألة اللغوية على السطح بشكل أو باخر، فإن ذلك يعني أن جملة من المشاكل الأخرى بصدد الطرح، كعملية تشكل الطبقة السائدة وتوسعها، وضرورة ترسيخ علاقات أكثر حميمية وأكثر صلابة بين المجموعات القيادية والجمهور، أي: إعادة تنظيم الهيمنة الثقافية. وهنا يبدأ الدور القيادي للطبقات السفلى الطامحة إلى إزاحة الطبقات العليا، وأخذ مكانها في إدارة الشؤون العامة اجتماعياً ووطنياً في إطار سياسة ثقافية محددة.

وفي عملية التغيير الاجتماعي هذه، يبرز دور «المثقف الجماعي» أي: حزب الطبقة العاملة، ويصبح من الضروري أن يتحول العمال

الماركسية كمادة يومية في الإعلام



ارتفع وزن الفلسفة الماركسية في الحياة اليومية إلى درجة أصبحت مادة تتناولها وسائل الإعلام حول العالم وبشكل يومي.

■ ألاب كرد

بين مهاجم ومدافع ومدعي الحياد في تناول المواد، تمتلئ محركات البحث بنتائج لا نستطيع إحصاءها. ولكن يمكن القول بوجود مئات النتائج عن الماركسية يومياً خلال 24 ساعة وباللغة الإنكليزية فقط على محرك البحث غوغل، وما بالك إذا أخذنا جميع اللغات بالحسبان.

وإذا حاولنا تتبع متى بدأ هذا الوزن بالارتفاع، قد يصعب ذلك، ولكن نستطيع ربط ذلك بالآزمة الرأسمالية التي بدأت عام 2008 وتأثيراتها على حياة سكان الكوكب، وانتشار الحركات الشعبية والإضرابات العمالية حول العالم. إضافة إلى تأثيرات 20 عاماً من إعلان الحرب الإمبريالية على شعوب العالم، وصعود آسيا والشرق وغير ذلك من الأحداث التي يراكمها التاريخ. بدأت الشعوب والطبقات العاملة تأخذ زمام المبادرة حول العالم، مناضلة في

سبيل حياة أفضل، ولعل ذلك ما يفسر الانتشار الواسع للأفكار الماركسية في الجامعات والمصانع الأوروبية والأمريكية رغم غياب أحزاب حقيقة، ولكن أول الغيث قطرة والحياة لا تقبل الفراغ، وبدأ الناس يشعرون بضرورة العدالة الاجتماعية كحل وحيد. وفي المقابل، بدأت الأنظمة الحاكمة حول العالم تُصاب بالذعر من ذلك الشبح الذي خيم على أوروبا في القرنين الماضيين. ففي إندونيسيا

كل الانتخابات البلدية والبرلمانية والرئاسية التي ستحدث في الولايات المتحدة، فهذا سيتعهد بإصلاحات اشتراكية! وذلك سيفرض ضرائب اشتراكية! وثالث سيشن الحرب على الاشتراكية كما حدث في انتخابات بلدية شيكاغو الأخيرة، وتصريحات ترامب حول فنزويلا وغير ذلك. بينما بدأت وسائل الإعلام تقول: أينما يحل ماركس، تحل الآزمة الرأسمالية! وشر البلية ما يضحك.

على سبيل المثال، شنت الشرطة حملة واسعة على المنشورات الشيوعية بداية هذا العام، ومبعث خوفها هو الحزب الشيوعي الإندونيسي الذي قُضي عليه قبل نصف عقد، وهو غير موجود إلا في كتب التاريخ! هو ذلك الشبح الذي سبب الكوابيس للسلطات الإندونيسية، وحتى السلطات الأمريكية الحالية. فحسب ما نقوله وسائل الإعلام الأمريكية ستكون «الاشتراكية» هي محور الصراع في

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



في الصورة قصاصة ورقية من جريدة نضال الشعب الفلسطينية، العدد 26 تاريخ كانون الثاني 1943. وفيها خبر منشور عن تنفيذ عمال السكك الحديدية في مدينة حيفا إضراباً عن العمل من أجل زيادة الأجور، استمر الإضراب 3 أيام، وانتهى بانتصار العمال على كل محاولات الإدارات. يُذكر أن جريدة نضال الشعب جريدة شيوعية سرية صدرت في فلسطين بين عامي 1934-1943.



2000 مناسبة ثقافية

صرحت اللجنة المنظمة لمعرض بكين الدولي للبيئة عن عقد نحو ألفي حدث ثقافي خلال المعرض الذي انطلقت فعالياته في شهر نيسان الماضي. وشمل منافسات بستنة وعروض غناء ورقص وغيرها، وبلغ أعداد الزوار من داخل وخارج البلاد، أكثر من ثلاثة ملايين زائر حتى أول آب الحالي. وفي الوقت ذاته، اجتذبت العديد من النشاطات المتنوعة التي تركز على مدن ومقاطعات صينية مختلفة، إلى جانب عروض أداء وأخرى حول التراث الثقافي غير المادي والحرف اليدوية ذات الخصائص القومية. ويستمر المعرض الذي افتتح حتى 7 تشرين الأول القادم.



مستوطنة عمرها 9000 عام

كشفت سلطات الآثار المحلية في مقاطعة تشجيانغ في شرقي الصين عن قطع فخارية ملونة، ومقابر وهيكل عظامي في مستوطنة ترجع للعصر الحجري الحديث، يعود تاريخها إلى 9000 سنة مضت. وقال معهد الآثار الثقافية وعلم الآثار: إن المستوطنة اكتشفت في موقع من العصر الحجري الحديث، في قرية تشياوتو في مدينة ييوو، التي تعرف حالياً بسوبر ماركت العالم. وقال علماء الآثار: إن المستوطنة دائرية الشكل محاطة بالخنادق الاصطناعية. وعثر على عدد كبير من القطع الفخارية الملونة، وأوان حمراء وبيضاء وأطباق وجرار. كما تم اكتشاف قطع فخارية سليمة وأخرى محطمة.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدا لله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبو حاضمة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 18/08/2019» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

كيف سقينا مناجم الفحم



تصور فصولها نضال العمال من أجل مستقبل أفضل، وتصف بدقة قمع البرجوازية للطبقة العاملة في القرن التاسع عشر، وقساوة حياة العمال في المناجم الفرنسية.

■ ورودة بطرس

«غيرمينال» هي رواية نشرها الأديب الفرنسي إميل زولا عام 1885، زولا الذي قدم بطلاً جماعياً في روايته «عمال المناجم». ما جعلها عملاً فريداً في الأدب الفرنسي وبين أعمال زولا نفسه.

من هو إميل زولا؟

على الرغم من وجود شاهدة قبر لإميل زولا في مدافن مونتمارتر، إلا أن رفاته مدفونة في مقابر العظماء إلى جانب شهداء كومونة باريس، حيث دُفن في سرداب مع فيكتور هوغو.

توفي زولا مختنقاً بأول أكسيد الكربون الذي انبعث عندما توقفت إحدى مداخل المنزل عام 1902. وكان عمره حينها 62 عاماً. وقد شك البعض في اغتياله علي يد أعدائه لوجود عدة محاولات سابقاً، ولكن لم يتمكن أحد من إثبات ذلك. وبعد عشرات السنين من هذا الحدث، اعترف واحد من سكان باريس وهو على فراش الموت، بأنه هو الذي أغلق فوهة المدخنة لأسباب سياسية.

ولد إميل زولا في باريس عام 1840. وانتقلت الأسرة إلى جنوب شرق البلاد، عندما كان يبلغ إميل زولا من العمر ثلاث سنوات. وفي عام 1847، توفي والده، تاركاً والدته تقف على معاش ضئيل. في عام 1858، انتقلت العائلة مرة أخرى، ولكن هذه المرة إلى باريس حيث كَوّن إميل صداقة مع الرسام بول سيزان، وبدأ الكتابة مستخدماً أسلوباً رومانسياً. وكانت الأم قد خطت لزولا أن

يمتحن القانون، وأن يعمل في أية وظيفة في هذا المجال، لكنه رسب في الاختبار.

عمل زولا ككاتب في شركة للنقل البحري، ثم في قسم المبيعات للنشر هاتشيت. كما كتب في الصحف. ولم يُخف كراهيته للناخبين الثالث، الذي نجح في ترشيح نفسه لمنصب الرئيس، وتنفيذ انقلاب جعله الإمبراطور فيما بعد. وكان زولا قاسياً في آرائه كما أظهرت كتاباته.

المذهب الطبيعي في الأدب

نشأ المذهب الطبيعي في فرنسا عام 1880، وتميز بالنزوع إلى تطبيق مبادئ العلوم الطبيعية وأساليبها، وبخاصة تطبيق النظرة الداروينية إلى الطبيعة، على الأدب والفن. يعتبر إميل زولا مؤسس هذا المذهب، وأكد في «الرواية التجريبية» عام 1880 التي تعدّ البيان الأدبي لهذا المذهب، على أن الروائي ينبغي ألا يبقى مجرد مراقب يكتفي بتسجيل الظواهر، بل أن يكون «مجرّباً» يُخضع شخصياته وأهواءها لسلسلة من الاختبارات، ويعالج الوقائع العاطفية والاجتماعية كما يعالج الكيميائي المادة.

صورة القرن التاسع عشر

استطاع زولا نقل صورة الصراع الطبقي والانقسام السياسي بين الأحزاب المختلفة في فرنسا القرن التاسع عشر. حيث تدور أحداث الرواية الأساسية منذ وصول العامل الشاب إتيان لانتييه إلى المناجم، وحتى عودته إلى باريس. ولانتييه هو منظم من أنصار الأممية الأولى.

تدور أحداث الرواية الأساسية، منذ وصول العامل الشاب إتيان لانتييه إلى المناجم، وحتى عودته إلى باريس. ولانتييه هو منظم من أنصار الأممية الأولى.

وكان السجال بين الطروحات السياسية المختلفة ظاهراً، وخاصة بين أنصار ماركس والأممية الأولى من جهة، وبين أنصار باكونين والجماعات الفوضوية ذات النزعة العدمية من خلال شخصية الفوضوي الروسي الأصل سوفارين.

غير أن سوفارين ليس هو، بطل الرواية. بل إن البطولة هنا جماعية، معقودة للقوتين المتجابهتين: العمال والبرجوازية. إتيان هو في الأصل عاطل عن العمل، يعيش في باريس ويمضي وقته بحثاً عن عمل. وحين يجد أن الدروب كلها، سدت في وجهه، يتوجه إلى مناطق الشمال الفرنسي، بلاد المناجم المسماة «أرض الكورون» والملقبة أيضاً بأرض الوجوه السوداء، انطلاقاً من لون غبار الفحم الذي يغطي وجوه الناس والعمال هناك طوال الوقت.

عندما يصل إتيان إلى مناطق الشمال ينضمّ إلى عمال المناجم، وسرعان ما يجد نفسه في خضمّ نضالاتهم، ورفقة واحد من زعماء العمال وهو توسان ماهو. وهنا في بلاد الكورون إذا كان العمل متوافراً، على عكس ما هو الأمر عليه في باريس حيث البطالة المنتشرة، فإنه عمل بائس بالكاد يقي أصحابه من البؤس والجوع. بل إن شركات المناجم الاحتكارية التي تتواطأ معها السلطات حيناً، وتتافسها في الاحتكار وفي قمع العمال حيناً آخر، تنتهز كل فرصة ومناسبة حتى تمعن في استثمار العمال وإذلالهم وخفض أجورهم أكثر وأكثر.

الإضراب

في ظروف الحياة القاسية يندلع إضراب العمال، لكنه ليس إضراباً ذا اتجاه وقيادة واحدة. فإذا كان إتيان لانتييه، يتزعم جانباً

من الإضراب، باسم أفكار ماركسية، ويعمل لضم جمهور العمال إلى الأممية الأولى التي كانت نشأت لتوها في لندن، فإن سوفارين، يريد أن يوجه التحرك صوب نزعة فوضوية تعتمد اللجوء إلى الإرهاب والعنف وسيلة لتحقيق المطالب، وفي مقابل هاتين النزعتين، هناك أيضاً العمال المتعاونون مع السلطات، والاستغفاريون. ومن بين هؤلاء العامل شافال، الذي كان أوقع في حبال غرامه، الحسنة كاترين ماهو، شقيقة توسان، والتي كان إتيان قد شعر، منذ وصوله إلى المنطقة وارتباطه بتوسان، باندفاع نحوها.

مهد زولا المسرح للأحداث الخطيرة والمميتة التالية حول إضراب عمال المناجم الذي يقود جانبه الأساسي إتيان لانتييه، مجابهاً الشرطة وبقية المتعاونين مع رجال الشرطة والشركات الاحتكارية. وسرعان ما تحول الإضراب بناء على تحالف السلطات مع الشركات، إلى لعبة عض الأصابع. فالعمال يضربون والشركة تمتنع عن دفع مرتباتهم. وهكذا، بقدر ما تمضي الأيام، يتدهور وضع العمال ويبدأ المترددون بالتراجع.

وهناك في دهاليز المناجم حيث الموت والبؤس، يحرك الفوضوي سوفارين مؤامراته وأغرق الدهاليز بالمياه، بفعل العمل التخريبي، وهكذا يقضي هذا العمل على أعداد إضافية من العمال بعدما كانت المجابهة الدامية مع رجال الشرطة قد قضت على أعداد منهم بين قتيل وجريح.

وفي عام 1993، انتجت السينما الفرنسية فيلماً ملحمياً يستند إلى رواية إميل زولا. من إخراج كلود بيرري وتمثيل جيرار ديبارديو وآخرين. وكان أعلى فيلم فرنسي يتم إنتاجه في ذلك الوقت. ورابع أكثر الأفلام حضوراً.